مجلة القُلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

ردمك ISSN: 1858 - 9839

علمية دولية محكمة ربع سنوية

تصدر عن مركز ودراسات حوض البحر الأحمر ـ السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة ـ اليمن

في هذا العدد :

- أزمة الموصلات في ولاية الخرطوم الأسباب والآثار ومقترحات الحلول (خلال الفترة 2019 ـ 2021م)
  د. هويدا آدم الميع أحمد - د. علي أحمد الأمين عبد الله
- تأثير استيراد القمح على الأمن الغذائي في السودان في الفترة(2000 – 2020م)
  د.آدم أحمد تيراب آدم - د.الضاوي العباس رحمة محمداني
- الإتجاهات الحديثة فى المحاسبة الإدارية ودورها في تقويم الأداء المالى للمصارف السودانية (دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)
  د. سناء على محمد عوض
- دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)
  د. عبدالرحمن عادل خليل عثمان
- دور محددات جودة المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب بالأرقام المالية (دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين السودانيين دراسة ميدانية خلال الفترة 2022م)
  د. الطيب المجتبى البلوله محمد

العدد الثالث عشر- جمادي الأولى 1444هـ-ديسمبر 2022م

مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية - العدد الثالث عشر - جمادي الأولى 1444هـ ديسمبر 2022م

ردمك ISSN: 1858 - 9839

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم:Alqulzum Journal for economic and social studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2022
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: 1858-9995
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

رئيس جامعة الحضارة-اليمن

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان

د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان

د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان

د. جلال الدين موسى محمد موره- جامعة الدلنج- السودان

د. عبد التواب عبد الله مهيوب علي- اليمن

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي التكنولجية) - السودان

د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الأمـن الغـذائي في السـودان دراسـة تحليليـة.....(7-28)

د.إسحاق أحمد محمد عيسى

أثـر خصائـص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري (دراسـة حالة عينة من الشركات السـعودية للفترة من 2017 - 2021م).....(29-44)

د. بشير بكري عجيب بابكر

أزمة الموصلات في ولاية الخرطوم الأسباب والآثار ومقترحات (الحلول خلال الفترة 2019 - 2021م).....(45-66)

د. هويدا آدم الميع أحمد – د. علي أحمد الأمين عبدالله

دور محـددات جـودة المراجعـة في العلاقـة بـين شـفافية الإفصـاح والتلاعـب بالإرقـام الماليـة (دراسـة ميدانيـة عـلى المراجعـين الخارجيـين السـودانيين دراسـة ميدانيـة خـلال الفـترة 2022م).....(67-98)

د. الطيب المجتبى البلوله محمد

الإتجاهـات الحديثـة فى المحاسـبة الإداريـة ودورهـا في تقويـم الأداء المـالى للمصـارف السـودانية (دراسـة حالـة مـصرف المـزارع التجـاري).....(99-140)

د. سناء على محمد عوض

مشكلات التنمية في السودان (دراسة تحليلية).....(141-154)

د.موسى عيسى حارن أحمد

دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي (دراسـة ميدانيـة عـلى عينـة مـن المصـارف السـودانية).....(155-178)

د. عبدالرحمن عادل خليل عثمان

تأثـير اسـتيراد القمـح عـلى الأمـن الغـذائي في السـودان في الفـترة(2000 – 2020م).....(179-194)

د.آدم أحمد تيراب آدم – د.الضاوي العباس رحمة محمداني

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الثالث عشر من مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي العدد الثالث عشر من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتيها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار اثني عشر عداداً ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛؛

هيئة التحرير

الأمن الغذائي في السودان
(دراسة تحليلية)

د.إسحاق أحمد محمد عيسى
أستاذ مساعد – كلية الدراسات الاقتصادية والتنموية – جامعة الضعين

المستخلص:

تتناول الورقة اضواء حول الأمن الغذائي في السودان، كما هدفت الورقة إلى التعرف على مفهوم الامن الغذائي ، وحالة الامن الغذائي في السودان كذلك تهدف إلى إبراز أهم الجهود الحكومية المبذولة للحد من تدهور الامن الغذائي في السودان. استخدمت الورقة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في التعرف علي اهم الجهود المبذولة في معالجة ازمة الامن الغذائي في السودان، توصلت الورقة الي مجموعة من النتائج اهمها توزيع السعرات الحرارية المتناولة غير عادل بصورةٍ عامة إلا أن سوء التوزيع أقل حدة بالمقارنة مع الدخول، كما تختلف درجته من ولايةٍ إلى أخرى. التوزيع في الدخول والسعرات الحرارية غير عادل عمومًا على مستوى الريف والحضر لكل ولاية وبين الولايات، خرجت الورقه بمجموعة من التوصيات اهمها أن تتخذ الدولة سياسات واحتياطات غذائية لمناطق العجز الغذائي، بتعزيز دور المخزون الاستراتيجي .إدخال نظام الإنذار المبكر لتقليل الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات، ومعالجة أسباب الحروب بقدر المستطاع حتى يتم تقليل حالات النزوح القهري.

Food security in sudan analytical study

Ishag Ahmed Mohamed Eissa

Abstract:

The paper deals with lights on food security in Sudan. The paper aims to identify the concept of food security. The paper also aims to identify the state of food security in Sudan. It also aims at the most important governmental efforts to limit the deterioration of food security in Sudan.The paper used both the historical approach and the descriptive approach to identify the most important efforts made in addressing the food security crisis in Sudan. The paper reached a number of results, the most important of which is the distribution of calories intake is generally unfair, but the misdistribution is less severe compared to income, and its degree varies. from one state to another. The distribution of income and calories is generally unfair at the rural and urban level for each state and between states. The paper came out with a set of recommendations, the most important of which is that the state should take food policies and precautions for areas of food deficit, by strengthening the role of the strategic stockpile.Introducing an early warning system to reduce the effects of natural disasters such as droughts and floods, and addressing the causes of wars as much as possible in order to reduce cases.

الاطار المنهجي للورقة :

المقدمه:

مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وقد أصبحت تعرقل مجهودات التنمية، كما أنها من أهم المشاكل التي جذبت اهتمام معظم دول العالم، حيث أثارت الكثير من الجدل وأصبحت محورا لكثير من المؤتمرات الدولية. و ترجع أسباب مشكلة الأمن الغذائي إلى تداخل الكثير من العوامل، أهمها سوء التوزيع في الدخل والغذاء، وعدم توفر البنيات الأساسية، عدم وضوح السياسات فيما يتعلق بالغذاء والزراعة .وهذا يرجع لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، فعلى سبيل المثال نجد أن السياسات الغذائية غير الملائمة والتي ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج، والنمو السكاني المتزايد الذي يعتبر من أخطر أسباب مشكلة الغذاء، حيث أن سكان العالم يتزايدون بمتوالية هندسية مقارنة ببطء زيادة الانتاج الغذائي، ومن الناحية الأخرى نجد عدم اهتمام السياسات بدعم صغار المنتجين والأسر الفقيرة في ظل النمو السكاني المتسارع، ففي الوقت الذي كان معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة 1 % كان في الدول النامية 2.4 % ، وهذا المعدل كان له الأثر الواضح على الطلب على الغذاء ومتطلبات التنمية الأخرى.ومشكلة الأمن الغذائي منذ الستينات تأثرت بها دول العالم الثالث أكثر من

الدول الصناعية .ففي الوقت الذي يعيش فيه سكان الدول النامية على حافة الجوع وسوء التغذية، يعاني سكان الدول المتقدمة من التخمة الغذائية.

مما سبق يتضح أن مشكلة الأمن الغذائي ألقت بظلالها على المجتمع الإقليمي والدولي في جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد كان تأثير هذه المشكلة أكبر في الدول النامية بشكلٍ عام وفي السودان على وجه الخصوص .حيث شهد السودان منذ مطلع الستينيات اتساعًا متزايدًا للفجوة بين الغذاء من مصادره المحلية، وبين متطلبات السكان الغذائية والخدمية الأخرى، ولعل الارتباط بين هذه العناصر الأساسية للحياة هو الذي الآثار السالبة تنسحب على كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة. وتعتبر ولاية الخرطوم من ضمن ولايات السودان، من أكثر الولايات التي تعاني مشكلة انعدام الأمن الغذائي ويشكل النازحين الموجودين حول الخرطوم سببًا مباشرًا لهذه المشكلة.

اهداف الورقه:

تهدف الورقة الي التعرف علي مفهوم الامن الغذائي كما تهدف الورقة الي التعرف علي حالة الامن الغذائي في السودان كذلك تهدف الي اهم الجهود الحكومية للحد من تدهور الامن الغذائي في السودان.

اهمية الورقة:

تنبع اهمية هذه الورقة من اهمية الامن الغذائي كما تاتي اهميتها من تناولها لاهم عناصر الامن الغذائي في السودان كذلك تاخذ الورقة اهميتها من تطرقها الي اهم اسباب تدهور الامن الغذائي في السودان .

مشكلة الورقة:

تتناول مشكلة الورقة اسباب تدهور الامن الغذائي في السودان ومدي دور الحكومة في معالجته ويمكن تلخيص مشكلة الورقه من خلال سؤال رئيسي ومحموعه من الاسئلة الفرعية.

السؤال الرئيسي: ماهي اهم اسباب تدهور الامن الغذائي في السودان؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهي اهم مؤشرات قياس الامن الغذائي في السودان؟
- الي اي مدي اثر الاستقرار الاقتصادي علي الامن الغذائي ؟
- ماهي اهم الجهود المبذوله لتحسين الامن الغذائي في السودان؟

فرضيات الورقه:

تتمثل اهم أسباب التدهور الغذائي في تذبذب مناسيب هطول الامطار بالاضافة الي القسمه الغير عادلة للموارد:

- يعتبر قياس حد الفقر من اهم المشرات المستخدمة لقياس الامن الغذائي.
- يعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي من اهم اسباب التي ادت الي تدهور الامن الغذائي في السودان
- اسهمت الجهود المبذولة ايجابياً في الحد من تدهور الامن الغذائي في السودان.

منهج الورقة:

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في التعرف علي اهم اسبمبذولة في معالجة ازمة الامن الغذائي في السودان .

الدراسات السابقه:

دراسة: ندى رمضان العبد السيد، (2009):

هدفت الدراسة إلى تحليل الطلب و العرض بالنسبة لسلعتي القمح و الذرة في السودان للتعرف على عوامل التغيير والإتجاهات في طلب و عرض السلعتين كذلك حساب الفجوة الغذائية من خلال النموذج المقترح للدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الطلب على السلعتين في تزايد و وجود فجوة غذائية بالنسبة لسلعة القمح و وجود فائض في العرض لسلعة الذرة فى النموذج الأول بينما العرض للسلعتين متذبذبين بين الزيادة والنقصان مما أوجد فجوة غذائية النموذج الثاني، كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بزراعة القمح حتى يحقق إنتاجية عالية وسد النقص والفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج المحلي وتوفير المخزون الكافي

دراسة : ابوبكر عبدالله سليمان(2008م:

تناولت هذه الدراسة الأبعاد والأثار الإقتصادية والإستراتيجية لأنتاج الحبوب الرئيسية على الأمن الغذائي بالسودان)، دراسة حالة الذرة ،القمح، الدخن) في الفترة من (1970 -).2007إنتهجت الدراسة الأسلوب الإحصائي في إطار جمع وتحليل البيانات حيث إستعرض طبيعة الإنتاج الزراعي وعكست مفاهيم الأمن الغذائي والتخطيط الإستراتيجي، ثم تناولت الدراسة تحليل الفجوة الغذائية بالنظر إلى العرض والطلب الغذائي . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج في مقدمتها تمتع السودان بموارد هائلة من حيث الأرض والمياه والمناخ الزراعي الذي يمكن من زراعة الحبوب الغذائية، وهذه الموارد تمكن السودان من تحسين الأمن الغذائي ودعم الجهود العربية في هذا الإطار، بيد أن تحقيق كل ذلك مرهون بالاستقرار الاقتصادى والسياسى والامنى الأمر الذي يساهم في زيادة إنتاج الحبوب وتلبية الطلب المحلي والعالمي خاصة في ظل زيادة الطلب ولإعتبارات زيادة السكان وتغير النمط الغذائي . أوصت الدراسة بأهمية تفعيل التكامل الإقتصادي العربي لأجل زيادة الإستثمار الزراعي "الغذائي" وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد بفعل ضمان الموارد المادية

دراسة : سوسن محجوب عبد السلام حسين (2008م):

هدفت الدراسة الى تحليل الدور الذى تلعبه هيئة المخزون الاستراتيجى فى الامن الغذائى فى السودان من خلال التعرف على المشاكل التى تواجه الهيئة وتعيق تحقيق الاهداف التى انشأت من اجلها، تم التحليل بإستخدام التحليل الوصفى، معتمداً على بيانات اولية وثانوية جمعت البيانات الثانوية من السجلات الرسمية والتقارير والمراجع والكتب والمجلات والمعلومات المتوفرة لدى الوزارات الاتحادية وبنك السودان المركزى وهيئة المخزون الاستراتيجى والانترنت، جمعت البيانات الاولية بإستخدام العينة العشوائية البسيطة من خلال الاستبيان لعينة مكونة من 135 مستجيب من العاملين بالهيئة بالاضافة الى العاملين بوزارة الزراعة والغابات والبنك الزراعى السودانى والمزارعين بالقطاع الزراعى بشقيه المطرى والمروى واوضحت الدراسة ان هناك عجز متكرر فى ميزان الحبوب عبر السنوات المختلفة للفترة من 1996 - م 2005. م

مفهوم الامن الغذائي:

أشار القرآن الكريم إلى مفهوم الأمن الغذائي قبل خمسة عشر قرنًا في العديد من المواضع حيث قال جل جلاله في سورة يوسف:﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ

سُنۢبُلَٰتِهِۦٓ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَايَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾ يوسف: ٤٣ وقوله تعالى في نفس السورة: ﴿ تَزۡرَعُونَ سَبۡعَ سِنِينَ دَأَبٗا فَمَا حَصَدتُّمۡ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تَأۡكُلُونَ ﴾ يوسف: ٤٧.

إذا تمعنا في الآيتين السابقتين نجد أنهما تتحدثان عن نقاط هامة تشمل : الغذاء وكيفية إنتاجه، ترشيد الاستهلاك في حالات نقص الغذاء، ثم التخزين كإستراتيجية هامة للأمن الغذائي. ونسبة للأهمية الحيوية للأمن الغذائي في حياة الإنسان وضمان سلامة المجتمع ، قدمه الله تعالى على أمن النفس حيث قال جل شأنه في سورة قريش: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ قريش: ٤ ويعتبر الأمن الغذائي مسألة عريضة ذات جوانب متعددة تؤثر على عدد من القطاعات المختلفة في اقتصاد الدولة ، ويضمن الأمن الغذائي توصيل احتياجات الغذاء الأساسية لكل بني البشر. ونجد دائمًا أن هنالك ارتباط بين الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، والحاجة لإنتاج وزراعة المزيد من الغذاء.

كما نجد أن الأمن الغذائي يرتبط أكثر بمسائل الفقر والعمالة وتكوين الدخل. وعند التحدث عن مفاهيم الأمن الغذائي نجد أنها متعددة ولكنها جميعها تصب في مصب واحد هو ضرورة توفر الغذاء للفرد.

عام (1987) أوضح فالكون أن مفهوم الأمن الغذائي يرتبط بالمؤن الغذائية أي أنه يتعدى ضرورة الحصول على الغذاء ومدى القدرة على تحقيق ذلك.

كما أن توينبرج (1987) م عرف الأمن الغذائي على أنه :القدرة على تحقيق الغذاء الكافي الذي يحقق أقل مستوى ممكن من متطلبات الغذاء على مستوى الأسرة، أو على المستوى القومي.[1] وهذا يعني أن هنالك تغيرات طرأت على هذا المفهوم ، فبعد أن كان مقتصرًا على المؤن وتوفرها، أصبح فيما بعد يشمل البنية الأساسية ، وتحسين إدارة المحزونات ، وتعزيز النقل الداخلي ، وتحسين نظم المعلومات والتسويق) . وفي عام 1990عرف البنك الدولي World Bank الأمن الغذائي على أنه : حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي من أجل حياة صحية نشطة. ويلاحظ في هذا التعريف تعابير وكلمات مفتاحية هي:

- توفر الغذاء Availability
- تحصيل الغذاء Accessibility
- الاستمرارية Stability[2]

علق عام(1991م) Maxwell بأن هذا المفهوم للأمن الغذائي من أكثر المفاهيم العالمية للغذاء التي احتلت مكانًا رائدًا في مجال الغذاء وذلك لتركيزه على استهلاك الغذاء أكثر من التركيز على إنتاجه، وكذلك تركيزه على الموسمية والتغيرات التي تصاحب موقف الأمن الغذائي وقد عرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية(FAO) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (AEC) عام(1991) الامن الغذائي: (بأنه حصول الجميع في أي وقت على القدر الكافي من الغذاء الذي يكفل لهم حياة نشطة وسوية حتى إذا دعا الأمر أن يتم اللجوء إلى استيراد السلع الغذائية

تعريف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD:

عرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأربع مستويات[3]:

الأمن الغذائي الأسري Household Food Security

تعرف الأسرة المعيشية بأنها آمنة غذائيًا عندما يتوفر لديها غذاءً كافيًا لتأمين الحد الأدنى الضروري

من التغذية لكل فرد من أفراد الأسرة وهو ما يعرف بالحد الأدنى اليومي الضروري الموصى به Daily Recommended Allowance (RDA).

الأمن الغذائي الإقليمي الولائيRegional Food Security ويعني أن الغذاء ينبغي أن يتوافر بشكل كافي لتأمين المتطلبات الغذائية الأدنى لكل الأسر في الإقليم أو المنطقة الجغرافية المعينة.

الأمن الغذائي القومي (الوطني) National Food Securityويعني توافر الغذاء بشكل كافي لكل أفراد البلد في فترة زمنية محددة وعادةً ما تكون سنة.

الأمن الغذائي العالمي(الدولي) Global Food Security ويعني توافر الغذاء مع إمكانية الحصول عليه على مستوى العالم كله وبشكل يؤمن مستويات التغذية في كل بلد وكل إقليم .[4] ومن ما سبق ذكره من تعريفات الأمن الغذائي يظهر لنا جليًا أن هنالك مستويات يتحقق من خلالها الأمن الغذائي، وهذه المستويات تتمثل في :المستوى الفردي، المستوى الأسري، المستوى القروي، المستوى القطري، المستوى الإقليمي والمستوى العالمي. وهذا يعني حصول الفرد والأسرة على الغذاء الضروري للعيش في حياة صحية، مع ضرورة توافر هذا الغذاء خلال فترة معينة لتلبية الحد الأدنى من الحاجة الاستهلاكية لكل الأسر على المستوى القروي، وأن تكون هنالك قدرة على توفير الغذاء لأكثر من المستوى القروي أي على المستوى القطري. [5]

حالة الأمن الغذائي في السودان:

ترى وزارة الزراعة والغابات السودانية(2000 م)أن قضية الأمن الغذائي ينظر إليها دائمًا على أنها مسألة توزيع واستهلاك ويمكن التعبير عنها في تخلف معاملات ما بعد الحصاد وأدوات النقل والتخزين التي تحد من عملية التوزيع من ناحية وفي محدودية الدخول من الناحية الأخرى ، حيث نجد أن محدودية الدخول تحد من الاستهلاك بالكميات الضرورية لحياة ورفاهية الإنسان. [6]

الجدول التالي يوضح الطاقة التخزينية للحبوب في السودان:

أنماط التخزين	الطاقة التخزينية	الطاقة التخزينية كنسبة من الطاقة الكلية
المخازن الحديثة	8759	74.6
المخازن التقليدية	780	6.6
المخازن السطحية	721	6.2
الحفر تحت الأرض	645	5.5
الصوبات	383	3.3
الشون	240	2.0
القوسيبات	210	1.8
جملة الطاقة التخزينية للحبوب	11738	100

المصدر وزاره الزراعة والغابات 2005م

وقد ظل السودان دومًا في حالة اكتفاء ذاتي من سلعتي الذرة والدخن، بل أنه كان يسجل فائضًا في مواسم هطول الأمطار .كما أنه مكتفٍ ذاتيًا من السكر والحبوب الزيتية والخضروات والفواكه واللحوم الحمراء وكميات معتبرة من البقوليات والألبان ومنتجات الدواجن والأسماك إضافة إلى فوائض متبقية للصادر. وقد التزم السودان بتحقيق الأمن الغذائي منذ بداية السبعينات بانتهاج إستراتيجية سلة الغذاء وبتوجيه استثمارات رئيسية ضخمة لإعادة تأهيل القطاع المروي وترقية وتنمية القطاع المطري الآلي . كما تم تبني الإستراتيجية الزراعية للقطاع المطري ، حيث تم تطوير وإدخال حزم تمويل ريفي وإرشاد وتقانة محسنه وبحوث ملائمة ومدخلات زراعية وري إضافي وخدمات صحة الحيوان ورفع إنتاجيته. وفي عقد التسعينات زادت الحكومة المساحة المزروعة بالقمح والذرة في القطاع المروي لمواجهة المخاطر المتوقعة بسبب الجفاف وشح الموارد من العملة الصعبة لتناقص العون السلعي.

وعلى ضوء هذه السياسات التشجيعية برزت فكرة إعادة توطين القمح بالولاية الشمالية عام 1994م، بعد أن تقلصت مساحات القمح نسبة لارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وضعف الإنتاجية والعائد منه مقارنة بالمحاصيل الأخرى .وتركزت فكرة إعادة التوطين على التوسع في إنتاج القمح أفقيًا ورأسيًا بهدف المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، واعتمادًا على الميزة النسبية المتوفرة من حيث المناخ الملائم وتوفر الأراضي ذات التربة الصالحة وتوفر مصادر المياه ووجود المزارع المتمرس .[7]

% وقد ازدادت مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي من 36% عام 1993 م إلى49.8 عام 1999م، وتراجعت إلى44.5% عام 2004 م مقارنة بـ % 45.6 في العام 2003 م .كما ازداد معدل الاستهلاك من السعرات الحرارية للفرد يوميًا من 2202 وحدة حرارية إلى2391 وحدة حرارية أي من 86 % من احتياج الفرد إلى 94% منه، وأصبح معدل الاستهلاك الغذائي من جملة الاستهلاك الكلي للأسرة % 60 عام 1998 م بدلا عن 52%عام 1993 م حيث زاد الاستهلاك الفردي.كما زاد فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه النقية والصرف الصحي كنسبة مئوية للحائزين على الخدمة من جملة الخدمات . [8]

هذه العوامل تعتبر أساسية لتحسين قدرات الأسر في الريف والحضر في الحصول على الغذاء حيث تساعد في استقرار قاعدة استخدام الموارد وتؤثر في استعداد المجتمعات المحلية للانسجام مع متطلبات التنمية المستدامة .وقد قطع السودان شوطًا طويً لا في معالجة الفجوة الغذائية في ولايات شمال كردفان وشمال دارفور والبحر الاحمر التي تمثل مناطق العجز الغذائي وذلك بسبب الجفاف والحرب الأهلية.

يتدنى الإنتاج الغذائي في ولايات شمال كردفان وشمال دارفور بسبب الاعتماد على هطول الأمطار وخضوعها للتقلبات المناخية وتدني خصوبة التربة واستعمال التقانات التقليدية إضا فةإلى استمرارية توالي زراعة المحاصيل مع قلة فترات البور ، كما أن إنتاج المحاصيل الغذائية لديهم يعتبر شيء هامشي . [9] وخلال فترات الجفاف تنشأ فجوات غذائية ، تتم تغطيتها بإرسال شحنات الغذاء من مناطق الإنتاج الفائض في مناطق أواسط وشرق البلاد . كما أن المعونات الغذائية بأنواعها المختلفة تلعب دورًا في تقليل الفجوات الغذائية . ورغم أن ولايات شمال كردفان وشمال دارفور غنية بمواردها الطبيعية إلا أنها عانت من عجز الغذاء بسبب الحرب والنزاع السياسي الطويل وتأتي إمدادات الغذاء لهذه الولايات من إمدادات العون الغذائي الوطني والدولي ويتم توزيعه تحت إشراف المنظمات الدولية وحماية الجيش السوداني .[10]وفي عقد

الالفينات ومع استتباب الأمن وزيادة الاستقرار وتزايد المناطق الآمنة حول المدن والقرى تم تبني برامج قرى السلام ومشاريع التنمية الريفية المتكاملة بغرض التنمية وإعادة التعمير . وإلى جانب برنامج شريان الحياة تم تنفيذ البرنامج الإسعافي وهو برنامج تنمية بدعم مشترك من حكومة السودان والمنظمات الدولية والمنظمات الطوعية السودانية والأجنبية.[11]

أهداف البرنامج الإسعافي للتنمية :

- تشجيع المشاركة وترقية مفهوم الاعتماد على الذات وعدم الاعتماد المباشر على العون الغذائي.
- إنتاج كميات وافرة من الحبوب والخضروات لإشباع حاجيات الغذاء الأساسية للمواطنين.
- إنتاج البذور محليًا لتقليل تكلفة توفيرها من أجزاء أخرى داخل القطر وتقليل مخاطر استيرادها
- تأسيس علاقة تجارية لتسويق المحاصيل بالمنطقة.
- تقديم تسهيلات لصيد الأسماك (قوارب وشباك صيد)

ولقد جابه تنفيذ هذه البرامج بعض المشقة والصعوبات الأمنية ، حيث أن عمليات نقل المؤن والآليات أدى إلى تقليل فعاليتها ، كما أن لتأخير التمويل دور كبير في مشقة نقل المعدات للمنطقة . وعلى الرغم من كل ذلك فقد نجح المشروع في تنمية وزيادة إنتاج الغذاء داخل الجنوب وبنسبةٍ مقدرة. [12] ويلعب برنامج نقل القوت الغذائي بواسطة الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة المعروف باسم دورًا مساعدًا في ردم الفجوات الغذائية في مناطق :شمال وجنوب (OLS) شريان الحياة كردفان) خصوصًا منطقة جبال النوبة(، شمال وجنوب وغرب دارفور، ولايات الاستوائية، بحر الغزال، جونقلي، الوحدة، أعالي النيل، البحر الأحمر، كسلا، النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق. [13] وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المانح الرئيسي لشريان الحياة حيث تساهم بنسبة % 80 من عمليات الإغاثة كما تشارك مفوضية الاتحاد الأوربي ودولة النرويج والسويد كمانحين أساسيين بتقديم العون بمعظم تلك المناطق عبر (WFP) في هذا البرنامج .ويقوم برنامج الغذاء العالمي المنظمات المختلفة وتحت إشراف مفوضية العون الإنساني .وتقوم المنظمات المختلفة بتوزيع الإغاثة للولايات المعنية وتضطلع كل منظمة بالعمل في ولايات محددة ومن أمثلة المنظمات (Save The Children)العاملة في هذا المجال :منظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية والبريطانية وتعمل في ولايات (OXFAM)وتعمل في ولايات الجنوب وكردفان ودارفور، منظمة أوكسفام البحر الأحمر ودارفور .[14]

كما أن توفير مدخلات الزراعة بواسطة مؤسسة التنمية الوطنية وبرنامج الأمن الغذائي للأسر الذي تديره اليونيسيف والذي تحول مؤخرًا إلى منظمة الأغذية والزراعة ، أدى دورًا فعالا في تقليل مستويات آثار العجز الغذائي في الولايات الجنوبية . إضافً ة إلى مشاريع التنمية الريفية المتكاملة على امتداد حزام السافنا في السودان ، وإعادة تأهيل المشاريع المروية على امتداد النيل بولايتي نهر النيل والشمالية وولاية النيل الأبيض، وكلها تهدف إلى تنمية المحاصيل النقدية والغذائية لصغار المنتجين . بالإضافة إلى توفير التمويل وخدمات الإرشاد والخدمات الاجتماعية ونجد أن الفئات

الرئيسية التي تعاني من عدم توفر الأمن الغذائي في السودان تشمل-:

مجموعات النازحين بسبب الجفاف والنزاعات واللاجئين وفقراء الريف والحضر وأصحاب الدخول المحدودة وطلاب المدن الجامعية. [15]

الحالة الغذائية بالسودان:

يعتبر الوضع التغذوي أحد مؤشرات الأمن الغذائي ويرتبط الغذاء بالتغذية حيث يعتمد كل واحد منهما على الآخر فالإنتاج الغذائي تعبير يقصد به الإنتاج من حيث الكم والنوع وإن الحصول على الغذاء الجيد يؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للأفراد إذ أن مدى توفر الغذاء الصحي المتكامل يؤثر سلبًا وإيجابًا على صحة الإنسان . وفي الوقت الراهن أصبحت برامج التغذية من أهم البرامج القومية التي تتبناها الدول والحكومات لإيجاد مستوى عالٍ من التغذية لشعوبها وحتى تضمن تفادي الآثار السالبة التي يمكن أن تنجم من حالات سوء ونقص التغذية .وقد استخدمت عدة مؤشرات في تقييم الوضع التغذوي بناء على توصيات منظمة ومنظمة الصحة العالمية (FAO) الزراعة والأغذية العالمية (Who)..

تم تجميع هذه المؤشرات من المسوحات التغذوية المستخدمة في عديد من الدول ومن أهم هذه المؤشرات:-

1. الحالة الصحية والتي تهتم بالقياسات الأنثروبومترية للأطفال مثل أوزانهم عند الولادة ، أو القياسات للأطفال المتعلقة بالأوزان والأطوال بالنسبة للعمر.
2. مؤشرات الإمداد الغذائي والتي تعكس مدى توفرا لإمداد الغذائي للأفراد أو المجموعات السكانية من حيث متوسط نصيب الفرد من أغذية الطاقة)(السكريات -الدهون -البروتين(والعناصر الغذائية الأخرى مثل المعادن والفيتامينات) وذلك على حسب الجنس والفئات العمرية المختلفة أو على حسب متوسط استهلاك الأسرة وأهم هذه المؤشرات :
1. الرضاعة الطبيعية للأطفال
2. متوسط نصيب الطفل اليومي من الغذاء
3. متوسط نصيب الأسرة من الغذاء
4. القيمة الحيوية للأغذية ،ويستدل على القيمة الحيوية للغذاء عن طريق النسبة المئوية للبروتين من أصل حيواني مقارنً ة بالبروتين الكلي في الوجبات الغذائية المستهلكة يوميًا.
5. النسبة المئوية المساهمة عن طريق الطاقة) البروتين ،السكريات والدهون(من المتحصل اليومي من السعرات الحرارية .[16]

الوضع التغذوي بالسودان-:

تعطي بيانات وزارة الصحة الاتحادية الموقف التغذوي والصحي في السودان للعام 2003 على النحو التالي:

سوء التغذية العام يمثل18.3%

الإصابة بتضخم الغدة الدرقية %

الملح الميودن المستخدم في المنازل اقل من % 0.1 وعالميًا يصنف السودان 0%وذلك لضعف استخدام الملح الميودن فيه .

الإسهالات بالسودان16.4 %

التهابات الجهاز التنفسي24.4 %

الرضاعة المطلقة للأطفال دون إضافات أقل من20 %.

ملخص لنتائج دراسة وزارة الزراعة والغابات الاتحادية للمسح الغذائي لبعض الولايات المختارة عام 2002حيث أوردت التالي:

1/ ولاية البحر الأحمر:

استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية:

يعتبر الاستهلاك الغذائي متغيرًا أساسيًا لتقدير أوضاع الأمن الغذائي للأفراد والمجموعات السكانية داخل المجتمعات، ولوضع الخطط والسياسات الحالية أو المستقبلية التي تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل والنشاط وزيادة الإنتاج وتحسين حالتهم الصحية والغذائية[17].

وبالنظر إلى ملحق رقم(25) ، والذي يوضح معدل الاستهلاك السنوي للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية بالكيلوجرام، في المناطق الحضرية والريفية بولاية البحر الأحمر، نجد أن مجموعة الحبوب ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى بين مختلف المجموعات الغذائية، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد منها127.5 كيلوجرام، أي ما يعادل % 41 من إجمالي استهلاكه السنوي من المواد الغذائية المختلفة .تليها الألبان والبيض في المرتبة الثانية حيث يستهلك الفرد منها 42.5 كيلوجرام في العام، أي ما يعادل 14 % من الاستهلاك الكلي، ثم مجموعة الخضار وبلغ متوسط استهلاك الفرد منها 40.5 كيلوجرام بما يعادل 13%، ثم السكريات والفاكهة حيث بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد منها 27 كيلوجرام لكل منهما وتمثلت بنسبة 9%من جملة الاستهلاك، أما استهلاك الفرد من اللحوم والبقوليات فقد بلغ 15.2 كيلوجرام لكل منهما بما يعادل % 5من جملة استهلاكه السنوي .وتأتي مجموعة الزيوت النباتية، الشاي، البن، والدرنات في المرتبة الأخيرة حيث يستهلك الفرد منها سنويًا 3.1 ، 5.9 ، 11.3 كيلوجرام تمثل بالنسب 1% 2% ,4% علي التوالي.[18]

كما أوضحت الدراسة بأن جملة الاستهلاك السنوي للفرد من المواد الغذائية في المناطق الحضرية يزيد بأكثر من 75% عندما يستهلكه نظيره في المناطق الريفية حيث بلغ إجمالي استهلاك الفرد من المواد الغذائية 372.7 كيلوجرام في المناطق الحضرية مقارنً ة بحوالي213 كيلوجرام في المناطق الريفية وهذه الزيادة تظهر بوضوح في زيادة استهلاك الفاكهة والخضار، الألبان والبقوليات إضافة إلى اللحوم و السكريات.

حالات نقص وسوء التغذية بولاية البحر الأحمر-:

حالات نقص التغذية Under nutrition:

نقص التغذية مصطلح علمي يقصد به أن كمية الغذاء المستهلك يوميًا بواسطة الفرد أقل من الاحتياج الفعلي للجسم، وهذا على حسب الجنس والعمر، أي أن المتحصل اليومي للفرد من السعرات الحرارية)الطاقة (أقل من الحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد من الطاقة حسب توصيات منظمة الزراعة والأغذية التابعتان للأمم المتحدة .وقد أفادت التقارير المنشورة (WHO) ومنظمة الصحة العالمية ،(FAO) لوزارة الصحة الاتحادية في عام 2003 م، انتشار حالات نقص الطاقة والبروتين هذا بالإضافة إلى ونقص اليود نقص الحديد , فيتامين (A) , فيتامين(c) حيث أنها أصبحت تمثل مشاكل قومية حقيقية في السودان.

وقد أكدت نتائج المسح الغذائي تفشي حالات نقص التغذية(نقص الطاقة) وسط المجموعات السكانية بولاية البحر الأحمر، بناءًا على الحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد من السعرات الحرارية (لطاقة)

حيث تراوحت نسبة الأسر التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من الطاقة عن 1910 سعرًا % حراريًا(بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية)، ما بين 75% إلى34 % داخل الأسر الفقيرة ذات الدخل الشهري الأقل من عشرة آلاف -دينار، و الأسر الغنية ذات الدخل الشهري الذي يساوي أو يزيد عن خمسين ألف دينار، على التوالي بمتوسط قدره .% 51 ويزيد هذا المتوسط ليصل إلى% 61 عن المستوى العالمي 2100)سعرًا حراريًا (للحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد .كما أوضحت النتائج أن متوسط نسبة حالات نقص التغذية وسط الأسر التي يقل دخلها الشهري عن عشرة آلاف دينار في المناطق الريفية حوالي % 69 مقارنً ة ب% 39 من مجموع عدد الأسر بالمناطق الحضرية بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية، وترتفع هذه النسبةعلى المستوى العالمي لتصل إلى حوالي77 68% , %في المناطق الحضرية والريفية على التوالي.[19]

كما نجد أن حالات نقص التغذية في المناطق الحضرية والريفية تنخفض بزيادة دخل الأسرة لتصل إلى حوالي% 34 في حضر الولاية، و % 33 في الريف .وذلك عند الأسر التي يبلغ دخلها الشهري 50 ألف % 79في المناطق ، % دينار أو أكثر، وترتفع هذه النسبة على المستوى العالمي لتصل إلى حوالي44 الحضرية والريفية على الترتيب .[20]

حالات سوء التغذية Malnutrition

سوء التغذية مصطلح علمي يقصد به أن هنالك نقصًا نسبيًا أو مطلقًا أو زيادًة في بعض المغذيات في الوجبة الغذائية للفرد، بمعنى أن الغذاء غير مستوفٍ لعناصره الغذائية بالقدر اللازم .ويمكن تشخيص بعض الحالات المرضية مثل تضخم الغدة الدرقية، فقر الدم، وبعض عيوب النظر على أنها أعراض لسوء التغذية الناجمة عن نقص اليود، الحديد وفيتامين (A) علي التوالي.

أوضحت نتائج المسح أن هنالك انتشارًا واسعًا لحالات سوء التغذية وسط الأسر بولاية البحر الأحمر مع ارتفاع نسبة هذه الحالات وسط الأسر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بالولاية. خصوصًا بالنسبة لحالات نقص الكالسيوم،فيتامين(A) فيتامين(B2) النياسين ,فيتامين(C) حيث أنها تمثل مشكلة حقيقية وسط الأسر الريفية وعلى مستوى الولاية ويمكن تفسير ذلك بانخفاض نسبة مساهمة المصادر الغذائية الحيوانية في جملة الاستهلاك اليومي للفرد من المواد الغذائية، حيث تبلغ 12% فقط في المناطق الريفية و % 18 على مستوى الولاية، مقارنً ة ب % 21 في المناطق الحضرية.[21]

هذا إضافة إلى انخفاض معدل استهلاك الخضر والفاكهة الطازجة في الوجبات الغذائية للأفراد خاصًةفي المناطق الريفية، حيث تبلغ نسبة مساهمتها في جملة الاستهلاك اليومي للفرد حوالي .90% أما في المناطق الحضرية وعلى مستوى الولاية فتصل هذه النسبة إلى 26% 22% ,علي التوالي.

عمومًا، يلاحظ ارتفاع نسب حالات سوء التغذية بانخفاض دخل الأسرة في المناطق الحضرية والريفية وعلى مستوى الولاية .ونجد أن المجموعات ذات الدخل الأسري الذي يقل عن عشرة آلاف دينار هي أكثر الفئات تأثرًا بمشاكل سوء التغذية في جميع أجزاء الولاية.

ولاية الخرطوم:

استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية بالنظر إلى ملحق رقم (27) ، والذي يوضح

معدل الاستهلاك السنوي للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية بالكيلوجرام، في المناطق الحضرية والريفية بولاية الخرطوم، نجد أن مجموعة الحبوب ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى بين مختلف المجموعات الغذائية، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد السنوي منها 129.2 كيلوجرام، أي ما يعادل % 32.2 من إجمالي استهلاكه السنوي من المواد الغذائية المختلفة[22] .تليها في المرتبة الثانية مجموعة الخضر حيث يستهلك الفرد منها 89.9كيلوجرام في العام، أي ما يعادل % 22.4 من الاستهلاك الكلي، ثم ، % مجموعة الألبان والبيض وبلغ متوسط استهلاك الفرد منها 41.5 كيلوجرام بما يعادل10.3 % ثم الفاكهة حيث بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد منها 40.5 كيلوجرام وتمثلت بنسبة10.1 من جملة الاستهلاك، ثم السكريات بمتوسط استهلاك 35.1كيلوجرام بنسبة% 9.0 ، أما استهلاك الفرد من اللحوم فقد بلغ 23.1 كيلوجرام بما يعادل% 5.8 من جملة استهلاكه السنوي .تلتها البقوليات بمعدل استهلاك 16.1 كيلوجرام بنسبة % 4.0 وتأتي مجموعة الزيوت ، النباتية، الدرنات ثم الشاي و البن، في المرتبة الأخيرة حيث يستهلك الفرد منها سنويًا % 1 13.1 على التوالي .، 2.10% ، 3.9 % ، 8.3 كيلوجرام تمثل بالنسب ,3.3 % 2,10% , 1 % علي التوالي.

حالات نقص وسوء التغذية بولاية الخرطوم:

حالات سوء التغذية Malnutrition:

أكدت نتائج المسح الغذائي تفشي حالات نقص التغذية) نقص الطاقة (وسط المجموعات السكانية بولاية الخرطوم، بناءًا على الحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد من السعرات الحرارية) الطاقة (وذلك حسب حيث تراوحت نسبة الأسر التي يقل فيها متوسط (FAO). توصيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية نصيب الفرد اليومي من الطاقة عن 1910 سعرًا حراريًا) بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية(، ما بين % 57 إلى % 31 داخل الأسر الفقيرة ذات الدخل الشهري الأقل من عشرة آلاف دينار، و الأسر الغنية ذات الدخل الشهري الذي يساوي أو يزيد عن خمسين ألف دينار، على التوالي بمتوسط قدره .% 38 ويزيد هذا المتوسط ليصل إلى % 46 عن المستوى العالمي(2100) سعرًا حراريًا)للحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد .[23]

كما أوضحت النتائج أن متوسط نسبة حالات نقص التغذية في المناطق الريفية حوالي% 40 مقارنةب% 37 من مجموع عدد الأسر بالمناطق الحضرية بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية، وترتفع هذه النسبة وسط الأسر التي يقل دخلها الشهري عن عشرة آلاف دينار لتصل 51% 69%في المناطق الحضرية والريفية على التوالي

كما نجد أن حالات نقص التغذية في المناطق الحضرية والريفية تنخفض بزيادة دخل الأسرة لتصل إلى حوالي31% في حضر الولاية، و % 33 في الريف .وذلك وسط الأسر التي يبلغ دخلها الشهري 50ألف دينار أو أكثر.[24]

حالات سوء التغذية Malnutrition:

أوضحت نتائج المسح أن هنالك انتشارًا واسعًا لحالات سوء التغذية وسط الأسر بولاية الخرطوم مع ارتفاع نسبة هذه الحالات وسط الأسر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بالولاية تتراوح نسب حالات نقص البروتين,الكالسيوم,الحديد,فيتامين(A) ,فيتامين(B1) فيتامين(B2). والنياسين وسط الأسر في المناطق الحضرية B) ويلاحظ ارتفاع نسب حالات نقص الرايبوفلافين2) والريفية وكذلك على مستوى ولاية الخرطوم .ويمكن تفسير ذلك بانخفاض نسبة مساهمة المصادر % الغذائية الحيوانية في جملة الاستهلاك

اليومي للفرد من المواد الغذائية حيث تبلغ مساهمتها فقط17.8 في المناطق الحضرية، و % 16.7 في المناطق الريفية، و % 17.6 على مستوى ولاية الخرطوم. وعمومًا، يلاحظ ارتفاع نسب حالات سوء التغذية بانخفاض دخل الأسرة في المناطق الحضرية والريفية وعلى مستوى الولاية. وهذه النتائج تتوافق مع نتائج التقارير المنشورة لوزارة الصحة الاتحادية في عام 2003 م ، والتي حيث ،C) أوضحت انتشار حالات نقص البروتين، الحديد، فيتامين (فيتامين ،(A)فيتامين أنها أصبحت تمثل مشاكل قومية في السودان، فعلى سبيل المثال أشار التقرير إلى أن أكثر من % 50 من السكان في مختلف الولايات يعانون من نقص الحديد، بينما أشار التقرير الصادر من نفس الوزارة عام 2001 م إلى ارتفاع نسبة حالات نقص الحديد وسط الأمهات بولاية الخرطوم حيث بلغت .% 89.2 وعمومًا تعزى حالات نقص البروتين والمعادن والفيتامينات إلى انخفاض معدل تناول اللحوم، الألبان، الخضر والفاكهة الطازجة في الوجبات الغذائية اليومية للأفراد.

الولاية الشمالية:

استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية:

بالنظر إلى ملحق رقم(29) ، والذي يوضح معدل الاستهلاك السنوي للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية بالكيلوجرام، في المناطق الحضرية والريفية بالولاية الشمالية، نجد أن مجموعة الحبوب ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى بين مختلف المجموعات الغذائية، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد السنوي منها99.4 كيلوجرام، أي ما يعادل % 28.9 من إجمالي استهلاكه السنوي من المواد الغذائية المختلفة .تليها في المرتبة الثانية مجموعة الخضر حيث يستهلك الفرد منها 81.1 كيلوجرام في العام، أي ما يعادل % 23.6 من الاستهلاك الكلي، ثم ، مجموعة الفاكهة ومنتجاتها وبلغ متوسط استهلاك الفرد منها 32.9 كيلوجرام بما يعادل 9.6 % ثم السكريات بمتوسط استهلاك 32.3 كيلوجرام بنسبة% 9.4 ، تلتها البقوليات بمعدل استهلاك28.2 كيلوجرام بنسبة % 8.2 ثم الألبان والبيض حيث بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد منها 24.4 كيلوجرام وتمثلت بنسبة % 7.1 من جملة الاستهلاك، أما استهلاك الفرد من اللحوم فقد بلغ 18.9 كيلوجرام بما يعادل % 5.5من جملة استهلاكه السنوي .وتأتي مجموعة الزيوت النباتية، الدرنات ثم الشاي و البن، في المرتبة الأخيرة حيث يستهلك الفرد منها سنويًا 1 % على التوالي من جملة الاستهلاك .، 3% ، 3.2 % ، 8.7 ،14.4 كيلوجرام تمثل بالنسب4 % كما أوضحت الدراسة بأن جملة الاستهلاك السنوي للفرد من المواد الغذائية في المناطق الحضرية يزيد عن استهلاك الفرد بالمناطق الريفية بحوالي 7.2 كيلوجرامًا سنويًا .حيث بلغ إجمالي استهلاك الفرد من المواد الغذائية 348.6 كيلوجرام في المناطق الحضرية مقارنً ة بحوالي 341.4 كيلوجرام في المناطق الريفية .هذه الزيادة تظهر بوضوح في زيادة استهلاك الحبوب، الفاكهة، الألبان والبيض، واللحوم.

حالات نقص وسوء التغذية بالولاية الشمالية:

حالات سوء التغذية Malnutrition

أظهرت نتائج المسح الغذائي تفشي حالات نقص التغذية(نقص الطاقة) وسط الأسر بالولاية الشمالية باختلاف دخولهم الشهرية وفي جميع أجزاء الولاية، حيث تراوحت نسبة الأسر التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من الطاقة عن 1910 سعرًا حراريًا) بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية (مابين % 56 إلى% 25 داخل الأسر الفقيرة ذات الدخل الشهري الأُقل من عشرة آلاف دينار، و الأسر الغنية ذات الدخل الشهري الذي يساوي أو يزيد عن خمسين ألف دينار على التوالي، بمتوسط قدره

.% 46ويزيد هذا المتوسط ليصل إلى حوالي % 53 عن المستوى العالمي 2100)سعرًا حراريًا (للحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد. [25]

كما أظهرت الدراسة أن متوسط نسبة حالات نقص التغذية في المناطق الريفية حوالي % 43 مقارنة ب% 53 من مجموع عدد الأسر بالمناطق الحضرية بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية، وترتفع هذه النسبة وسط الأسر التي يقل دخلها الشهري عن عشرة آلاف دينار شهريًا كما نجد أن حالات لتصل إلى حوالي% 54 62 % في المناطق الحضرية والريفيه علي التوالي.

كما نجد اننقص التغذية في المناطق الحضرية والريفية تنخفض بزيادة دخل الأسرة.

حالات سوء التغذية Malnutrition :

أوضحت نتائج المسح أن هنالك انتشارًا واسعًا لحالات سوء التغذية وسط الأسر بالولاية الشمالية مع ارتفاع نسب هذه الحالات وسط الأسر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية بالولاية .وعمومًا ، B)فيتامين 2) ، B)فيتامين 1) ، (A)تتراوح نسب حالات نقص البروتين، الكالسيوم، الحديد، فيتامين . ومن جهةٍ أخرى يلاحظ ارتفاع نسب حالات سوء التغذية بانخفاض دخل الأسرة وذلك على مستوى جميع المناطق بالولاية .ويمكن أن تعزى هذه الحالات إلى انخفاض نسبة مساهمة المصادر الغذائية الحيوانية في جملة الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، حيث تبلغ مساهمتها فقط % 13 في المناطق الحضرية، و % 12 في المناطق الريفية، و % 13 على المستوى العام للولاية .وهي بالتالي تمثل فقط حوالي9 %من جملة نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية بالمناطق الحضرية و % 8 في المناطق الريفية،أما على مستوى الولاية فتبلغ نسبة مساهمة المصادر الحيوانية في المتحصل اليومي للفرد من الطاقة حوالي % 8 أيضًا .حيث يعتمد الفرد بالولاية الشمالية اعتمادًا كثيرًا على الحبوب ومنتجاتها في والنياسين .هذا بالإضافة إلى ، B)الحصول على الطاقة، البروتين، السكريات، الحديد، فيتامين2) انخفاض معدل استهلاك الفاكهة الطازجة في الوجبات الغذائية اليومية للأفراد، إذ تمثل نسبة مساهمتها في جملة الاستهلاك اليومي للفرد من المواد الغذائية حوالي % 10على المستوى العام للولاية.أما في المناطق الريفية وعلى مستوى المناطق الحضرية فتصل هذه النسبة إلى حوالي9 %و10 على الترتيب .وهي بالتالي تمثل فقط حوالي% 3.5 من جملة المتحصل اليومي للفرد من السعرات الحرارية في جميع أجزاء الولاية . [26]

ولاية شمال كردفان:

استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية:

بالنظر إلى ملحق رقم(31) ، والذي يوضح معدل الاستهلاك السنوي للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية بالكيلوجرام، في المناطق الحضرية والريفية بولاية شمال كردفان، نجد أن مجموعة الحبوب ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى بين مختلف المجموعات الغذائية، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد السنوي منها 127.5كيلوجرام، أي ما يعادل % 42 من إجمالي استهلاكه السنوي من المواد الغذائية المختلفة .تليها في المرتبة الثانية مجموعة الخضر حيث يستهلك الفرد منها 55.2 كيلوجرام في العام، أي ما يعادل % 18 من الاستهلاك الكلي، ثم مجموعة الفاكهة ومنتجاتها وتقدر الكمية المستهلكة منها سنويًا بحوالي 31.4 كيلوجرام بما يعادل% 10 ، ثم السكر والحلويات بمتوسط استهلاك 26.7 كيلوجرام بنسبة9 %، ثم الألبان والبيض حيث بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد منها 21.9 كيلوجرام وتمثلت بنسبة % 7 من جملة الاستهلاك،

أما استهلاك الفرد من اللحوم فقد بلغ 18.4 كيلوجرام بما يعادل % 6 من جملة استهلاكه السنوي .وتأتي مجموعة الزيوت النباتية في المرتبة السابعة حيث بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد منها 11.5 كيلوجرام بما يعادل % 4 من جملة استهلاكه السنوي .تلتها مجموعة البقوليات حيث يستهلك الفرد منها سنويًا7.1 كيلوجرام تمثل بالنسبة2 %، و3.9 كجم للدرنات تمثل% 1.2 ، و 3.4 كجم للشاي والبن وتمثلان % 1 على التوالي من جملة الاستهلاك.

كذلك أوضحت الدراسة أن جملة الاستهلاك السنوي للفرد من المواد الغذائية في المناطق الحضرية يزيد عن استهلاك الفرد بالمناطق الريفية بحوالي 141.9 كيلوجرامًا سنويًا .حيث بلغ إجمالي استهلاك الفرد من المواد الغذائية 400.2 كيلوجرام في المناطق الحضرية مقارنة بحوالي 258.3 كيلوجرام في المناطق الريفية. هذه الزيادة تظهر بوضوح في زيادة استهلاك الفاكهة، الألبان والبيض، الخضروات، اللحوم والبقوليات .وتصل هذه الزيادة في حالة ،الخضروات، الفاكهة، منتجات الألبان والبيض، واللحوم إلى حوالي% 67% 633% و 335%، علي التوالي.

حالات نقص وسوء التغذية بولاية شمال كردفان:

حالات نقص التغذية Under nutrition:

أظهرت نتائج المسح الغذائي تفشي حالات نقص التغذية) نقص الطاقة (وسط الأسر بالولاية الشمالية باختلاف دخولهم الشهرية وفي جميع أجزاء الولاية، حيث تراوحت نسبة الأسر التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من الطاقة عن 1910 سعرًا حراريًا) بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية (مابين % 53 إلى29% داخل الأسر الفقيرة ذات الدخل الشهري الأقل من عشرة آلاف دينار، و الأسر الغنية ذات الدخل الشهري الذي يساوي أو يزيد عن خمسين ألف دينار على التوالي، بمتوسط قدره حوالي 47%.ويزيد هذا المتوسط ليصل إلى حوالي % 54 عن المستوى العالمي 2100)سعرًا حراريًا (للحد الأدنى للمقرر اليومي للفرد، على المستوى العام بالولاية.[27]

أما عند مقارنة حالات نقص التغذية وسط المجموعات السكانية في المناطق الحضرية والريفية بالولاية، فقد أظهرت الدراسة أن متوسط نسبة حالات نقص التغذية وسط الأسر في المناطق الريفية حوالي 52%مقارنً ة ب% 35 من مجموع عدد الأسر في المناطق الحضرية بناءًا على الحد الأدنى الموصى به على مستوى الدول الأفريقية .وترتفع هذه النسبة وسط الأسر التي يقل دخلها الشهري عن .% 54، % عشرة آلاف دينار شهريًا لتصل إلى حوالي47 في المناطق الحضرية والريفية على التوالي.

كما يلاحظ أن حالات نقص التغذية في المناطق الحضرية والريفية تنخفض بزيادة دخل الأسرة.

حالات سوء التغذية Malnutrition :

أوضحت نتائج المسح أن هنالك انتشارًا واسعًا لحالات سوء التغذية وسط الأسر بولاية شمال كردفان مع ارتفاع نسب هذه الحالات وسط الأسر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بالولاية. فيتامين B ،)فيتامين 1) ، (A)وعمومًا تتراوح نسب حالات نقص البروتين، الكالسيوم، الحديد، فيتامين على المستوى العام بالمناطق الحضرية والريفية على التوالي ما بين ، (C)النياسين و فيتامين ،(B2) 74.6% - 56.7% 35.3% -25.1 88.6% - 14.8% 53.8 - 68.0% 22.6 - 43.0% 37.7 - 84.1 20.2- 37.9 ، بمتوسط قدره % 35.3 لحالات نقص البروتين، % 57.8 لحالات 71.4% -59.2 31.9% لحالات ، (A)نقص الكالسيوم، % 17.4 لحالات نقص

الحديد، 76.8 لحالات نقص فيتامين 67.3% % لحالات نقص النياسين، 68.5 ، 68.6% B)لحالات نقص فيتامين 2)، B)نقص فيتامين وذلك على المستوى العام للولاية ،. (C)لحالات نقص فيتامين1) وذلك علي مستوي الولاية .ومن جهةٍ أخرى يلاحظ ارتفاع نسب حالات سوء التغذية بانخفاض دخل الأسرة وذلك على مستوى جميع المناطق بالولاية .وهذه النتائج تتوافق مع نتائج التقارير المنشورة لوزارة الصحة الاتحادية في ، (C)وفيتامين ، (A)عام 2003 م ، والتي أوضحت أن حالات نقص البروتين، الحديد، فيتامين أصبحت تمثل مشاكل قومية في السودان. ويمكن أن تعزى هذه الحالات إلى انخفاض نسبة مساهمة المصادر الغذائية الحيوانية في جملة % الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، حيث تبلغ مساهمتها فقط حوالي % 19 في المناطق الحضرية، و9 في المناطق الريفية، و % 13 على المستوى العام للولاية .وهي بالتالي تمثل فقط حوالي% 11 من جملة نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية بالمناطق الحضرية و % 5 في المناطق الريفية،أما على مستوى الولاية فتبلغ نسبة مساهمة المصادر الحيوانية في المتحصل اليومي للفرد من الطاقة حوالي . 7% حيث يعتمد الفرد بهذه الولاية اعتمادًا كثيرًا على الحبوب ومنتجاتها في الحصول على الطاقة، والنياسين .هذا بالإضافة إلى انخفاض معدل استهلاك ، B)البروتين، السكريات، الحديد، فيتامين 2) الفاكهة الطازجة في الوجبات الغذائية اليومية للأفراد، إذ تمثل نسبة مساهمتها في جملة الاستهلاك اليومي للفرد من المواد الغذائية حوالي % 6 على المستوى العام للولاية .[28] وعلى وجه العموم أوضحت الدراسات السابقة أن متوسط المتحصل اليومي للفرد من الطاقة يوميًا في 1971 -م و - 1992 السودان حوالي 2180 و 2271 سعر حراري وذلك خلال الفترة ما بين 1994 1969 م على التوالي.

أسباب انعدام الأمن الغذائي في السودان:

من الأسباب الرئيسية لعدم توفر الأمن الغذائي لدى المجموعات والفئات الضعيفة وسريعة التأثر إلى جانب مناطق العجز الغذائي ما يلي-

التدهور البيئي للموارد الطبيعية بسبب الجفاف والتصحر خلال العقدين الأخيرين مما أدى إلى التأثير على الإنتاج الزراعي خاصة فيً مناطق الزراعة المطرية.

انخفاض الإنتاجية في الزراعة الناتج عن الاهتمام غير المتوازن نحو تحسين وتنمية القطاع التقليدي إضافة إلى ضعف وقلة البحوث الزراعية الملائمة والإرشاد الزراعي خصوصًا في القطاع المطري التقليدي و يقود ذلك إلى انخفاض إمدادات الغذاء وتدني مستويات الدخول.

الجفاف والحروب الأهلية تتسبب في تزايد أعداد النازحين واللاجئين من الدول المجاورة ، خصوصًا اريتريا وإثيوبيا ، وهذه الزيادات السكانية حول المدن والمناطق الحضرية تسبب ضغوطًا كبيرة على الموارد المالية والخدمات الأساسية واستنزافًا للموارد الطبيعية.

الأثر قصير المدى لبرنامج التعديل الهيكلي في غياب قروض داعمة أو احتياطي عملات أجنبية مما قاد إلى تضخم في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية ، وتمثل ذلك في إنفاق مالي غير كافي كنتيجة لعدم توفر السيولة النقدية مما كان له الأثر السلبي على المشاريع والبرامج التنموية.

الاعتماد على نظام التخزين التقليدي الذي يفتقر إلى مواصفات العالمية والفنية والقانونية ومتطلبات التصميم التخزيني وضبط الجودة مما يسبب الخسائر الفادحة في الحبوب المخزونة.

عدم كفاية البنيات التحتية ووسائل النقل.

سوء توجيه العون الغذائي والتركيز على الإغاثات بدً لا من إعادة التأهيل والتنمية.

عدم كفاية الدعم الوطني والعالمي لتكلفة نقل العون الغذائي للمناطق المتأثرة.

ضعف أجهزة المعلومات وقلتها.

الجهود المبذولة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في السودان:

لجأت الحكومة بهدف استدامة الأمن الغذائي في السودان لتخصيص مساحات مقدرة في القطاع المروي لإنتاج القمح والذرة بهدف تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأمطار ، كما تم دعم إنتاج محاصيل الغذاء في مناطق الزراعة المروية ، إلى جانب تأهيل بنيات الري الأساسية ، وتطبيق الحزم التقنية المحسنة.

كما عملت على تحفيز البنوك التجارية من خلال المحفظة لتمنح قروضها لصغار المزارعين في القطاع المروي ، وكذلك منحت مناطق العجز الغذائي في ولايات شمال كردفان ودارفور والبحر الأحمر اهتماما بتطوير مشاريع الري التكميلي من المياه الجوفية والوديان في تلك المناطق.

كما عملت الحكومة على زيادة عدد وسعة الوسائل التخزينية التي يملكها القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين وتبلغ السعة الإجمالية لوسائل التخزين حوالي 2.3 مليون طن متري ، وتعتبر الخسائر الناجمة عن التخزين عالية بمتوسط % 25 وتتفاوت النسبة حسب نوع المخازن ، وانتشار الحشرات في المخزن ، وسؤ المعالجة. وكذلك تم إنشاء برامج الأسر المنتجة ، وبرامج مناهضة الفقر ، ومساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع وذلك بمساعدة من البنوك والمصارف ، وديوان الزكاة ، والصناديق المختلفة كالصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ، والصندوق القومي للمعاشات ، وصندوق التكامل الاجتماعي ، وصندوق دعم الطلاب إضافةً إلى المنظمات الطوعية.[29]

كما استهدفت الإستراتيجية القومية الشاملة تمليك وسائل الإنتاج لحوالي 2.5 مليون أسره في إطار المشروع، كما تم تكوين مجلس للإشراف وتقديم الدعم اللازم في كل ولايات السودان، وقد بلغ حجم الدعم خلال الفترة 1996 م 1999 -م حوالي 1.4 مليار دينار سوداني. وقد اتبعت الدولة عدة سياسات ومشاريع بهدف محاربة الفقر من بينها:

المشروع التعبوي للتكافل والإنتاج:

تمت أجازته من مجلس الوزراء عام 1999 م بتكلفه بلغت 88 مليون دينار ويهدف المشروع إلى صياغة المجتمع السوداني ليصبح نموذجًا لمجتمع التكافل كما يهدف لتحريك القوى الشعبية لترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات ورعاية الفئات الضعيفة بإخراج حوالي 2 مليون أسرة من دائرة الفقر خلال ثلاث سنوات، كما يسعى المشروع لتحقيق أهدافه عن طريق تعميق وتفعيل التغيير الاجتماعي بإتباع نهج التنمية البشرية المستدامة وتطوير وتشجيع مشروعات المرأة والطلاب وأصحاب الدخول المحدودة.

مشروع الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة:

تم البدء به تنفيذًا لمقررات مؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن وذلك باتفاقية مشتركة بين حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستهدف المشروع إزالة أو تخفيض حدة الفقر ، حماية البيئة ، الحكم الرشيد ، تمكين المرأة إضافة إلى الاهتمام بالفئات الضعيفة.

إستراتيجية مناهضة الفقر:

وقد تم إنشاء مجلس أعلى لها بقرار جمهوري ووحدة مركزية لمحاربة الفقر بوزارة المالية وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وقادر على خلق فرص عمل كافيه ومجزئه ، توسيع وتنمية فرص العمل المنتج بما يتناسب مع احتياجات وقدرات الفقراء وتوسيع ملكية الأصول والتمويل للأسرة الفقيرة ، الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، تعميم الرعاية الصحية الأولية وخفض معدلات نقص وسوء التغذية ، مكافحة الأمراض المستوطنة وخاص ً ة الملاريا ، تعزيز الخدمات الصحية الإنجابية ، توفير المياه النقية ، إصحاح البيئة ، تخصيص قدر من الموارد مع إعطاء أولوية لخدمات التعليم الأساسي مع التركيز على خدمات الصحة الوقائية وإصحاح البيئة ، تعميم التعليم الأساسي ، خفض معدل الأمية ، الارتقاء بنوعية التعليم وزيادة كفاءته الداخلية والخارجية ، تخصيص الموارد المالية والبشرية والمادية للولايات التي يتدنى فيها استيعاب الطلاب في مرحلة الأساس ، تحقيق سلام دائم ومستقر عن طريق تطبيع العلاقات الخارجية وخاصً ة مع دول الجوار

إنشاء المجلس الأعلى للأجور والمرتبات لكل من القطاعين العام والخاص:

بهدف مراجعة الأجور والمرتبات والمعاشات بصفة دورية لمواكبة التضخم بجانب توزيع السلع الغذائية على ذوي الدخل المحدود من العاملين بأسعار مدعومة أو بسعر التكلفة إلى جانب امتيازات عينية للزواج والأطفال للعاملين مع رفع قاعدة دخلهم المعفاة من الضرائب ضمن البند الأول وبند الدعم الاجتماعي تخصيص الدولة اعتمادًا لدعم الشرائح المستحقة للدعم ويتركز في دعم تكلفة الكهرباء لذوي الدخل المحدود إلى جانب بند الحوادث والحالات الطارئة، الأدوية المنقذة للحياة ، التأمين الصحي ، دعم العلاج بالخارج ، أنشطة الخريجين والأسر الفقيرة.

الخاتمة :

واخيرآ يمكن القول أن الأمن الغذائي في السودان يعتبر احد أكبر القضايا واهمها خصوصآ في ظل ازمات الجفاف التى تحيط بالسودان ودول جواره والنزاعات المسلحة التى تؤدي إلى الحد من القدرة الانتاجية لا سيم أن السودان يعتمد في غذاءة على الانتاج الزراعي ولذلك يرى الباحث ضرورة زيادة المساحات المزروعة كمآ و نوعآ بالإضافة إلى الاهتمام بالثورة الحيوانية والعمل على رفع الاقتصادي في الدولة وذلك لمقابلة الفجوات الغذائية في السودان .

النتائج:

- استخدام الدولار كمعيار لقياس خط الفقر حيث أنه ملائم لدخول المعشار الأول والذي يمثل أفقر السكان في كل ولاية من الولايات الأربعة.توزيع الدخل يمثل عامل أكثر أهمية في تحديد مستوى الفقر لأنه يعكس تشوهات واضحة في التوزيع لا يعكسها توزيع السعرات الحرارية المتناولة، حيث أن الاحتياجات الأساسية لا تشمل الغذاء فقط، وإنما تشمل أشياء أخرى هامة لا تستقيم الحياة بدونها مثل الصحة، التعليم،الملبس، المسكن والمواصلات.
- توزيع السعرات الحرارية المتناولة غير عادل بصورةٍ عامة إلا أن سوء التوزيع أقل حدة بالمقارنة مع الدخول، كما تختلف درجته من ولايةٍ إلى أخرى.

التوزيع في الدخول والسعرات الحرارية غير عادل عمومًا على مستوى الريف والحضر لكل ولاية وبين الولايات.

التوصيات:

- خلق فرص عمل لمحاربة البطالة بصورةٍ مستدامة ، لضمان مصدر دخل ثابت للفرد والأسرة يوفر له أمن غذائي ويضمن له البعد عن خط الفقر والذي يتم حسابه بواقع)واحد دولار أمريكي (بنسبةٍ معقولة ويمكن عمل ذلك بسياسات تتخذها الدولة مثل زيادة استثمارات القطاع الخاص.
- تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي بمناطق الإنتاج وذلك بتوفير التقاوي المحسنة ومدخلات الإنتاج الأخرى في الوقت المناسب وعمل بنيات أساسية قوية.
- أن تتخذ الدولة سياسات واحتياطات غذائية لمناطق العجز الغذائي، بتعزيز دور المخزون الاستراتيجي.
- إدخال نظام الإنذار المبكر لتقليل الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات، ومعالجة أسباب الحروب بقدر المستطاع حتى يتم تقليل حالات النزوح القهري.

الهوامش:

(1) جلال الدين محمد العوض (2003م), انجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر –جامعهة امدرمان الاهلية- مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ص22 .

(2) عبدالحب,سعد الدين(1994م):»الفقر الريفي ومشكلة الغذاء في السودان»,رساله دكتوراه,جامعه الخرطوم ص19.

(3) علي,عبدالقادر علي(2003م) ,:»الفقر مؤشرات القياس والسياسات», عبر شبكة الانترنت ص99.

(4) البنك الجولي(1997م):»التنمية الريفية من الرؤية الي العمل»,العدد 12من سلسله دراسات مجالات التنمية المستدامة ص11.

(5) الجمعية السودانية لحماية البيئه ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية(1996م): نحو قومية العمل البيئي في السودان-المجلس الاعلي للبيئية والموارد الطبيعية,الخرطوم ص16.

(6) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1994م):»السياسات الزراعية في عقد الثمانيات»-جمهورية السودان مطبعة اللمنظمة العربية-الخرطوم,السودان ص122.

(7) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افربقيا (1991م):»الامن الغذائي في افريقيا» مجله تعاون من اجل التنمية,العدد44,الخرطوم,السودان ص7 .

(8) وزارة الزراعه والغابات(2000م) «اوضاع الامن الغذائي في السودان حاضراً ومستقبلاً», الخرطوم,السودان ص92.

(9) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية الخرطوم»,2002م-2004م,الخرطوم,السودان ص 15.

(10) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية البحر الاحمر»,2002م2003-م,الخرطوم,السودان ص145.

(11) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية اشمال كردفان»,2002م2003-م,الخرطوم,السودان ص 44.

(12) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بالولاية الشمالية2002م-2003م,الخرطوم,السودان ص 333.

(13) منظمة الاغذيو والزراعه العالمية(الفاو) (1998م):»اثر السياسات الاقتصادية علي الامن الغذائي»,مواد تدريبية للتخطيط الزراعي رقم 4,روما ص98.

(14) الخطة الخماسية للقطاع الزراعي(2004-2008م)» ,اغسطس2003م,الخرطوم,السودان ص 18.

(15) جلال الدين محمد العوض ' مرجع سابق ص 22

(16) على عبد القادر على ' مرجع سابق ص99

(17) اسماعيل محمود , داليا ' المياه والعلاقات الدولية ' مصر : مكتبة مدبولي , الطبعة الاولى 2006 ص32

(18) سليمان محمد , مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربيه السورية وافاق حلها , سوريا دار الفكر ' الطبعة الاولى 2000 ص23

(19) برقاوي احمد واخرون ,الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 سبتمبر 2001 القاهرة ' مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية (جامعة دمشق) ص 63

(20) خطاب عبد القادر حسن ' مرجع سابق ص66

(21) حداد ريمون ' العلاقات الدولية ' بيروت دار الحقيقة , الطبعة الاولى 2000ص78

(22) الحميد احمد رشوان ' الاثروجية في المجالين التطبيقي زالنظري ' المكتب الجامعي الحديث ف الاسكندرية 2003 ص128

(23) جلال الدين محمد العوض ' مرجع سابق ص44

(24) فاروق احمد مصطفى , الاثرويولجية الثقافية , دار المعرفة الجامعية ' الاسكندرية 2003 ص 90

(25) المنظمة العربية للتنمبة الزراعية ' مرجع سابق ص89

(26) الجمعية السودانية لحماية البيئة ' مرجع سابق ص76

(27) خطاب عبد القادر حسن ' مرجع سابق ص 56

(28) على عبد القادر على ' مرجع سابق ص32

(29) المنظمة العربية للتنمية والزراعة ' مرجع سابق ص167

المصادر والمراجع:

اولآ : الكتب

(1) اسماعيل محمود «المياه والعلاقات الدولية « مصر : مكتبة مدبولي « الطبعة الاولى « 2000

(2) حداد ريمون « العلاقات الدولية « بيروت : دار الحقيقة ؛ الطبعة الاولى 2001

(3) سلمان محمد , مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وافاق حلها ف سوريا دار الفكر الطبعة الاولى 2000

(4) برقاوي احمد واخرون «الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 سبتمبر ايلول 2001 « القاهرة مركز البحوث العربيه ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية (جامعة دمشق)الطبعة الاولى 2003

(5) فاروق احمد مصطفى , الاثروجية الثقافة في دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية 2005

(6) الحميد احمد رشوان , الاثروجية في المجالين التطبيقي والنظري في المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية 2003

ثانيآ : الدراسات الجامعية

(1) جلال الدين محمد العوض (2003م), انجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر –جامعهة امدرمان الاهلية- مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

(2) عبدالحب,سعد الدين(1994م):»الفقر الريفي ومشكلة الغذاء في السودان»,رساله دكتوراه,جامعه الخرطوم.

(3) علي,عبدالقادر علي(2003م) ,:»الفقر مؤشرات القياس والسياسات»,ةرقة غير منشورة عبر شبكة الانترنت.

(4) خطاب,عبدالقادر حسن(1997م):»الغذاء والتغذية,مطبعة جامعة الخرطوم.

التقارير:

(1) البنك الجولي(1997م):»التنمية الريفية من الرؤية الي العمل»,العدد 12من سلسله دراسات مجالات التنمية المستدامة.

(2) الجمعية السودانية لحماية البيئه ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية(1996م): نحو قومية العمل البيئي في السودان-المجلس الاعلي للبيئية والموارد الطبيعية,الخرطوم.

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1994م):»السياسات الزراعية في عقد الثمانيات»-جمهورية السودان مطبعة اللمنظمة العربية-الخرطوم,السودان.

(4) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افربقيا (1991م):»الامن الغذائي في افريقيا» مجله تعاون من اجل التنمية,العدد44,الخرطوم,السودان.

(5) وزارة الزراعه والغابات(2000م) «اوضاع الامن الغذائي في السودان حاضراً ومستقبلاً», الخرطوم,السودان.

(6) وزارة الزراعه والغابات(2004م) :»التقرير السنوي للامن الغذائي»,ادارة الامن الغذائي,الخرطوم ,السودان.

(7) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية الخرطوم»,2002م-2004م,الخرطوم,السودان.

(8) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية البحر الاحمر»,2002م-2003م,الخرطوم,السودان.

(9) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بولاية اشمال كردفان»,2002م2003-م,الخرطوم,السودان.

(10) وزارة الزراعه والغابات(2005م):»دراسة الاستهلاك الغذائي والوضع التغذوي بالولاية الشمالية2002م-2003م,الخرطوم,السودان.

(11) منظمة الاغذيو والزراعه العالمية(الفاو) (1998م):»اثر السياسات الاقتصادية علي الامن الغذائي»,مواد تدريبية للتخطيط الزراعي رقم 4,روما.

(12) الخطة الخماسية للقطاع الزراعي(2004-2008م)» ,اغسطس2003م,الخرطوم,السودان.

أثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري
(دراسة حالة عينة من الشركات السعودية للفترة من 2017 - 2021م)

د. بشـــير بكـــري عجيـــب بابكـــر
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم وأهداف وأهمية حوكمة الشركات، والتعرف على مفهوم أهداف وأهمية الإفصاح الاختياري. تمثلت مشكلة الدراسة في بيان خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة لنتائج منها وجود علاقة طردية بين نسبة استقلالية لجان المراجعة والإفصاح الاختياري بنسبة 81.32 %، ووجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك والإفصاح الاختياري بنسبة 96.56 %. أوصت الدراسة بتوصيات منها العمل برفع الوعي بأهمية استقلالية لجان المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات بصورة أكثر فعالية، وضرورة السعي بإعداد دورات متخصصة حول موضوعي خصائص حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.

الكلمات المفتاحية: خصائص حوكمة الشركات، الإفصاح الاختياري، استقلالية لجان المراجعة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك، المعلومات خارج البيانات المالية

The impact of corporate governance characteristics on voluntary disclosure (a case study of a sample of Saudi companies for the period from 2017- 2021)

Bashir Bakri Agib Babiker

Abstract:

The study aimed to identify the concept, objectives and importance of corporate governance, and to identify the concept of objectives and importance of voluntary disclosure. The problem of the study was to show the characteristics of corporate governance on voluntary disclosure. The study relied on the descriptive analytical method in the applied study. The study reached results, including the existence of a direct relationship between the percentage of independence of audit committees and voluntary disclosure by 81.32 %, and the presence of a direct relationship between the percentage of shares owned by large owners and voluntary disclosure by 96.56 %. The study recommended recommendations, including working to raise awareness of the importance of the independence of audit committees to activate corporate governance more effectively, and the need to seek to prepare specialized courses on the two topics of corporate governance characteristics and voluntary disclosure.

Keywords: Characteristics of corporate governance, voluntary disclosure, independence of audit committees, percentage of shares owned by large owners, information outside the financial statements

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات احدى الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ذلك بعد الازمات المالية المختلفة التي هدفت في أكثر من الشركات خاصة في الدول المتقدمة كالانهيار المالي الذي حدث في عدد من الدول مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد سعت الجهات المهنية لإصدار محددات لحوكمة الشركات بناء على كافة الأطراف المختلفة من داخل وخارج منشآت الأعمال. يعد الإفصاح الاختياري احد المفاهيم التي أسهمت في رفع كفاءة التقارير والقوائم المالية بتقديم معلومات مالية وغير مالية في صلب القوائم والتقارير المالية لنشر معلومات لمستثمريها والأطراف ذوي الصلة لا تتطلبها متطلبات الإفصاح الإلزامية والذي يوصف مبدئياً بالإفصاح خارج القوائم المالية عن بنود – مالية وغير مالية – غير مطلوبة

بشكل صريح سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC) ولكنها تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين وللحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في بيان خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- هل توجد علاقة بين استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري؟
- هل توجد علاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ودورها في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري، وقلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وأنها تمثل مرشداً لتطبيق خصائص حوكمة الشركات لعدد من الشركات وبيان أثرها على الإفصاح الاختياري.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتي:

- التعرف على مفهوم وأهداف وأهمية حوكمة الشركات.
- التعرف على مفهوم أهداف وأهمية الإفصاح الاختياري.
- بيان أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.

فرضيات الدراسة:

لحل مشكلة الدراسة قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية، المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة.

نموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة المطبق

شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

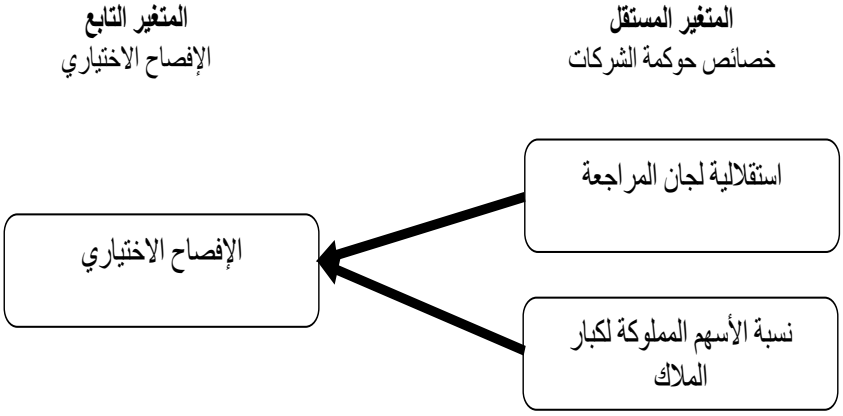

المصدر: إعداد الباحث، 2021م

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: قوائم وتقارير عدة منشآت سعودية

الحدود الزمانية: 2017-2021م

الحدود الموضوعية: استقلالية لجان المراجعة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين

الدراسات السابقة:

استعرض الباحث بعضاً من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها:

دراسة: Sallehuddin، 2016: بحثت الورقة في العلاقات بين خصائص حوكمة الشركات والملكية مع مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لـ 254 شركة عامة مدرجة في بورصة ماليزيا لعام 2010. تم استخدام تحليل الانحدار لفحص العلاقة بين الإفصاح الاختياري للشركات والمتغيرات المستقلة التي تتكون (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وحجم لجنة المراجعة، والملكية الإدارية). كشفت الدراسة أن استقلال مجلس الإدارة هو الوحيد الذي له علاقة مهمة بالإفصاح الاختياري للشركات. في المقابل فإن مدى الإفصاح الاختياري للشركات غير مهم فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة والملكية الإدارية. قدمت الدراسة دليلاً للهيئات التنظيمية مثل بورصة ماليزيا وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا للبحث عن المزيد وتعزيز إطار حوكمة الشركات من أجل فهم الفوائد الكامنة وراء سن حوكمة الشركات في ماليزيا.[1]

دراسة: Alfail & Almutawa، 2017: هدفت الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة من 2005-2008م وبيان تأثير

متغيرات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري توصلت الدراسة الى أن حجم مجلس الإدارة وازدواجية المهام وانشغال أعضاء مجلس الإدارة بمجالس أخرى ترتبط سلبيا مع مستوى الإفصاح الاختياري، ووجود علاقة إيجابية بين ملكية الحكومة ولجنة المراجعة ونسبة المدراء غير التنفيذين ومستوى الإفصاح الاختياري. [2]

دراسة: Kamwana et al، 2018:

سعت الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة المختارة على الإفصاح الاختياري عن شركات التصنيع المدرجة في كينيا. كان الهدف العام للدراسة هو فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة المختارة على الكشف الطوعي بين شركات التصنيع المدرجة في كينيا. سعت الدراسة تحديدًا إلى معرفة تأثير (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وملكية مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة بين الجنسين، ولجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري). تعد الدراسة مهمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والحكومة وصانعي السياسات والأكاديميين. توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم مجلس الإدارة والمديرين المستقلين ولجنة المراجعة والتنوع بين الجنسين وملكية مجلس الإدارة بشأن الإفصاح الاختياري. [3]

دراسة: موسى، 2019م:

هدفت الدراسة الى أثر خصائص لجنة التدقيق المتمثلة في المتغيرات الآتية (حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية. توصلت الدراسة أن البنوك الأردنية تقوم بمستوى إفصاح اختيارية في التقارير المالية السنوية مرتفع نسبياً، ووجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) ومستوى الإفصاح الاختياري، وعدم وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق، واجتماعات لجنة التدقيق، وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) ومستوى الإفصاح الاختياري. [4]

دراسة: السويركي، 2021م:

هدفت الدراسة لفحص أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري بتركز الملكية على الإفصاح الاختياري ووجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال الإدارة على الإفصاح الاختياري بينما لا يوجد أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري. أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة قيام الشركات الصناعية بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريرها السنوية بتزويد مستخدمي التقارير بكافة المعلومات التي تعمل على وضع تصور واضح حول أداء الشركات وكفاءة إدارتها. [5]

التعقيب على الدراسات السابقة:

من اوجه شبه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات كحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري والتشابه في بعض النتائج التي تم التوصل إليها. ومن أوجه الاختلاف بانفراد الدراسة باختبار بعض المتغيرات بحسب الحدود الموضوعية كنسبة استقلالية لجنة المراجعة ونسبة التملك لكبار المساهمين كأحد الخصائص لحوكمة الشركات واستخدام نموذج لحساب نسبة الإفصاح الاختياري لعينة من الشركات السعودية والتي لم تذكر في الدراسات السابقة على حسب اطلاع الباحث وفق ما جاء في الدراسات السابقة.

مفهوم حوكمة الشركات:

عرفت حوكمة الشركات في المصطلح الواسع الذي يصف العمليات والعادات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي توجه المنظمات والشركات بالطريقة التي تتصرف بها وتدير وتتحكم في عملياتها.[6] وبانها بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها وتتم الحوكمة من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية، وأيضا من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ وأداء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة مما يؤدي الى حصول المنشأة على كافة حقوقها وسداد التزاماتها.[7] وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بانها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين ذوي العلاقة وبضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.[8] وعرفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) بانها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من اجل توفير إشراف على إدارة المخاطر والرقابة على مخاطر الشركات والتأكد من كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها.[9]

يستنتج الباحث من مفهوم حوكمة الشركات الآتي:

- بانه نظام يحدد الحقوق والمسئوليات لمختلف الأطراف.
- وبانه نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية والقانونية.
- ترمي الى تحقيق العدالة لكافة الفئات.
- بسهم في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الوقت المناسب.
- تهدف لحماية الشركات من التلاعب المالي والإداري.

يمكن للباحث تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات المتخذة من قبل منشآت الأعمال لحفظ الحقوق والواجبات لكافة الأطراف ذوي الصلة.

أهمية حوكمة الشركات:

يمكن بيان أهمية حوكمة الشركات وفقاً لما يلي:[10]

ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم في تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوق المساهمين وخاصة صغار المساهمين.

تعظيم القيمة السوقية وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات واستحواذات أو بيع لمستثمر رئيسي.

التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصصة وحسن توجيه الحصيلة منها الى الاستخدام الأمثل منعاً لاي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيار بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستمرار الاقتصادي.

خصائص حوكمة الشركات:

يمكن بيان خصائص حوكمة الشركات وفقاً لما يلي:[11]

حجم مجلس الإدارة: يعتبر حجم مجلس الإدارة من اهم العوامل التي تؤثر على أداء الشركات والتي تختلف باختلاف نوع الشركة وحجم الأصول وثقافة المجلس.

استقلال أعضاء مجلس الإدارة: يساعد استقلال أعضاء المجلس على تعزيز فعالية المجلس كآلية لحوكمة الشركة لتخفيف الانتهازية الإدارية والحد من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين.

ازدواجية دور المدير التنفيذي: تعني أن يتولى نفس الشخص دور المدير التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة. والتي تقضي بالسماح للمديرين التنفيذين بخدمة مصالحهم الذاتية والمشاركة في السلوكيات الانتهازية في إدارة استراتيجية الشركة.

استقلالية لجنة المراجعة:

تشكل لجنة المراجعة بقرار من الجمعية العامة للشركة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل والا تضم آيا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

حجم لجنة المراجعة:

- يجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا تزيد على خمسة.
- آلية هيكل الملكية: يتعبر عنصراً هاماً لحوكمة الشركات ويمكن تعريف هيكل الملكية من خلال بعدين:(12)
- درجة تركز الملكية: حيث تختلف الشركات لان هيكل ملكيتها اقل أو أكثر تشتتاً.
- طبيعة الملاك: حيث أن الشركات قد تكون خاصة، أو تمتلكها الحكومة، أو ملكية مختلطة.

الإفصاح الاختياري :

تعدد تعاريف الإفصاح الاختياري فقد عرف على انه الوسيلة التي تستخدمها المنشآت العامة لنشر معلومات لمستثمريها والاطراف ذوي الصلة لا تتطلبها متطلبات الإفصاح الإلزامية.[13] وعرفت على أنها المعلومات التي تقع في المقام الأول خارج البيانات المالية والتي لا تتطلبها قواعد أو معايير المحاسبة صراحة.[14] وبانها تتمثل في المعلومات الموجودة خارج البيانات المالية بشكل أساسي والتي لا تتطلبها القواعد أو المعايير المحاسبية صراحة. وتشير إلى المعلومات الإضافية التي تقدمها الشركات إلى جانب المعلومات الإلزامية بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.[15] ووفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة المالية فان الإفصاح الاختياري يوصف مبدئياً بالإفصاح خارج القوائم المالية عن بنود – مالية وغير مالية – غير مطلوبة بشكل صريح سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC)، ولكنها تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين[16] وبانها تشير في المقام الأول الى المعلومات خارج البيانات المالية غير الملزمة بالقواعد أو المعايير المحاسبية ويتم بمبادرة من الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة هذه المعلومات الإضافية تقدم الى جانب المعلومات الإلزامية وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات.[17]

يستنتج الباحث من مفهوم الإفصاح الاختياري الآتي:

- بأنه نشر معلومات خارج البيانات المالية.
- تمثل معلومات إضافية تقدمها الشركات الى جانب المعلومات الإلزامية.
- تسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.
- يشتمل على معلومات مالية وغير مالية غير مطلوبة بشكل صريح.

يمكن للباحث تعريف الإفصاح الاختياري بأنه تمثل معلومات خارج الميزانية لمعلومات مالية وغير مالية غير مطلوبة من قبل الهيئات المهنية.

أهداف الإفصاح الاختياري:

يهدف الإفصاح الاختياري بشكل عام الى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كلها من اجل اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف الهام يشمل أنواع الإفصاح الاختياري جميعها. إلا أن هدف الإفصاح الاختياري أو التوسع في الإفصاح سوف يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية، وان التوصية رقم (105) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية قد حددت أهداف الإفصاح الفعال على النحو التالي:[18]

- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية واقتراح مقياس ملائم لها.
- توفير معلومات لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر.
- توفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، أو أي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة عمومية.
- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على مقارنة الأرقام بمثيلاتها لشركات أخرى وكذلك مقارنة للشركة نفسها عبر السنوات.
- توفير بيانات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير معلومات للتنبؤ بتلك التدفقات.
- مساعد المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

أهمية الإفصاح الاختياري:

تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري بالفائدة التي يقدمها للمستثمرين والمقرضين والمستخدمين المختلفين، وتتمثل أهمية الإفصاح الاختياري بالآتي:[19]

بتقديم المعلومات المالية وغير المالية من قبل الشركة والمساعدة لزيادة تفاعل أنشطة الشركة ومساعدة الأشخاص القائمين عليها والذي يخلق أفكار لدى الأطراف المتعامل معها مما يساعد بتقليل الفجوة بين الشركة والمتعاملين.

حل مشكلة عدم قدرة تحديد احتياجات المستخدمين المتنوعين من البيانات المالية.

الحد من محاولات الإفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية للشركة وتقليل التعامل في مثل تلك الحالات في الحصول عل المعلومات الداخلية.

تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه بتوفير معلومات كافية ودقيقة للجهات المستثمرة وتقليل تفاوت المعلومات المالية.

تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية الأمر الذي يساعد على تنشيط السوق وتأدية دوره بفاعلية.

زيادة الطلب للشركات المصدرة للأوراق المالية بما يسهم فب ارتفاع القيمة السوقية للسهم المصدر.

يساعد الأطراف الحاملة للسهم على الوصول الى التنبؤات عالية الدقة حول إمكانية تحقيق الشركة للأرباح.

الدراسة التطبيقية:

قام الباحث بتطبيق نموذج الدراسة والذي يتضمن مفردتين لحوكمة الشركات بتقييم نسبة استقلالية لجنة المراجعة في عضويتها ونسبة التملك لكبار المساهمين بالمنشآت و (49) مفردة حول الإفصاح الاختياري حيث تنوعت الدراسات لتطبيق نموذج حوكمة الشركات وعلاقته بالإفصاح الاختياري يوضح الجدول رقم (1) الدراسات التي تناولت موضوع البحث وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

الدراسات التطبيقية التي تناولت نماذج لحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري

السنة	معد الدراسة	عنوان الدراسة	اسلوب الدراسة
2015	Albitar	Firm characteristics, governance attributes and corporate voluntary disclosure: A study of Jordanian listed companies	استعرضت الدراسة 63 عنصراً لتقييم مستوى الإفصاح الاختياري
2015	دحدوح، وحمادة	نموذج لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية	استعرض الدراسة تتضمن 120 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى تسع مجموعات
2017	Mostafa I. Elfeky	The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt	استعرضت الدراسة 69 عنصراً لتقييم مستوى الإفصاح الاختياري قسمت الى ثلاثة عشرة مجموعة فرعية
2018	الحسناوي، وجواد	تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	استعرضت الدراسة قائمة تتضمن 110 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى خمس مجموعات
2020	احمد	العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي	استعرض الدراسة قائمة 40 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى احدى عشر مجموعة، و25 عاملاً لحوكمة الشركات

المصدر: إعداد الباحث، 2022م من واقع الاطلاع على البحوث المنشورة

النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)

افتراضات النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)

تتمثل افتراضات النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري) بالآتي:

المتغيرات الكمية المكونة للنموذج ليست ثابتة ويمكن أن تختلف باختلاف النشاط التي تزاوله المنشآت وبحسب القطاع الذي تتبع له.

المدة الزمنية التي يغطيها النموذج تعتبر كافية لتتبع مظاهر ودلالات النموذج.

يتم استقراء النتائج بفحص وتحليل بيانات النموذج وتتبع أثر الاتجاه العام للنشاط على مدى فترة التطبيق ومن ثم عرض المعلومات في شكل تقرير وصفي.

النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.

نموذج تحليلي للتنبؤ بمدى علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.

المقاييس الكمية التي يبني على أساسها النموذج تتمثل في مؤشرات مالية تعكس اتجاه النشاط لمنشآت الأعمال.

عينة دراسة النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)

شملت عينة الدراسة للفترة المالية 2017-2021م لبيانات القوائم والتقارير المالية.

إدخال نموذج مخرجات النظام المحاسبي

يوضح الجدول رقم (2) بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة:

جدول رقم (2)

بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة

	المتغير المستقل		المتغير التابع
السنة	خصائص حوكمة الشركات		
	نسبة استقلالية لجنة المراجعة	نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين	الافصاح الاختياري
2017	0.333333333	0.126493136	0.85034
2018	0.45	0.101334415	0.863946
2019	0.505555556	0.075657552	0.884354
2020	0.533333333	0.075300057	0.891156
2021	0.516666667	0.040039309	0.904762

المصدر: إعداد الباحث، 2022، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لعينة متوسطة من الشركات السعودية للفترة من 2017-2021م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (2) ما يلي:

- التذبذب شبه المتصاعد لنسبة الأفراد المستقلين بلجنة المراجعة خلال فترة الدراسة.
- التذبذب المتناقص لنسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين خلال فترة الدراسة.
- التذبذب المتصاعد للافصاح الاختياري خلال فترة الدراسة.

– اختبار النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)

أولا العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري) والمتغير المستقل (نسبة استقلالية لجان المراجعة)

يبين الجدول رقم (3) العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، والمتغير المستقل (نسبة استقلالية لجان المراجعة) لأفراد عينة الدراسة لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (**هناك علاقة استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري):**

جدول رقم (3)

العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الإختياري) والمتغير المستقل (نسبة إستقلالية لجان المراجعة) لأفراد عينة الدراسة لإختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	24.30527	0.031529	0.766328	C
0.0364	3.613760	0.066600	0.240678	X_1
0.878912	Mean dependent var		0.813192	R-squared
0.021726	S.D. dependent var		0.750923	Adjusted R-squared
-5.921417	Akaike info criterion		0.010843	S.E. of regression
-6.077641	Schwarz criterion		0.000353	Sum squared resid
-6.340709	Hannan-Quinn criter.		16.80354	Log likelihood
1.614248	Durbin-Watson stat		13.05926	F-statistic
			0.036407	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2021، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.813192)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. أن المتغير المستقل مسئول بمعدل (81.32 %) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (18.68 %) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى.

(C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.766328)، وبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (0.031529)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (24.30527) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0002) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.240678) بمعامل خطأ معياري بلغ (0.066600) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.613760) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0364) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة (F-Statistic) (13.05926) عند معامل خطأ يبلغ (0.036407) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 0.766328 + 0.240678 \times X_1$$

حيث أن:

Y الإفصاح الاختياري

X_1 نسبة استقلالية لجان المراجعة

ثانياً العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الإختياري) والمتغير المستقل (نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك)

يبين الجدول رقم (4) العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، والمتغير المستقل (نسبة ملكية الأسهم) لأفراد عينة الدراسة لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على (**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري**):

جدول رقم (4)

العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري) والمتغير المستقل (نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك) لأفراد عينة الدراسة لإختبار الفرضية الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	146.6166	0.006372	0.934209	C
0.0027	-9.181308	0.071901	-0.660145	X_2
0.878912	Mean dependent var		0.965634	R-squared
0.021726	S.D. dependent var		0.954179	Adjusted R-squared
-7.614440	Akaike info criterion		0.004651	S.E. of regression
-7.770665	Schwarz criterion		6.49E-05	Sum squared resid
-8.033732	Hannan-Quinn criter.		21.03610	Log likelihood
2.429497	Durbin-Watson stat		84.29642	F-statistic
			0.002732	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2021، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.965634)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. أن المتغير المستقل مسئول بمعدل (96.56 %) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (3.44 %) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى.

(C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.934209)، وبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (0.006372)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (146.6166) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.660145-) بمعامل خطأ معياري بلغ (0.071901) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (9.181308-) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0027) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة (F-Statistic) (84.29642) عند معامل خطأ يبلغ (0.002732) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 0.934209 - X_2 \times 0.660145$$

حيث أن:

Y الإفصاح الاختياري

X_2 نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك

الخاتمة

تناولت الدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري – دراسة حالة عينة من الشركات السعودية للفترة من 2017-2021م. اتبعت الدراسة المنهج المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية وتوصلت الدراسة الى نتائج وتوصيات يمكن تلخصيها وفق ما يلي:

النتائج:

توصل الباحث للنتائج الآتية:

التذبذب شبه المتصاعد لنسبة الأفراد المستقلين بلجنة المراجعة خلال فترة الدراسة.

التذبذب المتناقص لنسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين خلال فترة الدراسة.

التذبذب المتصاعد للإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة.

وجود علاقة طردية بين نسبة استقلالية لجان المراجعة والإفصاح الاختياري بنسبة 81.32 %.

وجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك والإفصاح الاختياري بنسبة 96.56 %.

التوصيات :

- أوصى الباحث بالتوصيات الآتية:
- العمل برفع الوعي بأهمية استقلالية لجان المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات بصورة أكثر فعالية.
- ضرورة السعي بأعداد دورات متخصصة حول موضوعي خصائص حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.
- العمل على تطوير تقنيات لمزيد من الإفصاح الاختياري بالقوائم والتقارير المالية.
- العمل على تطوير اساليب حديثة لتقييم حوكمة الشركات لمنشآت الأعمال.

الهوامش:

(1) Sallehuddin, Mohd Rashdan, (2016), **The Impact of Corporate Governance On Voluntary Disclosure (Sallehuddin Among Public Listed Companies in Malaysia,** e-Academia Journal, Volume 5 Issue 2

(2) Alfraih, M. M., & Almutawa, A. M., (2017), **Voluntary Disclosure & Corporate Governance: Empirical Evidence from Kuwait**. International Journal of Law and Management, 59 (2)

(3) Kamwana et. al, (2018), **Effect Of Selected Board Characteristics On Voluntary Disclosure Among manufacturing Firms Listed In Nairobi Securities Exchange**, International Journal of Current Research, Vol. 10, Issue, 01

(4) موسى، شادي عبد الله احمد، (2019)، **أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية**، (جامعة آل البيت، رسالة ماجستير في المحاسبة)

(5) السويركي، هاني جودت، (2021)، **أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين**، (الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج 29ـ ع 3)

(6) Humera Khan, (2011), **A Literature Review of Corporate Governance, International Conference on E-business**, Management and Economics, Vol.25 , p 1

(7) الحاج، محاسن علي خليل، (2017)، **دور الحوكمة في استمرار ونجاح الشركات العائلية – دراسة تطبيقية على الشركات العائلية السعودية**، (جرش: جامعة جرش، مجلة المحاسبة والتدفيق والحوكمة، مج 2، ع 4)، ص 42

(8) Organisation For Economic Co-Operation And Development, (2008), **Using The OECD Principles Of Corporate Governance A Boardroom Prespective,** Paris, p 15

(9) (9) الحربي، الاء واصل، (2021)، **أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول**، (الجامعة الإسلامية بغزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 29، ع 3)، ص 230

(10) عبد الله، أيوب الهادي إسماعيل، (2018)، **دور قواعد حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي وممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية**، (أم درمان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ص 64-65

(11) باجاحر وآخرون، محمد صالح، (2020)، **أثر خصائص حوكمة الشركات على هيكل رأس المال في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة بسوق المال السعودي**، (الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 17، ع 2 (B))، ص ص 213-217

(12) خليل، وإبراهيم، علي محمود مصطفى، منى مغربي محمد، (2015)، **أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الأنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية،** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، مج 19، ع 1)، ص ص 63-64

(13) Yang, Lan et. al, (2013), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market,** China Journal of Accounting Research 6, p 265

(41) Wen Qu et. al, (2013), **A Study Of Voluntary Disclosure Of Listed Chinese Firms – A Stakeholder Perspective,** Managerial Auditing Journal Vol. 28, No. 3, 262

(15) Hasan, Tanvir & Hosain, Zakir, (2015), **Corporate Mandatory & Voluntary Disclosure Practices In Bangladesh: Evidence From Listed Companies Of Dhaka Stock Exchange,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.12, p 15

(16) محمد، صائب سالم، (2018)، **أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،** (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 45)، ص 255

(17) المطارنة، علاء جبر، (2019)، **أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان،** (الأنبار: جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 11، ع 25)، ص 451

(18) دحدوح، وحمادة، حسن احمد، رشا أنور، (2015)، **نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية،** (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 31، ع1)، ص ص 19-20

(19) العامري، والربيعي، زينب صادق إبراهيم، محمد سمير دهيرب، (2018)، **الإفصاح الاختياري عن خدمات التامين وأثره على أداء الشركات – دراسة تطبيقية في عينة من شركات التامين العراقية،** (مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 13، ع 44، الفصل الثالث)، ص 205

أزمة الموصلات في ولاية الخرطوم الأسباب والآثار ومقترحات الحلول (خلال الفترة 2019 - 2021م)

د. هويدا آدم الميع أحمد
أستاذ مساعد – قسم القياس التطبيقي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د. علي أحمدالأمين عبدالله
أستاذ مساعد – قسم القياس التطبيقي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

أصبحت مشكلة الموصلات في ولاية الخرطوم من أكبر المشاكل التي تؤرق هاجس المواطنين والحكومة على حد سواء، تناولت الدراسة أزمة المواصلات في ولاية الخرطوم (الأسباب والآثار ومقترحات الحلول). اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة، والمنهج الوصفي لوصف لتحليل الظاهرة، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. خلصت الدراسة إلى أن المشكلة متجذرة ومتعددة الأسباب مما يتطلب روية كلية لحلها، واتضح أن غالبيةأفرادالعينة يتنقلون يومياً الى مركز المدينة بنسبة 7.75% يليهم الذين ينتقلون في معظم الأحيان بنسبة 8.22%، كما أنغالبية أفراد العينة يتنقلون بمركبة عامة بنسبة 5.17% تليها النسبة 4.21% للذين يتنقلون بسيارة خاصة، أما الذين يتنقلون بالترحيل الجماعي بنسبة 5.7%.أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة على قطاع النقل والمواصلات العامة، والعمل على تأهيل وتوسعة الطرق، وتنويع وسائل النقل واستخدام وسائل نقل ذات سعة أكبر.

كلمات مفتاحية:البعد السكاني، البعد الهندسي، البعد السلوكي، النقل.

Transportation Crisis in Khartoum State (Causes, Effects and Proposals for Solutions 2019-2021 AD)

Howida Adam Almaia Ahmed
Ali Ahmed Elameen Abdalla

Abstract:

The issue of transportation in the state of Khartoum has become one of the biggest problems that haunt the concerns of citizens and the government alike. The study also addressed the transportation crisis in the state of Khartoum (causes, effects and proposals for solutions). The study relied on the historical method to track the phenomenon under study and the descriptive approach to describing and analyzing this phenomenon. The questionnaire was used as a tool to collect data. The study concluded that the problem is rooted and multifaceted, which requires a total narration to solve it, and it became clear that the majority of the sample members move daily to the city center by 57.7%, followed by those who move most of the time by 22.8%, and the majority of the sample members move by public vehicle at 71.5%, followed by the ratio 12.4% of those traveling in a private car, while those transporting in group deportation, 7.5%. The study recommended the necessity of strengthening oversight of the transport and public transport sector, working to rehabilitate and expand roads, diversify means of transportation and use means of greater capacity.

Keywords: population dimension, engineering dimension, behavioral dimension, transportation.

مقدمة:

أصبحت مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم من أكبر المشاكل التي تؤرق هاجس المواطنين والحكومة على حد سواء. فالمواطن يكاد لا يجد وسيلة مواصلات تقله إلى مكان عمله في الزمن المناسب وقد كثرت المبررات من قبل القائمين على الأمر في هذا الشأن.لذا تأتي هذه الدراسة لمعرفة جذور هذه المشكلة من خلال دراسة أبعادها للتمكن من معرفة أين يكمن الخلل ثم تكون التوصيات بتقديم عدد من الحلول العلمية، العملية والمنطقية.

الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود عدة صعوبات في حركة المواطنين اليومية وتزداد المشكلة يوما بعد يوم الى ان وصلت ذروتها الفترة الأخيرة مما يتطلب ضرورة دراسة أسباب الظاهرة والآثار الناتجة عنها، لذلك

تم طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- ماهي الأسباب التي أدت تفاقم مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم؟
- ماهي الآثار الناتجة عن مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم؟
- ماهي مقترحات الحلول التي يمكن استخدامها لحل مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم؟

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية تطبيقية من خلال تحليلها للظاهرة ومعرفة أسبابها وآثارها ومن ثم كتابة مقترحات الحلول لجهات الاختصاص يمكن الاستفادة منها.

أهدف الدراسة:

1. الأسباب التي أدت تفاقم مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم.
2. الآثار الناتجة عن تفاقم مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم.
3. مقترحات الحلول التي يمكن استخدامها لحل مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم.

مصادر البيانات:

تتمثل مصادر البيانات في المصادر الأولية والمصادر الثانوية. المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والتقارير والدوريات من الجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة. أما المصادر الأولية فتتمثل في الإستبيان كأداة لجمع البيانات.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. المنهج التاريخي من خلال تتبع موضوع الدراسة في دراسات سابقة أو كتب. والمنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف الظاهرة محل الدراسة، أما في الجانب العملي فاعتمدت الدراسة على منهج الاحصاء التحليلي للبيانات المستخلصة من الاستبيان باستخدام برامج الحزم الاحصائية SPSS .

الدراسات السابقة:

1. بدوي الحاج وآخرون، 2019 م[1]:

تناولت الدراسة فعالية إدارة النقل بولاية الخرطوم في معالجة مشكلة المواصلات المتفاقمة، أهم النتائج التي توصلت اليهاأن وسائل المواصلات بالولاية لم مواكبتها للتطور العمراني، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير وسائل النقل واستبدالها بآخرى أحدث وأكثر مواكبة.

2. زينب محمود الشيخ 2011 م[2]:

تناولت الدراسة الآثار الناتجة عن الانتقال اليومي في ولاية الخرطوم. خلصت الدراسة الى أنه رغم تعدد وسائل النقل في منطقة الدراسة، إلا أن التركيز أكثر علي وسائل النقل العام (الحافلات الكبيرة والصغيرة)، كذلك نتج من الدراسة أن الحوادث المرورية تسببها وسائل النقل العام أكثر من النقل الخاص. أوصت الدراسة بصيانة الطرق مما يساعد في الحفاظ علي وسائل النقل، وفرض قوانين صارمة علي المخالفين لقواعد المرور. أيضاً الاهتمام بقطاع النقل العام لأنه يساعد في زيادة الدخل وبالتالي تحسين الحالة الاقتصادية، وصيانة السيارات القديمة لتحسين الأداء.

3. يعقوب حريز2011 م[3]:

تناولت الدراسة مؤشرات المواصلات في شبكات النقل. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر المواصلات في منطقة الدراسة أضحت غير قادرة على تحسين مستوياتها حتى تحد من الزحمة وتقليل معاناة المستهلكين للخدمة. وأوصت الدراسة بأن يكون هنالك خطوط نقل منافسة حتى يتسنى للمستهلك بأن يستقي خدمة متوفرة وميسرة.

الإطار النظري:

مفاهيم ومصطلحات:

سيتم فيما يلي شرح لأهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة وذلك حسب ماورد في معجم المعاني الجامع وهو معجم عربي-عربي[4].

1. المواصلات:

الْمُوَاصَلاَتُ: وَسَائِلُ الاتِّصَالِ بَيْنَ النَّاسِ وَطُرُقُها، كَالسَّيَّارَاتِ، والسِّكَكِ الحديدية.

2.النقل:

النقل إلى الجمهور: هو وضع المصنف في متناول الجمهور عن طريق الإرسال السلكي أو اللاسلكي للصوت والصورة أو لأحدهما.

3. مشكلة:

مُشكِلة: (اسم) والجمع (مشكلات ومشاكِلُ) وتعني قضيّة مطروحة تحتاج إلى معالجة، أو صعوبة يجب تذليلها للحصول على نتيجة ما.

4. أزمة:

الأزمة الاقتصاديّة اضطراب فجائيّ يطرأ على التَّوازن الاقتصاديّ، وينشأ عن اختلال التَّوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

استنادا على ماسبق من شرح لمفاهيم ومصطلحات فإن الظاهرة موضوع الدراسة تجمع بين صفتي الأزمة والمشكلة، فهي مشكلة من حيث أنها قضيّة مطروحة تحتاج إلى معالجة، وصعوبة يجب تذليلهاأما كونها أزمة لأنها وصلت مرحلة الإنفلات وصعبت السيطرة عليها،وعجزت الجهات المسؤولةعن ضبطها.

ولاية الخرطوم:

تقع ولاية الخرطوم في وسط السودان بين خطي طول(31.5-34.5)درجة شرقاً،وخطي عرض (15.8-16.45) درجة شمالاً تقريبا.أي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من أواسط البلاد عند ملتقى النيلين[5].

الشكل رقم (1) يوضح ولاية الخرطوم حسب المحليات

المصدر:الصفحة الرئيسية –[6]

تبلغ مساحة ولاية الخرطوم 22.736 كيلومتر مربع، أي مايعادل 4.7 مليون فدان، تبلغ المساحة الحضرية 5000 كيلومتر مربع بنسبة 22% من مساحة الولاية، ويبلغ طول الشواطئ النيلية في الولاية 400 كيلومتر[7].

أسباب مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم:

تم تقسيم أسباب مشكلة المواصلات إلى أبعاد يرى الباحثين أنها تمثل الأزرع الرئيسية للمشكلة، وذلك لتحديد المسببات ولتسهيل فهم هذه المشكلة المعقدة والمتداخلة الأبعاد.تمت مناقسة هذه الأبعاد لتفضي لمعرفة أسباب المشكلة ويسهل إستنباط النتائج ووضع مقترحات الحلول.

1. البعد السكاني:

يقطن الولاية حوالي 8 مليون نسمة يمثلون كافة ألوان الطيف الإثني والسياسي والاجتماعي والثقافي بالسودان، ويتوزعون على سبع محليات إدارية. ثلث السكان نزح إلى هذه الولاية من ولايات السودان الأخرى وأصبحت الولاية الآن ذات كثافة سكانية عالية تكاد تصل إلى ربع عدد السكان في البلاد. حيث أم معدل نمو السكان في ولاية الخرطوم يساوي 7.2[8].وترجع الزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية بالولاية لعدة أسباب، منها أسباب طبيعية مثل الجفاف والتصحر الذي ضرب السودان بصورة كبيرة في أوقات سابقة، وأسباب اقتصادية وآخرى سياسية أمنية، كل هذه الأسباب تضافرت مع بعضها البعض لتجعل من ولاية الخرطوم الأكثر كثافةً.كما أن للسودان تاريخ طويل في استضافة اللاجئين، وعلى مدى عقود، حيث أبقت البلاد أبوابها مفتوحة أمام الأشخاص الفارين من الحروب والجوع. وما زال السودان يستضيف اللاجئين القادمين من إريتريا وسوريا واليمن وتشاد وبلدان أخرى،حيث يعد السودان من أكثر المستضيفة للاجئين الفارين من الصراع الدامي فيجنوب السودان وحسب تقرير مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة والصادر في إكتوبر 9102م[9] أن عدد اللاجئين من دولة جنوب السودان حوالي 000.068 لاجئ.

جدير بالذكر أن غالبية اللاجئين يقطنون في ولاية الخرطوم، حيث يستفيدوا من توسيع الحكومة لحرية التحرك والعمل.

2. البعد الاقتصادي:

تتمركز معظم النشاطات الحكومية والصناعية بولاية الخرطوم ومن ثم أصبحت الخرطوم هي السوق الأكبر في مجال الصناعة والتجارة والتعليم والصحة والخدمات المالية والمصرفية. حيث أن معظم سكانالخرطوم من العمال وموظفي دواوين الدولة والقطاع الخاص والبنوك، كما أن هناك عدد مقدر من أصحابالأعمال من السودانين والأجانب، الذين يعملون في التجارة، وأخرينمن المهاجرين والنازحين يعملون في بعض الأعمال الهامشية، أما سكان الريف فيعملون في الزراعة والرعي ويمدون العاصمة الخرطوم بالخضر والفاكهة والألبان، وهناك أيضاً بعض السكان الذين يسكنون علي ضفاف النهر ويمارسون صناعة الفخاروالطوب وصيد الأسماك. كذلك توجد متغيرات اقتصادية كلية زادت من حدة المشكلة، من هذه المتغيرات سعرصرف الجنية السوداني مقابل الدولار حيث بلغ في السوق الموازي90 جنيهاً للدولار، وكذلك رسوم الجمارك والتضخم وشح الوقود، كل هذه المتغيرات أثرت بشكل كبير على قطاع المواصلات من أسعار المركباتوإرتفاع تكلفة الصيانة والاسبيرات وإرتفاع أجور العاملين نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم وتدهور مستوى المعيشة، هذا التدهور أثر على طالبي خدمات النقل وعارضي الخدامات،وفي إتجاهين مختلفين، مما عمق الفجوة بينهما في سعر الخدمة، وما ترتب عليها من سلوكيات في جانب عرض الخدمة، من تجزئة الخطوط وغيرها من الممارسات ذات الأثر السالب[10].

3. البعد الإداري:

يقصد بالبعد الإداري الدور المتوقع من الجهات التي يقع على عاتقها عملية تنظيم حركة المواصلات، تحديد المواقف العامة كذلك إتجاهات الطرق، إنشائها ومتابعة صيانتها ومن أهمها الادارة العامة للنقل والمواصلات، جدير بالذكر أن هناك عدد من المسميات مثل (مواصلات ولاية الخرطوم 1992م، شركة مواصلات العاصمة 1999م، إدارة النقل العام، وشركة المواصلات العامة 2011م).هذه التغيرات في إدارة النقل العام(وفي ظل إستمرار الأزمة وزيادتها عاماً عام) فإن دلت على شي، فإنما تدل على مشكلة إدارية مستفحلة جديرة بالدراسة والتحليل، تتداخل المشكلة الإدارية مع الشركاء مثل الإدارة الهندسية في وزارة البنية التحتية، وإدارة المرور. المتتبع لمشاكل شركة مواصلات الخرطوم يلاحظ تردد التساؤلات حول تعاقدات الشركة لإستجلاب البصات، حيث درجت على إستجلاب بصات مستعملة أو مهلكة بصورة أدق، إذ لم يعمل أي منها لسنة متواصلة وإذ بالبصات الآن يقبع خردا وحطام في مساحات الحجز التابعة لبلدية أم درمان[11].

4. البعد الهندسي:

من الملاحظ بصورة واضحة التدهور المريع الذي أصاب الطرق بالولاية، خاصة بعد موسم الخريف، حيث تكسرت الطرق بكل مدن الولاية وأنعكس أثر هذا التدهور سلباً على حركة النقل والمواصلات بالولاية، ويظهر هذا جلياً في بطء الحركة والخروج المتكرر لعدد مقدر من وسائل النقل من الخدمة بسبب تردي الشوارع.لعل المتابع لهذه المشكلة يظهر له جليا القصور البائن من الجهات المناط بها أمر تخطيط وتنظيم حركة السكن، إتجاهات الطرق، الأسوق والمؤسسات الخدمية، حيث أن هذه الجهات لم تكن لديها خطة واضحة ومدروسة لعملية الإسكان بالولاية. من الملاحظ في عملية تنفيذ الطرق عدم إلتزامها بأي من المعايير

المطلوبة للطرق، هندسياً من حيث أبعاد الطرق وإستوائها وإستدامتها أو على الأقل تحملها لسنة او أثنتين من الخدمة، إضافة لخلوها من كافة معايير السلامة المرورية.

5. البعد السلوكي:

توجد العديد من الممارسات والسلوكيات الخاطئة من شركاء الخدمة عارضي الخدمة وطالبيها، فالوقوف الخاطئ لأصحاب المركبات العامة والخاصة بالمواقف سبب رئيسي لعرقلة السير. كما توجد العديد من حالات التعدي على الطرق بالمطبات غير النظامية، وإستخدام الباعة المتجولون لأرصفة المواقف وفي كثير من الأحيان الطرق مما يسهم في زيادة الإزدحام، ويلاحظ سلوك بعض رجال المرور في إجراء المخالفات للمركبات العامة على الطرق مما يؤثر سلباً على إنسياب حركة السير.

الآثار المترتبة على مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم أثرت مشكلة المواصلات بشكل كبير على المواطنين في أداء أعمالهم وممارسة أنشطتهم الحياتية، ويمكن حصر الآثار الناتجة عن مشكلة المواصلات فيما يلي:

- تؤثر سلبا على إدارة المواطن لوقته وجهده.
- ارتفاع استهلاك المحروقات واهلاك السيارات
- تؤدي لخفض إنتاجية العاملين.
- تؤدي لرفع التكلفة الإقتصادية للفرد وأسعار المنتجات، السلع والخدمات.
- أرتفاع تكلفة التنقل تؤثر سلبا على المستوى المعيشي للفرد.
- تؤدي لفقدان جزء مقدر من ساعات العمل اليومية.

الدراسة التطبيقية:

منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا الجزء على تحليل أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم بموجبهايتم تحليل البيانات واستخراج النتائج.

أداة الدراسة:

إعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة للحصول على البيانات الأولية، إضافة للبيانات الثانوية الواردة في تقارير الجهاز المركزيللإحصاء، والتقارير الدورية لبنك السودان المركزي، وتقارير البنك الدولي.وتم تقسيم أسئلة الاستبانة إلى قسمين:

القسم الأول:يشمل البيانات الشخصية والمعلومات العامة لعينة الدراسة.

القسم الثاني: يشمل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على أسئلة الدراسة.

لإعداد وتطوير أسئلة الاستبانة تم الرجوع للدراسات السابقة، والبرامج والاستطلاعات المرئية والمسموعة والمقروءة عن مشكلة المواصلات في ولاية الخرطوم، حيث شملت كانت اللقاءات مع مواطنين ومسؤولين، كل ذلك ساهم في تطوير أسئلة الاستبيان، إضافة للخبرات المتراكمة للباحثين في مجال منهجية البحث العلمي، التحليل الاحصائي، تدريس مقرر اقتصاديات النقل والأشراف على أبحاث في مجال اقتصاديات النقل.

وصف مجتمع وعينة الدراسة:

(1) مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المواطنين الذين يتنقلون خاصة الى مراكز ولاية الخرطوم (وسط الخرطوم، ووسط بحري، ووسط أمدرمان)، حيث أن آخر إحصاء سكاني كان عام 2008م، قبل أكثر من 10 سنوات، ومن ثم تحديد العدد الكلي للسكان غير معروف بدقة، كما لا يوجد حصر سابق لعدد المتنقلين يوميا، أو دراسات سابقة في هذا الشأن كذلك يتم التعامل مع مجتمع دراسة غير معلوم.

(2)/عينة الدراسة:

بما أن مجتمع الدراسة غير معلوم فقد تم تحديد عينة الدراسة طبقاً لمعادلة تقدير حجم العينة من النسبة المئوية، وفي حالة عدم معلومية حجم المجتمع وذلك وفقا للمعادلة[12]:

$$n=p(1-p)(z/e)^2$$

حيث إن:

n: حجم العينة

P:نسبة توفر الخاصية في مجتمع الدراسة، والنسبة المحايدة وتساوي (05.0)، تستخدم هذه النسبة في حال عدم توفر معلومات عن نسبة توفر الخاصية في مجتمع الدراسة.

(1-P):نسبة عدم توفر الخاصية وتساوي (05.0)

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (59.0) وتساوي (69.1)، وهي النسبة المستخدمة في غالبية البحوث الإجتماعية.

e: نسبة الخطأ وتساوي (50.0) تم تحديد هذه النسبة لمقدر للانحراف المعياري في العينة التجريبية

$$n=0.5(1-0.5)(1.96/0.05)^2$$

$$n=196$$

أي أنه اذا بلغ حجم العينة 691 مستجيب فإنه يمكن أن يعطي خصائص المجتمع، وحينها يمكن تعميم النتائج المستخلصة من العينة على المجتمع، إستنادا على أن الجزء يحمل خصائص الكل.تم توزيع إلكترونياً كعينه عشوائية من مجتمع الدراسة، وذلك بالتوزيع الواسع عبر الوسائط المختلفة من واتس وفيس بوك في مجموعات تشمل موظفين حكوميين وطلاب جامعات ومدارس ثانوية، وتجار، وسائقين، وتجار سيارات، وقوات نظامية (شرطة ومرور)، وموظفي قطاع خاص (مصارف، شركات تأمين، وأخرى). بلغ عدد الردود (413) رد، عدد الصالح للتحليل (762) بنسبة بلغت (30.58)%.من الجدير بالذكر أن حجم العينة التي تم تحليل بياناتها أكبر من حجم العينة التي تم حسابها بالمعادلة (691) بنسبة زيادة 2.63% من العدد المقدر.

3-2 تقييم أدوات القياس:

يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس ما صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة.اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملاءمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة،

والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوما» معينا» تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى، فيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة[13].

(1) اختبار صدق محتوى المقياس:

تم أجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (6) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح،عندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ قريبة من الواحد تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعززإستخدام النتائج المستنبطة من العينة وتصميمها على مجتمع الدراسة.

الجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبينا» قيم معامل ألفا كرونباخ لمفاهيم الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح تحليل ألف كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.850	54

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS

من الجدول (1) يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي 058. مما يؤكد درجة ثبات عالية للإستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثر المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فقد تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ0.85 وهي قيمة عالية وأكبر من القيمة المعيارية والتي تساوي 26.0

تحليل البيانات الشخصية والمعلومات العامة:

يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهى:(النوع، العمر، المستوى التعليمي، مجال العمل، هل تنتقل بصفة يومية لمركز المدينة، أسباب التنقل لمراكز المدينة الرئيسية، وسيلة التنقل الأساسية بالنسبة لك).

والجدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة للبيانات الأساسية:

	التكرار	النسبة المئوية	المجموع
1. النـــوع			
ذكر	174	65.2	
أنثى	93	34.8	267
2. الفئـــة العمريـــة			
أقل من 18 سنة	6	2.3	
19 - 25 سنة	98	36.7	
26 - 35 سنة	99	37.1	
36 - 45 سنة	42	15.7	
أكبر من 45 سنة	22	8.2	267
3. المستوى التعليمي			
دون الثانوي	2	0.7	
ثانوي	13	4.9	
جامعي	146	54.7	
فوق جامعي	106	39.7	267
4. المستوى الوظيفي			
طالب	90	33.7	
موظف حكومي	66	24.8	
موظف قطاع خاص	46	17.2	
أعمال حرة	30	11.2	
أخرى	35	13.1	267
5. معدل الإنتقال			
يومياً	154	57.7	
معظم الأحيان	61	22.8	
أحياناً	41	15.4	
نادراً	11	4.1	267

	التكرار	النسبة المئوية	المجموع
6. أسباب التنقل			
العمل	125	46.8	
الدراسة	87	32.6	
مراجعة مصلحة حكومية	12	4.5	
مراجعة المستشفى	1	0.4	
التسوق	5	1.9	
أخرى	36	13.5	267
7. وسيلة التنقل			
سيارة خاصة	33	12.4	
مركبة عامة	191	71.5	
ترحيل جماعي	20	7.5	
سيارةأجرة (ترحالوالتطبيقاتالمشابهة)	11	4.1	
دراجة (نارية-هوائية-كهربائية)	5	1.9	
أخرى.	6	2.2	267

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2) أن:

1. غالبية أفراد العينة حسب النوع من الذكور بنسبة (65.2)% ، وبلغتنسبة الإناث (34.8)%.
2. توزيع أفراد العينة حسب العمركان بنسب متقاربة وتشمل كل الفئات العمرية، وأن الغالبية من الفئة بين (62 - 53 سنة) بنسبة 1.73 والفئة بين (91 - 52 سنة) بنسبة 7.63 ثم الفئة العمرية (63 - 54 سنة) بنسبة7.51 %.
3. توزيع أفراد العينة حسبالمستوى التعليميمن الجامعيين بنسبة 3.45%، يليهم فوق الجامعي بنسبة7.93 %.
4. توزيع أفراد العينة حسب مجال العملمن الطلاب بنسبة 7.33%، يليهم موظفي الحكومة بنسبة 7.42%.
5. التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب معدل الانتقال أن الغالبية يتنقلون يومياً الى مركز المدينة بنسبة 57.7%، يليهم الذين ينتقلون في معظم الأحيان بنسبة 22.8%.
6. من أسبابالتنقل لمركزالمدينةالرئيسية أنغالبية أفراد العينة يتنقلون بسبب العمل بنسبة 8.64%، تليها النسبة 6.23% للذين يتنقلون بسبب الدراسة.

7. أما التوزيع التكراري لوسيلةالتنقلالأساسية بالنسبة لأفراد العينة وضحت أن الغالبية يتنقلون بمركبة عامة بنسبة 5.17% تليها النسبة 4.21% للذين يتنقلون بسيارة خاصة.

تحليل البيانات الأساسية:

تم تقسيم البيانات الأساسية الى ثلاثة محاور، المحور الأول لدراسة أسباب أزمة المواصلات، والمحور الثاني لدراسة الآثار المترتبة على أزمة المواصلات الذي تم تقسيمه لأبعاد فرعية (البعد السكاني، البعد الاقتصادي، البعد الإداري، البعد الهندسي، البعد السلوكي)، ثم محور مخصص لإستطلاع آراء أفراد العينة في مقترحات الحلول. والجدول التالي يوضح الفقرات المقابلة لكل محور وعدد العبارات.

جدول رقم (3) يوضح الفقرات المقابلة لكل محور وعدد العبارات

محاور الدراسة		الفقرات	العدد
محور أسباب أزمة المواصلات	البعد السكاني	1- 5	5
	البعد الاقتصادي	1 - 7	7
	البعد الإداري	1- 8	8
	البعد الهندسي	1- 7	7
	البعد السلوكي	1- 4	4
محور الآثار المترتبة على أزمة المواصلات		1- 7	7
محور مقترحات الحلول		1- 9	9
المجموع			74

المصدر: إعدادالباحثين من عبارات الإستبيان

التحليل الإحصائي لدرجة الموافقة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات بالتدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتراوح بين أوافق بشدة الى لا أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول رقم(4).

جدول رقم (4) مقياس درجة الموافقة

الدلالة الإحصائية	النسبة المئوية %	المتوسط المرجح	الوزن النسبي	درجة الموافقة
درجة موافقة عالية جدا"	80 أكبر من	5 – 4.21	5	أوافق بشدة
درجة موافقة عالية	060-8	4.20 – 3.41	4	أوافق
درجة موافقة متوسطة	040-6	3.40 – 2.61	3	محايد
درجة موافقة منخفضة	020-4	2.60 – 1.81	2	لا أوافق
درجة موافقة منعدمة	20 أقل من	1.80 -1	1	لا أوافق بشدة

المصدر[14]وقد تم حساب المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة مقسومةً على عدد عبارات الموافقة

3= (5/15) =5/(1+2+3+4+5)

تمثل القيمة المحسوبة للمتوسط (3) الوسط الفرضي للدراسة، وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة. والجدول التالي يوضح القيمة المحسوبة للمتوسط لعبارات أسئلة الاستبيان والانحراف المعياري المقابل لكل قيمة، ودلالة القيمة المحسوبة وترتيب العبارات حسب حصولها على أعلى درجة توافق من أفراد العينة.

محور أسباب أزمة المواصلات:

أولاً: البعد السكانيكسبب زيادة الأزمة:

جدول رقم(5) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	إرتفاع معدلات النمو السكاني.	.062	4.27	أوافق بشدة	4
2	تسهم الهجرة السكانية من الريف للمدينة.	.052	4.39	أوافق بشدة	3
3	الهجرة العابرة للبلدان واللجوء الأجنبي للإستقرار بالسودان.	.071	3.71	أوافق	5
4	ضعف خدمات إسكان الطلاب بالقرب من جامعاتهم يؤدي لزيادة الحاجة للتنقل داخل الولاية.	.046	4.46	أوافق بشدة	2
5	تمركز الخدمات الأساسية بالعاصمة يؤدي لزيادة الهجرة لها.	.032	4.76	أوافق بشدة	1
الوسط العام (المرجح)			4.3180	أوافق بشدة	

المصدر: إعدادالباحثينمننتائجالتحليلالإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات المحور (4.32) والذي يقابل درجة موافقة عالية جدا لتأثير البعد السكاني على أزمة المواصلات، كمانستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (67.4) وانحراف معياري (230.) والتي تقابل العبارة (تمركز الخدمات الأساسية بالعاصمة يؤدي لزيادة الهجرة لها)، تليها العبارة (ضعف

خدمات إسكان الطلاب بالقرب من جامعاتهم يؤدي لزيادة الحاجة للتنقل داخل الولاية) وتقابلها قيمة المتوسط (64.4) وانحراف معياري (640.).

3. أقل قيمة متوسط كانت (17.3) وبانحراف معياري يساوي (170.) وكانت تقابل العبارة (الهجرة العابرة للبلدان واللجوء الأجنبي للإستقرار بالسودان).

ثانياً: البعد الاقتصادي كسبب زيادة الأزمة:

جدول رقم(6) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	توفر فرص العمل والخدمات الأساسية بالخرطوم.	.058	4.28	أوافق بشدة	3
2	تمركز النشاطات الحكومية والصناعية بالخرطوم والمدن الكبرى.	.047	4.45	أوافق بشدة	1
3	زيادة عدد المركبات بمختلف أنواعها.	.076	3.64	أوافق	7
4	إرتفاع تكاليف الصيانة والإسبيرات أدى لإنخفاض عدد المركبات العاملة.	.065	4.00	أوافق	4
5	تعدد الرسوم والجبايات على المركبات يؤثر سلبا على عملها.	.069	3.84	أوافق	6
6	سياسات إستيراد المركبات ووسائل النقل غير مشجعة لمن يرغب بالدخول في قطاع المواصلات.	.063	3.89	أوافق	5
7	سوء توزيع المشتقات البترولية والوقود وعدم توفرها بسهولة لمركبات النقل العام.	.056	4.42	أوافق بشدة	2
الوسط العام (المرجح)			4.0743	أوافق عالية	

المصدر: إعدادالباحثين من نتائج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات الاستبيان (4.07) والذي يقابل درجة موافقة عالية لتأثير البعد الاقتصادي على أزمة المواصلات، كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (4.45) وانحراف معياري (047.) والتي تقابل العبارة (تمركز النشاطات الحكومية والصناعية بالخرطوم والمدن الكبرى) وتقابلها قيمة المتوسط (4.42) وانحراف معياري (056.).

3. أقل قيمة متوسط كانت (3.64) وبانحراف معياري يساوي (.076) وكانت تقابل العبارة (زيادة عدد المركبات بمختلف أنواعها).

ثالثاً:البعد الإداري كسبب زيادة الأزمة:

جدول رقم(7) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائي

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	تعدد الجهات المسؤولة من تنظيم المواصلات.	.060	4.16	أوافق	5
2	ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.	.040	4.44	أوافق بشدة	3
3	ضعف الرقابة على الجهات المسؤولة عن قطاع النقل والمواصلات العامة.	.036	4.69	أوافق بشدة	1
4	الفساد بالأجهزة المسؤولة عن قطاع النقل ومطابقة الأليات بالقطاع للمواصفات.	.043	4.61	أوافق بشدة	2
5	ضعف إهتمام إدارة النقل بالولاية بالأزمة أدى لتفاقمها.	.039	4.61	أوافق بشدة	2
6	إعتماد مؤسسات التعليم الخاصة على مركبات النقل العام في ترحيل الطلاب.	.068	3.99	أوافق	6
7	إنتشار مركبات النقل ذات السعة المنخفضة أدى لأزدحام الطرق.	.073	3.78	أوافق	7
8	ضعف الإدارة العليا بقطاع النقل أدى لضعف الرقابة على الإدارات المختلفة داخل القطاع.	.045	4.43	أوافق بشدة	4
الوسط العام (المرجح)			4.3388	أوافق بشدة	

المصدر: إعدادالباحثين من نتائج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات الاستبيان (4.34) والذي يقابل درجاة موافقة عالية لتأثير البعد الإداري على أزمة المواصلات كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (4.69) وانحراف معياري (.036) والتي تقابل العبارة (ضعف الرقابة على الجهات المسؤولة عن قطاع النقل والمواصلات العامة)، تليها العبارة (الفساد بالأجهزة المسؤولة عن قطاع النقل ومطابقة الأليات بالقطاع للمواصفات) وتقابلها قيمة المتوسط (4.61) وإنحراف معياري (.043).

3. أقل قيمة متوسط كانت (3.78) وبانحراف معياري يساوي (073.) وكانت تقابل العبارة (إنتشار مركبات النقل ذات السعة المنخفضة أدى لإزدحام الطرق).

رابعاً: البعد الهندسي كسبب زيادة الأزمة:

جدول رقم(8) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	سوء تخطيط الإشارات المرورية مسبب للإختناقات.	.060	4.17	أوافق	6
2	تـردي شـبكة الطـرق مـن حيـث توزيـع المداخـل، المخـارج ونقـاط الإلتقـاء والدمـج بالطـرق.	.045	4.56	أوافق بشدة	1
3	سوء تخطيط الطرق والتنفيذ الأساسي وعمليات الصيانة.	.049	4.49	أوافق بشدة	2
4	عـدم وجـود ممـرات مخصصـة للدراجـات الناريـة يضعـف مـن إمكانيـة مسـاهمتها في معالجـة الأزمـة.	.072	3.70	أوافق	7
5	عدم مواكبة الطرق وتخطيطها للتوسع العمراني.	.047	4.49	أوافق بشدة	2
6	عـدم مواكبـة تخطيـط الأسـواق ومراكـز تقديـم الخدمـات للتوسـع العمـراني.	.053	4.30	أوافق بشدة	5
7	غياب الخطط والأهداف في إدارة النقل في الولاية.	.048	4.37	أوافق بشدة	4
	الوسط العام (المرجح)		4.2971	أوافق بشدة	

المصدر: إعدادالباحثين من نتائج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات البعد الهندسي (3.4) والذي يقابل درجة موافقة عالية جدا كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (65.4) وانحراف معياري (540.) والتي تقابل العبارة (تردي شبكة الطرق من حيث توزيع المداخل، المخارج ونقاط الإلتقاء والدمج بالطرق)، تليها العبارة (سوء تخطيط الطرق والتنفيذ الأساسي وعمليات الصيانة) وتقابلها قيمة المتوسط (94.4) وانحراف معياري (940.).
3. أقل قيمة متوسط كانت (07.3) وبانحراف معياري يساوي (270.) وكانت تقابل العبارة (عدم وجود ممرات مخصصة للدراجات النارية يضعف من إمكانية مساهمتها في معالجة الأزمة).

خامسا: البعد السلوكي كسبب للأزمة:

جدول رقم(9) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	الوقوف الخاطئ لأصحاب المركبات العامة والخاصة بالمواقف.	.063	4.28	أوافق بشدة	1
2	التعدي على الطرق بالمطبات غير النظامية.	.069	3.84	أوافق	4
3	إستخدام الباعة لأرصفة المواقف وللطرق.	.072	4.10	أوافق	2
4	سلوك رجال المرور في إجراء المخالفات للمركبات العامة على الطرق.	.070	3.92	أوافق	3
الوسط العام (المرجح)		4.0350		أوافق	

المصدر: إعداد الباحثين منننتائج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات الاستبيان (0530.4) والذي يقابل درجة موافقة لتأثير البعد السلوكي على أزمة المواصلات، كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (82.4) وانحراف معياري (360.) والتي تقابل العبارة (الوقوف الخاطئ لأصحاب المركبات العامة والخاصة بالمواقف)، تليها العبارة (إستخدام الباعة لأرصفة المواقف وللطرق) وتقابلها قيمة المتوسط (01.4) وانحراف معياري (270.).
3. أقل قيمة متوسط كانت (48.3) وبانحراف معياري يساوي (960.) وكانت تقابل العبارة (التعدي على الطرق بالمطبات غير النظامية).

المحور الثاني: الآثار المترتبة على الأزمة في الولاية:

جدول رقم(10) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	تؤثر سلباً على إدارة المواطن لوقته وجهده.	.021	4.91	أوافق بشدة	1
2	تؤدي لزيادة التلوث والضرر البيئي.	.058	4.31	أوافق بشدة	7
3	تؤدي الى إرتفاع إستهلاك المحروقات وإهلاك السيارات.	.058	4.32	أوافق بشدة	6
4	تؤدي لخفض إنتاجية العاملين.	.036	4.69	أوافق بشدة	4
5	تؤدي لرفع التكلفة الاقتصادية للفرد وأسعار المنتجات، السلع والخدمات.	.048	4.49	أوافق بشدة	5
6	أرتفاع تكلفة التنقل تؤثر سلباً على المستوى المعيشي للفرد.	.030	4.77	أوافق بشدة	3
7	تؤدي لفقدان جزء مقدر من ساعات العمل اليومية.	.025	4.83	أوافق بشدة	2
الوسط العام (المرجح)			4.6171	أوافقبشدة	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات الاستبيان (1716.4) والذي يقابل درجة موافقة عالية جدا لتأثير البعد السكاني على أزمة المواصلات، كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (19.4) وانحراف معياري (120.) والتي تقابل العبارة (أزمة الموصلات تؤثر سلبا على إدارة المواطن لوقته وجهده)، تليها العبارة (أزمة المواصلات تؤدي لفقدان جزء مقدر من ساعات العمل اليومية) وتقابلها قيمة المتوسط (38.4) وانحراف معياري (520.).
3. أقل قيمة متوسط كانت (13.4) وبإنحراف معياري يساوي (850.) وكانت تقابل العبارة (أزمة المواصلات تؤدي لزيادة التلوث والضرر البيئي).

المحورالثالث: مقترحات الحلول:

جدول رقم(11) يوضح ترتيب العبارات ومستوى الدلالة الإحصائية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
1	دخول القطاع العام بالدولة للإستثمار بقطاع النقل.	.066	4.01	أوافق	5
2	زيادة عدد مركبات النقل العام سيسهم في حل الأزمة على المدى القصير.	.067	3.98	أوافق	8
3	تنويع وسائل النقل وإستخدام وسائل ذات سعة أكبر كالقطارات.	.049	4.53	أوافق بشدة	2
4	الكفاءة في توزيع المشتقات البترولية والوقودسيسهم في حل أزمة المواصلات.	.043	4.47	أوافق بشدة	3
5	تسهيل إجراءات إستيراد عربات النقل العام.	.071	3.90	أوافق	9
6	مراجعة نظام وساعات دوام العمل والدراسة.	.060	4.18	أوافق	5
7	تخصيص مركبات عامة لنقل الطلاب على مستوى المحليات.	.051	4.38	أوافق بشدة	4
8	منع عربات النقل العام من العمل كتراحيل للمؤسسات الخاصة.	.070	3.99	أوافق	7
9	توفير مساكن للطلاب وتحسين خدماتها بالقرب من الجامعات.	.041	4.62	أوافق بشدة	1
الوسط العام (المرجح)			4.2289	أوافق بشدة	

المصدر: إعدادالباحثينمننتائجالتحليلالإحصائي

بلغ متوسط العام لجميع عبارات الاستبيان (4.3) والذي يقابل درجة موافقة عالية جدا لتأثير البعد السكاني على أزمة المواصلات، كما نستنتج الآتي:

1. أن جميع العبارات تزيد فيها القيمة المحسوبة للمتوسط عن (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على العبارة. لأن القيمة المحسوبة للمتوسط أكبر من قيمة الوسط الفرضي للعينة التي تم حسابها أعلاه.
2. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (4.62) وانحراف معياري (.041) والتي تقابل العبارة (توفير مساكن للطلاب وتحسين خدماتها بالقرب من الجامعات)، تليها العبارة (تنويع وسائل النقل وإستخدام وسائل ذات سعة أكبر كالقطارات) وتقابلها قيمة المتوسط (4.53) وانحراف معياري (.049).
3. أقل قيمة متوسط كانت (3.90) وبانحراف معياري يساوي (.071) وكانت تقابل العبارة (تسهيل إجراءات إستيراد عربات النقل العام).

النتائج ومقترحات الحلول:

النتائج:

بعد التحليل المتعمق للاستبيان خلصت الدراسة للنتائج التالية:

1. أن غالبية أفراد العينة يتنقلون يومياً الى مركز المدينة بنسبة 57.7 %. يليهم الذين ينتقلون في معظم الأحيان بنسبة 22.8%.
2. أن غالبية أفراد العينة يتنقلون بسبب العمل بنسبة 46.8 % تليهاالنسبة 32.6 % للذين يتنقلون بسبب الدراسة.
3. أن غالبية أفراد العينة يتنقلون بمركبات عامة بنسبة 71.5 % ، تليها النسبة 12.4 % للذين يتنقلون بسيارات خاصة، أما الذين يتنقلون بالترحيل الجماعي بنسبة 7.5 %.
4. أهم عبارات البعد السكاني هي العبارة (تمركز الخدمات الأساسية بالعاصمة يؤدي لزيادة الهجرة لها)، تليها العبارة (ضعف خدمات إسكان الطلاب بالقرب من جامعاتهم يؤدي لزيادة الحاجة للتنقل داخل الولاية).
5. أهم عبارات البعد الاقتصادي هي العبارة (تمركز النشاطات الحكومية والصناعية بالخرطوم)، تليها العبارة (سوء توزيع المشتقات البترولية و الوقود وعدم توفرها بسهولة لمركبات النقل العام).
6. أهم عبارات البعد الإداري هي العبارة (ضعف الرقابة على الجهات المسؤولة عن قطاع النقل والمواصلات العامة)، تليها العبارة (الفساد بالأجهزة المسؤولة عن قطاع النقل ومطابقة الأليات بالقطاع للمواصفات).
7. أهم عبارات البعد الهندسي هي العبارة (تردي شبكة الطرق من حيث توزيع المداخل، المخارج ونقاط الإلتقاء والدمج بالطرق)،تليها العبارة (سوء تخطيط وتنفيذ الطرق وضعف عمليات الصيانة).
8. أهم عبارات البعد السلوكي هي العبارة (الوقوف الخاطئ لأصحاب المركبات العامة والخاصة بالمواقف)،تليها العبارة (إستخدام الباعة لأرصفة المواقف وللطرق).
9. أهم عبارات محو الآثار المترتبة على أزمة المواصلات هي العبارة (أزمة الموصلات تؤثر سلبا على إدارة المواطن لوقته وجهده)، تليها العبارة (أزمة المواصلات تؤدي لفقدان جزء مقدر من ساعات العمل اليومية).
10. أهم مقترحات الحلول التي توافق عليها أفراد العينة وهي (توفير مساكن للطلاب وتحسين خدماتها بالقرب من الجامعات)، تليها العبارة (تنويع وسائل النقل وإستخدام وسائل ذات سعة أكبر كالقطارات).

التوصيات ومقترحات الحلول:

بعد الدراسة المستفيضة للظاهرة وتحليل الاستبيان، أورد الباحثان عدد من مقترحات الحلول، وقد تم تقسيمها الى مقترحات في المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل.

أولاً: في المدى القصير:

يقصد بالمدى القصير فترة زمنية سنة، وتتمثل المقترحات في الآتي:

1. تغيير الهيكل الإداري المسؤول عن إدارة قطاع النقل.
2. العمل على صيانة الطرق والشوارع الرئيسية.

3. تفعيل الرقابة على المركبات العاملة وحفاظها على الخطوط المقررة.
4. تخفيض رسوم الترخيص والتأمين لتشجيع عودة المركبات خارج الخدمة.
5. تفعيل نظام دوامي العمل (صباحي ومسائي) بالمؤسسات الخدمية-وتوفير بعض الخدمات إلكترونيا.
6. توفير الوقود للمركبات العامة والعمل على معالجة جذور مشكلة شح الوقود.

ثانياً: في المدى المتوسط:

يقصد بالمدى القصير فترة زمنية بين سنة لخمسة سنوات، وتتمثل المقترحات في الآتي:

1. إعادة النظر في قوانين الإستثمار والجمارك لإتاحة الفرصة للراغبين بالإستثمار في القطاع.
2. فتح باب التمويل لشراء مركبات النقل الكبيرة والمتوسطة بالإضافة للإعفاءات الجمركية.
3. إنشاء داخليات لإسكان الطلاب بالقرب من جامعاتهم (جامعة الخرطوم نموذجا).
4. إعادة النظر في تحديد مواقف المواصلات وطرق توزيعها على المدن الثلاث.
5. تفعيل أنظمة النقل ذات السعة الكبيرة (القطارات) لنقل المواطنين بين المدن المختلفة.
6. وضع معايير علمية وعملية لإختيار الهيكل الإداري للقطاع.

ثالثاً: في المدى البعيد:

يقصد بالمدى الطويل فترة أكثر من 5 سنوات، وتتمثل المقترحات في الآتي:

1. إعادة النظر في التخطيط العمراني للأحياء السكنية الجديدة والقديمة ووضع معالجات جذرية للمشاكل التخطيط العمراني.
2. إعادة النظر في أماكن قيام الأسواق، وما يرتبط بها من خدمات (طرق، مداخل، مخارج ومواقف سيارات وبصات).
3. إعادة النظر في أماكن المؤسسات الخدمية للمواطنين والمتمركزة بوسط الخرطوم وإعادة توزيعها على أطراف المدينة.
4. إتباع الطرق والمعايير العلمية في تنفيذ الأعمال الهندسية المتعلقة بالطرق بالطرق والجسور ومواقف السيارات.
5. إتباع الطرق العلمية في شراء مواعين النقل والتأكد من مطابقتها للمواصفات.
6. العمل على تغيير سلوك الفرد السوداني ليكون أكثر إيجابية في التعامل مع الطرق والمركبات العامة وذلك من خلال المناهج التعليمية بالمدارس.

الخاتمة:

تمثل مشكلة الموصلات في ولاية الخرطوم من أكبر المشاكل التي تؤرق هاجس المواطنين والحكومة على حد سواء، تناولت الدراسة أزمة المواصلات في ولاية الخرطوم (الأسباب والآثار ومقترحات الحلول). تمثلت أهم أسباب الظاهرة في تمركزالخدماتالأساسية والنشاطاتالحكوميةوالصناعيةبالعاصمة، وترديشبكةالطرق،وسوءتخطيط وتنفيذ الطرق وضعف عملياتالصيانة. وأهم الآثار المترتبة على أزمة المواصلات أنها تؤثر سلبا على إدارة المواطن لوقته وجهده، تؤدي لفقدان جزء كبير من ساعات العمل اليومية. وأهم مقترحات الحلول تتمثل في إنشاء المدن الجامعية للطلاب وتحسين خدمات المدن القائمة، وتنويع وسائل النقل وإستخدام وسائل ذات سعة أكبر كالقطارات، والتوجه نحو الحوكمة وتوفير بعض الخدمات إلكترونيا.

الهوامش:

(1) بدوي الحاج وآخرون، فعالية إدارة النقل بولاية الخرطوم في معالجة مشكلة المواصلات،2019 م،من موقع www.refaad.com

(2) زينب محمود الشيخ محمد،الآثار الناتجة من الانتقال اليومي في ولاية الخرطوم، جامعة الخرطوم،2011م، ص3

(3) يعقوب حريز، مؤشرات المواصلات في شبكات النقل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011م، ص4

(4) معجم المعاني الجامع من موقع (almaany.com)

(5) التقرير الاسترتيجي لولاية الخرطوم ، الخرطوم، 2014م، ص 37.

(6) كاف نيوز، بتاريخ 10 /1/ 2020م

(7) 12 /11 http://www.presidency.gov.sd/states-of-sudan/Khartoum-State/2019 بتاريخ

(8) http://www.krt.gov.sdبوابة ولاية الخرطوم، إكتوبر 2019م

(9) https://www.unhcr.org/arتقريرعن الوضع، إكتوبر 2019م ص 1

(10) التقرير السنوي، بنك السودان المركزي، 2018م، ص 7

(11) ثويبة الأمين المهدي، المركز السوداني للخدمات الصحفية، أزمة المواصلات، إكتوبر 2019م.

(12) Statistical Thechniquesin Business & Economics, Douglas A. Lind, William G. Marchal and Samuel A.Wathen,15 E d, p(350).

(13) Joseph F Hair, Jr.and ohers, A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling(PLS-SEM), Second, P (133140-)

(14)، ط2، 2009م، ص14.23)SPSS) جودة، محفوظ التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام

دور محددات جودة المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب بالإرقام المالية
(دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين السودانيين)
(دراسة ميدانية خلال الفترة 2022م)

د. الطيب المجتبى البلوله محمد

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية العلوم الإدارية- جامعة بحري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلي قياس أثر محددات جودة المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن المرونة المتاحة في الفكر المحاسبي لمعالجة الأحداث المالية وعدم وجود معايير موحدة وملزمة لتنظيم وضبط الممارسات والسياسات المحاسبية بالسودان جعل الشركات السودانية تطبق معايير مختلفة لمعالجة أحداثها المالية, تتمثل أهمية الدراسة في أهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والإستفادة منها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة بالشكل الذي ينعكس على تحسين أداء المراجعين الخارجيين لإكتشاف التلاعب بالإرقام المالية بالشركات السودانية.كان المستهدف من الدراسة المراجعين الخارجين بمكاتب المراجعة في ولاية الخرطوم. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة.. من خلال نماذج الانحدار الخطي تم التوصل الى أنه : «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية « أن محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة بإعتبارها متغيراً وسيطاً أدى إلى زيادة قوة العلاقة بين شفافية الإفصاح والحد من التلاعب في الارقام المالية بالشركات السودانية.

الكلمات الإفتتاحية : شفافية الإفصاح، محددات جودة المراجعة، التلاعب في الارقام المالية

The role of audit Quality Determinants on the Relationship between Transparency of Disclosure and Manipulation of Financial Figures.
(A Case study on the Sudanese external auditors2022)

Dr. Al Tib Almuggtaba Albaalola Mohmmad

Abstract

The study aimed to measure the impact of audit quality determinants in the relationship between transparency of disclosure and manipulation of financial figures. The problem of the study was that the flexibility available in accounting thought to address financial events and the absence of unified and binding standards for organizing and controlling accounting practices and policies in Sudan made Sudanese companies apply different standards to address their events Financial, the importance of the study is the importance of applying the principle of disclosure and transparency and benefiting from it in developing the professional practice of auditing in a way that is reflected in improving the performance of external auditors to discover the manipulation of financial figures in Sudanese companies. The study applied the descriptive analytical method، and the questionnaire was a main tool for collecting data from a simple random sample,. Through linear regression models, it was concluded that: "there is a statistically significant relationship between disclosure transparency and manipulation of financial figures." The determinants of external audit quality associated with the audit office as a mediating variable led to an increase in the strength of the relationship between disclosure transparency and limiting manipulation of financial figures in companies Sudanese.

Keywords: disclosure transparency, audit quality determinants, manipulation of financial figures

الإطار العام للدراسة :

المقدمة :

أدت الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة بسبب إنتشارالفساد داخل إدارات الشركات المساهمة،من أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات الداخلي والخارجي، إلي لبحث عن سبل لمنع حدوث تلك الازمات .فقامت الحكومات بوضع مجموعة من القواعد والضوابط والمبادي التي تحكم وتراقب إدارة الشركة المساهمة من خلال هيئة السوق المالية والمساهمين في الشركة وسميت تلك القواعد والمبادي بحوكمة الشركات .وأهم هذه المبادي هو مبدأ الإفصاح والشفافية والذي تبنته معظم شركات المساهمة في دول العالم ونظام هيئة السوق المالية وجعلة من القواعد الآمرة التي يترتب علي مخالفتها الجزاء .فالزم به الشركات المساهمة ومصدرين الاوراق المالية بحيث تضع الشركات المساهمة كافة المعلومات بحيث تضع الشركات المساهمة كافة المعلومات التي تطلبها المشرع والمتعلقة بالمركز المالي للشركة تحت نظر هيئة السوق المالية والمساهمين والمستثمرين بصفة مستمرة(1)، الأمر الذي أدى إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات مع وجود عدد البدائل والطرق لتطبيقها، مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره بأفضل صورة ممكنة من خلال ما يعرف بالتلاعب بالارقام المالية ، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية مُعدي ومراجعي تلك القوائم(2). ممالاشك فيهانالسبب في ذلك يرجع إلى غياب الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك نقص الشفافية والإفصاح المناسب وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الوضع المالي للوحدات الإقتصادية (3)، بالإضافة إلى إخفاق مراقبي الحسابات بل وتواطؤ بعضهم في الكشف عن التجاوزات والممارسات المحاسبية الخاطئة لإدارات الشركات محل المراجعة(4)، وبسبب ذلك أهتمت العديدمنالمنظماتالدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات حددتفيهامسؤولياتمجلسالإدارةومتطلباتالإفص احوالشفافية في القوائم المالية، وتعد الحوكمة من الأدوات والوسائل التى تحقق السلامة المالية للشركات من خلال تطبيق وتفعيل ميثاق شرف أخلاقي لتحقيق الممارسات المثلى والتي تحقق حماية مصالح الشركات ضد الغش والخداع الذي تتضمنه القوائم المالية(5) . ويعتبر الهدف الأساسي من مراجعة البيانات المالية هو تمكين المراجع من إعطاء رأي فني ومحايد حول ما إذا تم إعداد البيانات من جميع النواحي المادية ووفقاً لإطار محدد لتقييم تلك البيانات(6)، حيث يقوم المراجع بالتخطيط الجيد لعملية المراجعة لتمكنه من جمع الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة لإبداء الرأي حول عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائجه مسترشداً في عمله بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني ومدى إلتزام الشركات بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة(7). بناءاً على ما سبق تأتي أهمية العلاقة بين مبدا الإفصاح والشفافية ممارسات التلاعب بالأرقام المالية بجانب أهمية دورمحددات جودة المراجعة الخارجية في ضبط هذه العلاقة، فتطبيق الشركات لمبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في رفع كفاءة وفاعلية المراجعين الخارجيين ويساعدهم في إكتشاف أي تلاعب أو إحتيال يحدث في هذه الشركات.

اولاً مشكلة الدراسة:

في ضوء ماتعانى منه الكثير من دول العالم من تفشي حالات الغش والإحتيال والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية وماصاحب ذلك من إنتشار للأزمات والإنهيارات المالية، فقد ترتب على ذلك فقدان

ثقة المستخدمين في المعلومات المالية المنشورة(8) ، ونظراً لتلك الظروف السائدة لجأت كثير من إدارات الشركات إلى بعض التصرفات الإنتهازية لتجميل البيانات المالية سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها او مركزها المالي، مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الإعتماد عليها في إعداد تقارير مالية مضللة(9)، ويلاحظ الباحث أن التلاعب في الارقام المالية التى تتبعها الإدارة في تحقيق ذلك تتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، المحاسبة المتعسفة، التقارير المالية المضللة وهو ما يطلق عليه مصطلح التلاعب بالارقام المالية . بناءاً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في أن المرونة المتاحة في الفكر المحاسبي لمعالجة الأحداث المالية وعدم وجود معايير موحدة وملزمة لتنظيم وضبط الممارسات والسياسات المحاسبية بالسودان جعل الشركات السودانية تطبق معايير مختلفة لمعالجة أحداثها المالية، مما أدى إلى قيام تلك الشركات بالتلاعب في الارقام المالية ، ومن ثم فإن الدراسة تبحث في ما إذا كان مبدأ شفافية الإفصاح يحد من التلاعب بالإرقام المالية ، وكذلك ما إذا كان محددات جودة المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة قوة تلك العلاقة، ولإيضاح مشكلة البحث بصورة أكبر يثير الباحث التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ شفافية الإفصاح والتلاعب فى الارقام المالية ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ شفافية الإفصاح ومحددات جودة المراجعة الخارجية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية والتلاعب بالإرقام المالية ؟

هل تؤثر محددات جودة المراجعة الخارجية كمتغير وسيط في العلاقة بين مبدأ شفافية الإفصاح والتلاعببالإرقام المالية ؟

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية للدراسة :

الدراسة تناول إضافة جديدة للمعرفة من ناحية قياس تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية كمتغير وسيط في العلاقة ما بين مبدأ الإفصاح والشفافية والتلاعب بالإرقام المالية إذ تعد هذه الناحية هي الإضافة للمعرفة المحاسبية.

تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في الدراسات السابقة الأجنبية والعربية وخاصة في السودان بمدىتأثير مبدأ الإفصاح والشفافية علي التلاعب بالإرقام المالية والذي بدوره يؤثر على تحقيق رقابة فعالة على أعمال هذه الشركات.

تمثل هذه الدراسة قاعدة رصينة ونقطة إنطلاق للدراسات العلمية المستقبلية في المجال المحاسبي.

تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبات الجامعية، ومكتبة مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان.

الأهمية العملية للدراسة :

على الرغم من وجود مجلس لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان، ولكن لا توجد معايير موحدة يلتزم بها المراجعين الخارجيين عند ممارسة مهنة المراجعة، ولا معايير محاسبية تحكم الشركات عند إعداد وعرض القوائم المالية، مما يجعل هذه الشركات تتلاعب ببياناتها المالية من خلال التلاعب بألإرقام المالية والتى بصددها هذه الدراسة .

توضيح أهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والإستفادة منها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة بالشكل الذي ينعكس على تحسين أداء المراجعين الخارجيين لإكتشاف التلاعب بالإرقام المالية بالشركات السودانية.

تساهم هذه الدراسة مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تحديث الإطار المفاهيمي لإصدار معايير للمحاسبة والمراجعة تعمل على تنظيم الممارسة العملية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتية :

إختبار أثر العلاقة بين مبدأ الافصاح والشفافية والتلاعب بالإرقام المالية .

إختبار أثر العلاقة بين مبدأ الافصاح والشفافية ومحددات جودة المراجعة الخارجية.

إختبار أثر العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية والتلاعب بالإرقام المالية

إختبار دور محددات جودة المراجعة الخارجية كمتغير وسيط في العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية والتلاعب بألإرقام المالية .

منهجية الدراسة :

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأهميتهأ في االدراسات العلمية حيث لا يكتفي بوصف الظاهرة فحسب بل يحلل واقعها ويفسير نتائجها من خلال معالجة البيانات والوصول إلى تفسيرات يمكن تعميمها لزيادة رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة، ويهدف المنهج الوصفي في هذهالدراسة إلى وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في (مبدأ الإفصاح والشفافية) كمتغير مستقل، (والتلاعب بالإرقام المالية) كمتغير تابع، (جودة المراجعة الخارجية)، كمتغير وسيط، ومن ثم جمع البيانات عن المتغيرات وتحليلها للخروج بالنتائج المختلفة.

نموذج الدراسة :

شكل رقم (1)

يوضح نموذج الدراسة

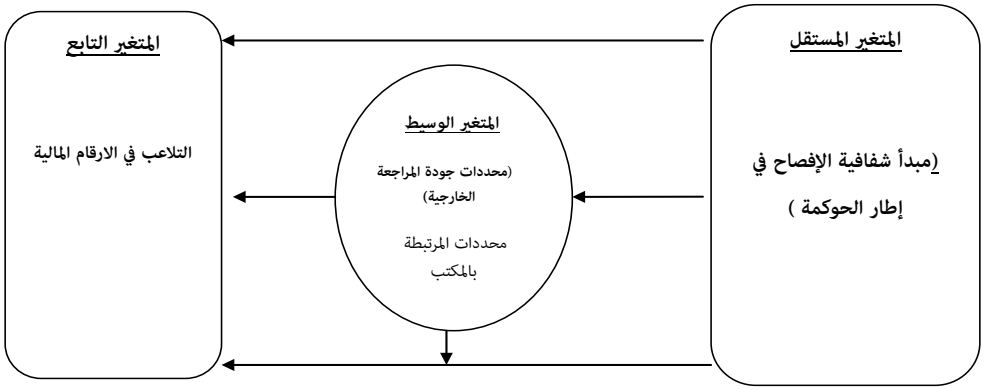

المصدر: إعداد الباحث، 2022م.

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة وإيجاد حل للمشكلة وفقاً لنموذج البحث تم صياغة الفرضيات الأتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة والتلاعب في الأرقام المالية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة ومحددات جودة المراجعة :
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية والتلاعب في الأرقام المالية.
- تؤثر محددات جودة المراجعة الخارجية كمتغير وسيط في العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة والتلاعب في الأرقام المالية

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم .

الحدود الزمانية: تم تجميع بيانات البحث خلال العام 2022م

الحدود البشرية: المراجعون الخارجيون (المحاسبون القانونيون) المرخص لهم مزاولة المهنة بالسودان.

الحدود الموضوعية: مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة،محددات جودة المراجعة،التلاعب في الارقام المالية

ثانياً الدراسات السابقة :

5.الحد المؤسساتي : أقتصرت الدراسة على المراجعين الخارجيين:

دراسة: (10) هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين التحسين في جودة المراجعة ومتغيراته والتحسين في جودة إعتماد التحريفات المالية غير العادية في التقارير المالية لعملاء المراجعة، توصلت الدراسة الى أن التحسين في جودة المراجعة يقود إلى التحسين في جودة الإفصاح عن المستحقات غير العادية وكشف التحريفات بالتقارير المالية للعملاء.

دراسة: (11): هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجع الخارجى فى إكتشاف الممارسات الإحتيالية للمحاسبة، توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية هي أحد أساليب المراجعة الخارجية التي تصلح للتطبيق في جميع مراحل عملية المراجعة، وتؤدي إلى زيادة فاعليتها وتزيد من إحتمال إكتشاف الممارسات الإحتيالية في المحاسبة.

دراسة (12): هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين عمليات التدقيق في المكاتب الخمسة الكبري والمكاتب غير الخمسة الكبرى لمنع الإحتيال في المحاسبة، توصلت الدراسة الي أن عملاء مكاتبالتدقيق الخمسة الكبري هم أقل عرضة لممارسات المحاسبة الإحتياليةمقارنة بعملاء مكاتب التدقيق غير الخمسة الكبري.

دراسة: (13): هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات فى الحد من أساليب التلاعب للمحاسبة الإبداعية، توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تعتبر من أدوات الحد من التأثير السلبى لممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة: (14): هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في تحجيم إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالشركات السعودية توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين الإطار المقترح للربط بين مبادئ حوكمة الشركات وتحجيم إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالشركات السعودية.

دراسة: (15): هدفت الدراسة الى معرفة دور حوكمة الشركات فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية، توصلت الدراسة الى أن تجربة حوكمة الشركات فى السودان ضعيفة بسبب الخلل الإداري وسوء أداء عدد من أجهزة الدولة والمؤسسات، بالإضافة الى إنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري.

دراسة: (16): هدفت الدراسة الى التعرف على الأساليب والإجراءات التى يتبعها المدقق في الكشف عن حالات الإحتيال والغش, توصلت الدراسة الى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في إكتشاف طرق وأساليب الغش والإحتيال المستخدمة في إعداد وإصدار التقارير المالية والإحتيالية.

دراسة: (17): هدفت الدراسة الي إختبار أثر العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وهيكل الملكية علي ممارسات إدارة الأرباح، توصلت الدراسة الي أن التأثير المتقاطع لمتغيرات جودة التدقيق وهيكل الملكية له تأثيرسلبي كبير على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية ولكن له تأثير إيجابي وغير هام في الشركات التجارية.

دراسة: (18): هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الدور الوسيط لجودة التدقيق على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وموثوقية تدقيق البيانات المالية، ، توصلت إلى أن جودة مدقق الحسابات تتوسط جزئيًا في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وموثوقية البيانات المالية المدققة.

دراسة: (19): هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم جودة المراجعة ومتطلباتها والعوامل المؤثرة فيها وتوضيح مبادئ حوكمة الشركات وأهمية تطبيقيها، توصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تساهم في تفعيل جودة المراجعة من خلال تدعيم إستقلالية المراجع والتأكيد على بذل العناية اللازمة والإلتزام بالمتطلبات المهنية التي تحكم عملية المراجعة.

دراسة: (20): هدفت الدراسة الي بيان كيفية التعزيز الإيجابي لمفهوم المحاسبة الإبداعية بما يكفل تحقيق موثوقية المعلومات المالية وضبط سلبياتها والقضاء على التلاعب بأساليبها،توصلت الدراسة الي أن تعدد السياسات المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بالمعالجات تجعل بالإمكان اتخاذها كوسيلة للتلاعب بإختيار السياسات المحاسبية التي تصب في صالح المنشأة.

دراسة: (21): هدفت الدراسة الي إظهار إنعكاس تطبيق الممارسات المحاسبية الخاطئة علي جودة الارباح المحاسبيةتوصلت الدراسة الي أن الإعتماد علي رقم الربح وحده دون الأخذ في الإعتبار العوامل التي تؤدى الى تخفيضه، كأدراة للأرباح وإرتفاع مستوى المستحقات أو تضمينها ارباح غير حقيقية يؤدى الى إتخاذ قرارات غير سليمة.

الإطار النظري للدراسة :

اولاً مبدأ الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات :

يمثل الإفصاح والشفافية أحد الركائز المهمة في نظام مبادئ حوكمة الشركات، ويقصده به الإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي

وحقوق الملكية وحوكمة الشركات (22) . ويتوجب على الشركات وفق هذا المبدأ الإفصاح عن أي شيء يمكن أن يؤثر في صنع القرار الاقتصادي، كما يتوجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات في وقت مبكر قدر الإمكان، إذ أن إصدار التقارير المالية في وقت متأخر يفقدها أهميتها (23) . وينبغي أن يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات الآتية(24):

النتائج المالية ونتائج عمليات للشركة:

أهداف الشركة.

حصة الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

المكافآت والرواتب التي يتقاضها أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسين(25)

المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ينبغى القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل ،كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالى وأداء الشركة فى كافة النواحى المادية والماليه (26) .

ينبغى على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين ،وأن يقوموا بممارسة كافة ماتقتضيه العناية والأصول المهنية فى عملية المراجعة(27)

يتطلب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكان حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة(28).

ثانياً : محددات جودة المراجعة

ثانياً: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

يقصد بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة العوامل التي توضح ما إذا كانت عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها مكتب المراجعة ذات جودة عالية ام لا (29) وتتمثل هذه المحددات في الأتي.

حجم منشأة المراجعة:

يمثل حجم مكتب المراجعة ابرز المقاييس المستخدمة لقياس جودة الآداء المهني، كلما كان عدد عملاء المكتب كبير كان هذا مؤشر علي جودة المراجعة، وكلما قل عدد عملائة كان هذا مؤشر علي إنخفاض جودة عملية المراجعة (30) .، كما أن ذلك لا يعني حكماً قاطعاً بان حجم مكتب المراجعة يعتبر دليلاً على جودة عملية المراجعة الخارجية[31] . يري الباحث أن كبر حجم مكتب المراجعة أو صغره ليس على الجودة، وإنما يكون أداء المكتب بالجودة المطلوبة إذا إلتزم بالمتطلبات المهنية وكان هنالك نظام للرقابة على أداءه.

الدعاوى القضائية المرفوعة ضد منشأة المراجعة:

من المتفق عليه أن القيمة المضافة لعملية المراجعة تتمثل في زيادة ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية وأن هذه القوائم لا تحتوي علي أخطاء جوهرية، ومن ناحية أخري فأن فشل المراجع في تحقيق القيمة المضافة لعمله قد يعرضه لدعاوي قضائية من الطرف الثالث لمطالبته بالتعويض عن الضرر الناتج عن إهماله في القيام بعمله، وبالتالي فأن عدم وجود دعاي قضائية مرفوعة ضد منشأة المراجعة يعتبر مقياساً علي جودة

عمليات المراجعة(32).تتوقف جودة المراجعة الخارجية على مدى إستقلال وكفاءة المراجع، ، بما ينعكس في النهاية على اكتشافه للأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في التقارير المالية والتقرير عنه[33] .

طول مدة إستمرار منشأة المراجعة في عملية المراجعة:

يقصد مدة إستمرار عملية المراجعة الخارجية بالمنشأة عدد السنوات التي يقوم فيها المراجع بمراجعة القوائم المالية لنفس المنشأة، ووجود تعارض في الفكر المحاسبي حول أثر هذا العامل على جودة المراجعة الخارجية، فهناك آثار إيجابية لطول المدة تتمثل في في كفاءة وتحسين عملية المراجعة، واكتساب الخبرة لدي المراجع الخارجي والتعرف علي طبيعة نشا ط العميل والتعرف علي النظم المالية والتشغيلية والرقابية للعميل . (34) وهنالك آثار سلبية لطول المدة تتمثل في الآتي(35):وجود دافع اقتصادي قوي لدى المراجع الخارجي للمحافظة على العميل.والتقاضي عن الأخطاء التي يكتشفها المراجع الخارجي ، وعدم التقرير عنها،، وعدم التجديد والابتكار في اجراءات المراجعة الخارجية.وصنع نوع من العلاقات الشخصية . الجمود التفسيري، حيث يستقر في ذهن المراجع الخارجي افكار وانطباعات معينة عن المنشأة محل المراجعة ونظمها المحاسبية والرقابية(36).

هيكلة عملية المراجعة:

يعتمد مفهوم هيكلة عملية المراجعة على أن عملية المراجعة الخارجية يمكن تخطيطها في شكل برامج وذلك بدلاً من الاعتماد الكامل على الاحكام والتقديرات الشخصية، وقد ساعد على تبني هذا المفهوم عدة عوامل منها، رغبة منشأة المراجعة في تنميط الممارسات العملية لكي تزداد ثقة الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية في المهنة ككل، و قيام العديد من المنظمات المهنية بمحاولة هيكلة عملية المراجعة من خلال وضع برنامج لما يجب أن تكون عليه الممارسة العملية(37).

شهرة (سمعة) مكتب المراجعة:

تعتبر شهرة مكتب المراجعة من العوامل المحددة لجودة المراجعة حيث تعرف بأنها تداول اسم المكتب بين العملاء علي أنه يقدم خدماته بمستوي جودة متميز وتقاس الشهرة من خلال عدة معايير ومؤشرات مثل حجم مكتب والإلتزام بالمعايير وقواعد السلوك المهني والخبرة المهنية لأعضاء المكتب(38).

تخصص مكتب المراجعة في مراجعة قطاع معين:

إن مكاتب المراجعة تسعى إلى فهم المجال المهني الذي ينتمي إليه العميل لما له من أثر على زيادة مقدرتهم في مجال إكتشاف الأخطاء والإحتيال المالي في القوائم المالية حيث إن إستخدام إستراتيجية التخصص المهني في مكاتب المراجعة يؤثر على جودة التدقيق بشكل إيجابي، فالمكاتب المتخصصة مهنياً يمكنها التحكم في مخاطر أعمال العميل أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل ،نزاهة الإدارة، المنافسة.(39).

الخدمات الإستشارية:

لم تعد مكاتب المراجعة تقدم خدمات المراجعة الخارجية فقط، بل اتسع مجال الخدمات التي تؤديها هذه المكاتب، وأخذت إتجاهات وأبعاد جديدة مما أدى إلى زيادة ونمو الأهمية الاقتصادية لهذه الخدمات.

التقدم التقني في آداء المهنة:

أن إتباع الوسائل التكنولوجية والعلمية الحديثة (إستخدام الحاسب الآلي، وإستخدام العينات الإحصائية) في منشأة المراجعة يعتبر من أهم مظاهر جودة المراجعة

ويترتب علي إستخدام منشأة المراجعة لتلك الوسائل الحديثة جعل فريق العمل الذي يقوم بأعمال المراجعة علي علم بأحدث التطورات المهنية والتكنولوجية في تنفيذ عملية المراجعة.(40).

المنافسة بين مكاتب المراجعة:

يري بعض الكتاب أن المنافسة بين منشأت المراجعة تؤدي الي زيادة جودتها، بينما يري اخرين أن المنافسة بين منشأت المراجعة قد تؤدي الي تخفيض جودتها وذلك نظراً لان المنافسة تؤدي الي تخفيض الأتعاب . ، حيث الإلتزام بمعايير وآداب وقواعد السلوك المهني يترتب عليه الحفاظ علي المستوي المقبول من الجودة حتي في ظل إنخفاض الأتعاب نتيجة للمنافسة (41).

ثالثاً تعريف التلاعب في الارقام المالية :

عرفت بأنها القصور في تطبيق المبادئ المحاسبية وعدم كفاية الافصاح والشفافية في التقارير المالية وإخفاء البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعكس الوضع المالي للشركة مما يؤدي الي فقدان ثقة المستخدمين في معلومات التقارير المالية (42).وعرفت بأنها إتباع بعض الحيل والأساليب المحاسبية لجعل الشركات بشكل وصورة أفضل من الواقع، سواء كان ذلك من حيث قوة مركزها المالي أو حجمأرباحها الصافية أو وضعها التنافسي والمالي والتشغيلي(43).

كما عرفت بأنها التصرفات التي تقوم بها الإدارة للتأثير علي أرقام القوائم المالية بطريقة متعمدة تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ولكن لا تتفق مع النواحي الأخلاقية، وذلك لتحقيق العديد من الدوافع الذاتية التي تصب في مصلحة الوحدة الاقتصادية في الآجل القصير متبعة في ذلك العديد من الوسائل والادوات المحاسبية وغير المحاسبية.(44) و عرفت بأنها الممارسات التي تعمل علي تغيير القيم المحاسبية إلي قيم مرغوب فيها من الإدارة أو المساهمين أو الأثنين معاً، لكنها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، فهي ممارسات في إطار قانوني لكنها قد تكون غير إخلاقية.(45) كما عرفت علي إنها كافة أنواع السلوك والإجراءات المحاسبية المستترة والهادفة الى إظهار القوائم والتقارير المالية للمستخدمين بصورة مضللة وغير قانونية(46).

,يستطيع الباحث تقديم تعريف شامل للتلاعب في الارقام المالية على أنها ممارسة يقوم بها شخص أو أكثر للتلاعب بالبيانات المالية وغير المالية من خلال الإستفادة من حرية الإختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي بصورة مخالفة للواقع الإقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها من آجل تحقيق مانفع شخصية.

الدراسة الميدانية:

أولاً.مجتمع الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المراجعين الخارجيين (المحاسبين القانونيين) المرخص لهم مزاولة المهنة بالسودان.

ثانياً . عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فقدتم إختيارها بصورة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بتوزيع عدد (127) إستمارة إستبانة على أفراد العينة، وأستجاب (112) فرداً إي ما نسبته (88 %) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الإستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، أي أن هنالك (15) إستمارة بنسبة (12 %) لم يقم المستهدفون بإعادتها إلي الباحث.

ثالثاً . أداة الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة والتي تتكون من قسمين هما:

1- القسم الأول: البيانات الشخصية

2-القسم الثاني:: قياس متغيرات الدراسة التي تضم ثلاثة محاور المحور الأول شفافية الإفصاح حيث يشتمل على عدد (7) عبارات والمحور الثاني (محددات جودة المراجعة) حيث يشتمل على عدد (12) عبارات، أما المحور االثالث التلاعب في الأرقام المالية يشتمل على (23) عبارات، فيما يلي تحليل البيانات الأساسية للدراسة وهي (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الجدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة:

البيان		التكرارات	النسبة المئوية
المتغير	فئات الخاصية		
المؤهل العلمي	بكالوريوس	75	% 67.0
	دبلوم عالٍ	11	% 9.8
	ماجستير	20	% 17.9
	دكتوراة	5	% 4.5
	اخرى	1	% 0.9
	المجموع	112	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	72	% 64.3
	تكاليف ومحاسبة ادارية	5	% 4.5
	ادارة اعمال	14	% 12.5
	اقتصاد	12	% 10.7
	نظم معلومات محاسبية	4	% 3.6
	اخرى	5	% 4.5

البيان		التكرارات	النسبة المئوية
المتغير	فئات الخاصية		
المسمى الوظيفي	المجموع	112	100.0
	مالك مكتب مراجعة	6	% 5.4
	شريك مكتب مراجعة	8	% 7.1
	مدير مكتب مراجعة	5	% 4.5
	رئيس فريق مراجعة	14	% 12.5
	مراجع رئيسي	23	% 20.5
	مساعد مراجع	34	% 30.4
	مراجع تحت التدريب	21	% 18.8
	اخرى	1	% 0.9
	المجموع	112	100.0
سنوات الخبرة	الإجمالي	115	% 100
	5 سنوات فاقل	49	% 43.8
	6-10سنة	25	% 22.3
	11-15سنة	23	% 20.5
	16فاكثر	15	% 13.4
	المجموع	112	100.0
	5 سنوات فاقل	49	% 43.8
	المجموع	112	100.0

المصدر: إعداد االباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (1) أن (64.3 %)متخصصين في المحاسبة (4.5 %) متخصصين تكاليف ومحاسبة ادارية(12.5 %) متخصصين ادارة اعمال(10.7 %) متخصصينإقتصاد (3.6 %). متخصصين نظم معلومات محاسبية(0.9 %) لديهم تخصصات أخري،وأن (5.4 %)من أفراد العينة هم ملاك مكاتب مراجعة, (7.1 %) هم شركاء في مكاتب مراجعة,(4.5 %) هم مدراء مكاتب مراجعة,(12.5 %) هم رؤساء فرق مراجعة,(20.5 %) هم مراجعين رئيسين, (30.4 %) هم مساعدين مراجع, (18.8 %) هم مراجعين

تحت التدريب، (0.9 %) لديهم وظائف اخرى, كما أن (67.0 %) من أفرادحجم العينة هم من+ حملة البكالريوس، (9.8 %) يحملون درجة الدبلوم العالي، (17.9 %) يحملون درجة الماجستير, (4.5 %) يحملون درجة الدكتوراة،(0.9 %) يحملون درجات أخري، كذلك فإن (43.8 %) من أفراد حجم العينة خبرتهم أقل من (5) سنوات، (22.3 %) خبرتهم تفوق الـ(5) سنوات، (20.5 %)خبرتهم تفوق الـ(10)سنوات، (13.4 %) خبرتهم تفوق الـ(15) سنة، (13.4 %) خبرتهم تفوق الـ(16)سنة، ، مما ينعكس على دقة وسلامة البيانات التي يدلون بها والتي تحقق أغراض الدراسة.

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم إستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) والذي يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، كما تمت الإستعانة ببرنامج الأكسل (**Excel**) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة، وذلك لإستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

الرسومات البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على البيانات الشخصية.

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.

التجزئة النصفية – كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

والوسط الحسابي (**Mean**) والإنحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

إختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لمعرفة الفروقات الجوهرية لإجابات أفراد العينة على عبارات كل متغير.

نموذج الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تحليل الإنحدار اللوجستي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة.

اختبار كاي تربيع لمعرفة إتجاه العلاقة بين المتغيرات الوسيطة والمتغير التابع، وأيضاً معرفة دور المتغيرات الوسيطة في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

خامساً: ثبات وصدق أداة الدراسة الميدانية

لمعرفة الصدق الظاهري تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين والمهتمين بموضوع الدراسة وقد أبدوا ملاحظاتهم حول تعديل بعض الفقرات من حيث الإضافة والحذف وقد تم الالتزام بها قبل استخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

تم حساب الثبات والصدق الذاتي من خلال طريقة التجزئة النصفية وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الإستطلاعية على الإستبانة:

الفرضيات	عدد العبارات	معاملالثبات	معاملالصدقالذاتي
المحور الاول	7	% 89	% 94
المحور الثاني	12	% 65	% 81
المحور الثالث	23	% 98	% 99
الإستبانة كاملة	**42**	**% 96**	**% 98**

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل متغير وعلى إستمارة الإستبانة كاملة كانت عالية جداً أي قريبة من (100 %) مما يعطى مؤشر جيد لثبات وصدق الإستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الإعتماد عليها في إختبار فرضيات البحث.

سادساً :الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة :

التوزيع التكراري والمتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) للمتغيرات:

1.. التوزيع التكراري والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول: شفافية الإفصاح : يهدف هذا المحور لمعرفة شفافية ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدولرقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفرادعينة الدراسة على عبارات المحور الأو ل(شفافية الإفصاح)

العبارات	غير مطبقة تماماً	غير مطبقة	غير متأكد	مطبقة	مطبقة تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يتم الافصاح عن النتائج التشغيلية للشركة	1	3	12	55	41	4.18	.797	مطبقة
	% 0.9	% 2.7	% 10.7	% 49.1	% 36.6			
يتم عرض الوضع المالي بشكل دوري	2	7	6	50	47	4.19	.925	مطبقة
	% 1.8	% 6.3	% 5.4	% 44.6	% 42.0			
يتم الافصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1	5	14	51	41	4.13	.861	مطبقة
	% 0.9	% 4.5	% 12.5	% 45.5	% 36.6			
يتم الإبلاغ عن اي ممارسات غير أخلاقية بالشركة	2	12	28	32	38	3.82	1.076	مطبقة
	% 1.8	% 10.7	% 25.0	% 28.6	% 33.9			

العبارات	غير مطبقة تماماً	غير مطبقة	غير متأكد	مطبقة	مطبقة تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تتعامل الشركة مع جميع الإطراف بشفافية	6	10	31	34	31	3.66	1.135	مطبقة
	% 5.4	% 8.9	% 27.7	% 30.4	% 27.7			
يتم الكشف عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية	2	8	17	45	40	4.01	.982	مطبقة
	% 1.8	% 7.1	% 15.2	% 40.2	% 35.7			
يتم الأعلان عن القرارات الجوهرية المتخذة من الإدارة العليا	0	2	19	52	39	4.14	.758	مطبقة
	% 0.0	% 1.8	% 17.0	% 46.4	% 34.8			
شفافية الإفصاح	14	47	127	319	277	4.02	.733	مطبقة
	% 1.8	% 6.0	% 16.2	% 40.7	% 35.3			

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (3) أن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للبعد الرابع من المتغير المستقل (**شفافية الإفصاح**) بلغت (4.02) قريبة جداً من الوزن (4) الذى يعني (**مطبقة**) وهذا يدل على ان غالبية المراجعين الخارجيين في عينة الدراسة اجابو على أن مبدأ شفافية الإفصاح مطبق بالشركات السودانية.

كما أن قيمة الإنحراف المعياري بلغت (.733) وتشير هذه القيمة إلى التجانس الكبير في إجابات المراجعين الخارجيين السودانيين على عبارات البعد الرابع من المحور الاول.

.2التوزيع التكراري والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور االثاني :محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمكتب محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمكتب:

يهدف هذا البعد لمعرفة **محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمكتب** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني(محددات جودة المراجعة)

العبارات	تأثير إيجابي	تأثير سلبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة			
كبر حجم مكتب المراجعة	6	106	1.95	.226	تأثير إيجابي
	% 5.4	% 94.6			
التجهيزات التقنية بمكتب المراجعة	3	109	1.97	.162	تأثير إيجابي
	% 2.7	% 97.3			
السمعة المهنية لمكتب المراجعة	5	107	1.96	.207	تأثير إيجابي
	% 4.5	% 95.5			
الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة	85	27	1.24	.430	تأثير إيجابي
	% 75.9	% 24.1			
قدرة المكتب علي المنافسة بسوق خدمات المراجعة	9	103	1.92	.273	تأثير إيجابي
	% 8.0	% 92.0			
تخصص المكتب في نشاط الشركات عملاء المراجعة	16	96	1.86	.351	تأثير إيجابي
	% 14.3	% 85.7			

العبارات	تأثير إيجابي	تأثير سلبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة			
طول مدة إرتباط مكتب المراجعة بعميل المراجعة	47	65	1.58	.496	تأثير إيجابي
	% 42.0	% 58.0			
إرتفاع حجم اتعاب المراجعة	30	82	1.73	.445	تأثير إيجابي
	% 26.8	% 73.2			
إرتباط المكتب بمكاتب مراجعة عالمية	10	102	1.91	.286	تأثير إيجابي
	% 8.9	% 91.1			
تسهيل مكتب المراجعة لوسائل الإتصال بالعملاء	7	105	1.94	.243	تأثير إيجابي
	% 6.3	% 93.8			
أداء خدمات بخلاف خدمة المراجعة التقليدية	17	95	1.85	.360	تأثير إيجابي
	% 15.2	% 84.8			
إلتزام المكتب بتطبيق معايير الرقابة النوعية	6	106	1.95	.226	تأثير إيجابي
	% 5.4	% 94.6			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمكتب	241	1103	1.82	.148	تأثير إيجابي
	% 17.9	% 82.1			

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثمنالجدولرقم (4) أن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من المتغير الوسيط (**محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة**) بلغت (1.82) قريبة جداً من الوزن (2) الذى يعني (**تأثير إيجابي**)وهذا يدل على ان غالبية المراجعين الخارجيين في عينة الدراسةاجابو على أنالمحددات المرتبطة بمكتب المراجعةلها تأثير إيجابي على جودة المراجعة الخارجية.

كما أن قيمة الإنحراف المعياري بلغت (148.) وتشير هذه القيمة إلى التجانس الكبير في إجابات المراجعين الخارجيين السودانيين على عبارات البعد الاول من المحور الثاني.

. 3. التوزيع التكراري والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث التلاعب في الارقام المالية يهدف هذا المحور لمعرفة **التلاعب في الارقام المالية** ، ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته

جدولرقم (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

العبارات	غير ممارسة تماماً	غير ممارسة	غير متأكد	ممارسة	ممارسة تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة			
يتم التلاعب في أسس الإعتراف ببعض الإيرادات	10	27	24	34	17	3.19	1.219	غيرممارسة
	% 8.9	% 24.1	21.4 %	% 30.4	% 15.2			
يتم رسملة مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسملة	9	33	25	30	15	3.08	1.194	غيرممارسة
	% 8.0	% 29.5	22.3 %	% 26.8	% 13.4			
يتم تغير طريقة تقييم المخزون السلعي دون مبررات مقبولة	5	49	19	16	23	3.03	1.262	غيرممارسة
	% 4.5	% 43.8	17.0 %	% 14.3	% 20.5			
يتم إستهلاك الأصول الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق	10	45	15	24	18	2.96	1.276	غيرمتأكد
	% 8.9	% 40.2	13.4 %	% 21.4	% 16.1			
يتم إعتماد أسعار صرف غير حقيقية في ترجمة المعاملات التي تتم بعملة أجنبية	6	48	14	25	19	3.03	1.248	غيرممارسة
	% 5.4	% 42.9	12.5 %	% 22.3	% 17.0			
يتم تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية	10	37	33	19	13	2.89	1.150	غيرمتأكد
	% 8.9	% 33.0	29.5 %	% 17.0	% 11.6			
يتم إعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها	6	33	21	30	22	3.26	1.228	غيرممارسة
	% 5.4	% 29.5	18.8 %	% 26.8	% 19.6			

العبارات	غير ممارسة تماماً	غير ممارسة	غير متأكد	ممارسة	ممارسة تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة			
يتم سداد القروض قصيرة الآجل عن طريق القروض طويلة الآجل	6	37	24	28	17	3.12	1.184	غيرممارسة
	% 5.4	% 33.0	21.4 %	% 25.0	% 15.2			
يتم تصنيف محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الوارادة بالمعايير المحاسبية	10	33	28	23	18	3.05	1.229	غيرممارسة
	% 8.9	% 29.5	25.0 %	% 20.5	% 16.1			
يتم تكوين بعض المخصصات بصورة مبالغ فيها	12	41	11	24	24	3.06	1.371	غيرممارسة
	% 10.7	% 36.6	% 9.8	% 21.4	% 21.4			
لا يتم الإفصاح عن الأثر المترتب عن إغلاق خط إنتاجي	9	42	12	22	27	3.14	1.361	غيرمتأكد
	% 8.0	% 37.5	10.7 %	% 19.6	% 24.1			
يتم إخفاء بعض المستندات المؤيدة للمعاملات المالية	9	36	14	26	27	3.23	1.342	غيرممارسة
	% 8.0	% 32.1	12.5 %	% 23.2	% 24.1			
يتم الإعلان عن نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر التقارير المالية	8	41	19	26	18	3.04	1.240	غيرممارسة
	% 7.1	% 36.6	17.0 %	% 23.2	% 16.1			
يتم إتباع إسلوب خاطئ لمفهوم الأهمية النسبية	8	35	24	23	22	3.14	1.258	غيرممارسة
	% 7.1	% 31.3	21.4 %	% 20.5	% 19.6			
يتم تطبيق أساس الإستحقاق بصورة غير سليمة	7	39	15	30	21	3.17	1.266	غيرمتأكد
	% 6.3	% 34.8	13.4 %	% 26.8	% 18.8			
يتم إستغلال الثغرات الموجودة في قوانين التشريعات الضريبية	6	34	14	33	25	3.33	1.269	غيرممارسة
	% 5.4	% 30.4	12.5 %	% 29.5	% 22.3			
يتم التهرب من رسملة عقود الإيجار	5	41	23	25	18	3.09	1.190	غيرممارسة
	% 4.5	% 36.6	20.5 %	% 22.3	% 16.1			

العبارات	غير ممارسة تماماً	غير ممارسة	غير متأكد	ممارسة	ممارسة تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة	لنسبة			
يتم الإعتراف بعمليات التوريق علي أنها عمليات بيع حقيقية	6	35	29	24	18	3.12	1.176	غيرممارسة
	% 5.4	% 31.3	25.9 %	% 21.4	% 16.1			
يتم ممارسة طرق خاطئة للمحاسبة عن عمليات الإندماج	8	34	20	29	21	3.19	1.256	غيرمتأكد
	% 7.1	% 30.4	17.9 %	% 25.9	% 18.8			
يتم إستخدام المنشآت ذات الغرض الخاص في تحقيق أرباح غير مشروعة	8	39	23	23	19	3.05	1.236	غيرممارسة
	% 7.1	% 34.8	20.5 %	% 20.5	% 17.0			
يتم إتباع معالجات محاسبية أكثر تحفظاً	4	36	13	34	25	3.36	1.244	غيرمتأكد
	% 3.6	% 32.1	11.6 %	% 30.4	% 22.3			
يتم التلاعب في تصنيف بعض بنود التدفقات النقدية	7	44	21	18	22	3.04	1.266	غيرممارسة
	% 6.3	% 39.3	18.8 %	% 16.1	% 19.6			
يتم إعتماد نسب إطفاء غير متعارف عليها للأصول غير الملموسة	10	44	16	19	23	3.01	1.325	غيرممارسة
	% 8.9	% 39.3	14.3 %	% 17.0	% 20.5			
الممارسات المحاسبية الإحتيالية	179	883	457	585	472	3.11	1.065	غيرممارسة
	% 6.9	% 34.3	17.7 %	% 22.7	% 18.3			

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (5) أن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثالث (**التلاعب في الارقام المالية**) بلغت (3.11) قريبة جداً من الوزن (4) الذى يعني (**غير ممارسة**) وهذا يدل على ان غالبية المراجعين الخارجيين في عينة الدراسة اجابوا على أن الشركات السودانية غير ممارسة للممارسات المحاسبية الإحتيالية.

كما أن قيمة الإنحراف المعياري بلغت (1.065) وتشير هذه القيمة إلى التجانس الكبير في إجابات المراجعين الخارجيين السودانيين على عبارات المحور الثالث.

سابعاً :إختبار الفرضيات :

لاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

إختبار الفرضية الاولي : والتي تنص على أن: «**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية .**

جدول رقم (6)

نتائج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثرالعلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية بمكاتب المراجعين السودانين .

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.698	3.094	.003	معنوية
$\hat{B}_1$	.352	2.617	.010	معنوية
معامل الارتباط (R)	.242a			
معامل التحديد (R^2)	.059			
أختبار (F)	6.849	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.698) + .352X_4$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

يتضح من الجدول رقم (6) وجود ارتباط طردي بين تطبيق شفافية الإفصاح كمتغير مستقل والتلاعب في الارقام المالية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الإرتباط البسيط التي بلغت (.242)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.06)، هذه القيمة تدل على أن شفافية الإفصاح كمتغير مستقل يساهم بـ (6 %) في الحد من التلاعب في الأرقام المالية (المتغير التابع)، حيث أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (8.259) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.05)، كما تبين أن معادلة نموذج الإنحدار الخطي البسيط تساوي:

$$\hat{y} = (1.698) + .352X_4$$

من خلال المعادلة يتضح أن قيمة التلاعب في الأرقام المالية تساوي (1.698) عندما تكون قيمة شفافية الإفصاح صفراً، في حين نجد أن قيمة التلاعب في الأرقام المالية تساوي (.352) عندما تكون قيمة شفافية الإفصاح (0.01) وهي أقل من القيمة المعنوية مما يعني أن شفافية الإفصاح بالشركات السودانية يؤثر في التلاعب في الأرقام المالية بنسبة (35 %)وهذه النتائج تشير إلي قبول الفرضية الأولي .

2. إختبار الفرضية الثانية : التي تنص علي أن :»توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية الإفصاح ومحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجع

تم إستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي لإختبار الفرضية الرئيسية الثانية ، حيث يشتمل النموذج على المتغير المستقل المثمثل في: (شفافيةالإفصاح (DD)-كما يشتمل النموذج على المتغير التابع (y)

محددات جودة المراجعة الخارجية ويأخذ القيمة (واحد) عندما يكون هنالك تأثير إيجابي، ويأخذ القيمة (صفر) عندما يكون هنالك تأثير سلبي، وفي هذه الحالة يسمى الإنحدار اللوجستي بالثنائي، حيث يأخذ النموذج الشكل التالى:

$$E(Y) = \pi(X) = \frac{e^{(B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4)}}{1-e^{(B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4)}} \dots\dots\dots\dots (4-1)$$

هذه الدالة من احدى خصائصها سهولة التحويل الى دالة خطية كما ذكرنا سابقاً وذلك بإيجاد اللوغريثم للأساس e نحصل على مايسمى اللوجت (Logit)

$$\tilde{g}(x_i) = \text{Loge}\left(\frac{\pi(X)}{1-\pi(x)}\right)$$
$$= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4 \dots\dots (4-2)$$

هو النموذج الذي سيتم تطبيقه على البيانات.

عند تطبيق النموذج السابق أعلاه على البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم الحصول على النتائج الأتية كما في الجدول رقم (6).

يوضح الجدول رقم (7) نتائج الإنحدار اللوجستي لدراسة العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية ومحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

جدول رقم (7)

نتائج الإنحدار اللوجستي لدراسة العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية ومحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

البيان	مقدرات معاملات المتغيرات المستقلة (B)	الخطأ المعياري (S.E)	إختبار والد (Wald)	درجات حرية d f	القيمة الإحتمالية Sig	نسبة الخطر Exp (P)
D	-120.16	5736.97	.000	1	.983	6.54
Constant	1056.59	26786.44	.002	1	.969	.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (7) الأتي:

العمود الثاني من الجدول يوضح مقدرات المعاملات للمتغير المستقل فنجد أن :

(-120.16,)(B =

وفيالعمود الثالث الخطأ المعياري للمقدرات الذي نجد أنه اقل ما يمكن لشفافية الإفصاح ((5736.97).

أما **العمود الرابع** فيوضح قراءات إحصائية اختبار (Wald) بدرجات حرية (1)

والعمود الخامس القيم الإحتمالية للمتغيرات في النموذج اللوجستي، نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمتغير

والقيمة الإحتمالية لمتغير شفافية الإفصاح DD تساوي (0.983) وهي أكبر من القيمة المعنوية (0.05) مما يعني أن **شفافية الإفصاحDD** ليس لها تأثير معنوي على **محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.**

النتائج أعلاه تشير إلى أن الفرضية الثانية «**لمتحقق**».

3: إختبار الفرضية الثالثة التي تنص علي أن :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الأرقام المالية .

تم إستخدام إختبار كاي تربيع لإختبار الفرضية الثالثة

يوضح جدول رقم (8) نتائج إختبار كاي تربيع لدراسة العلاقة بين محددات الجودة المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الارقام المالية .

جدول رقم (8)

نتائج إختبار كاي تربيع لدراسة العلاقة بين محددات الجودة المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الارقام المالية

			محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة		Total
			تأثير سلبي	تأثير إيجابي	
التلاعب في الارقام المالية	غير ممارسة تماماً	التكرار	0	7	7
		%	% .0	% 100.0	% 100.0
	غير ممارسة	التكرار	0	34	34
		%	% .0	% 100.0	% 100.0
	غير متأكد	التكرار	1	25	26
		%	% 3.8	% 96.2	% 100.0
	ممارسة	التكرار	1	23	24
		%	% 4.2	% 95.8	% 100.0
	ممارسة تماماً	التكرار	1	20	21
		%	% 4.8	% 95.2	% 100.0
Total		التكرار	3	109	112
		%	% 2.7	% 97.3	% 100.0
كاي تربيع	1.818[a]	درجات الحرية	4	القيمة الاحتمالية	.769

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) أن قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين اجابات افراد العينة لدراسة العلاقة بين محدداتجودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الأرقام المالية بلغت (1.818) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (9.488)، كما نجد أن قيمة متغيرات الدراسة المعنوية بلغت (0.769) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على أن هنالك علاقة بين محدداتجودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الأرقام المالية .

مما تقدم نستنتج أن الفرضية الفرعية الأولى التي نصت على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدداتالجودة المرتبطة بمكتب المراجعةوالتلاعب في الارقام المالية «**لمتتحقق**».

إختبار الفرضية الرابعة التي تنص علي أنة: «**تؤثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية .**»

يوضح جدول رقم (9) نتائج اختبار كاي تربيع لدراسة اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية .

دول رقم (9)

نتائج اختبار كاي تربيع لدراسة اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية

محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة			التلاعب في الارقام المالية					Total
			غير ممارسة تماماً	غير ممارسة	غير متأكد	ممارسة	ممارسة تماماً	
تأثير سلبي	شفافية الإفصاح	مطبقة تماماً	1				1	2
			% 50.0				% 50.0	% 100.0
	Total		1				1	2
			% 50.0				% 50.0	% 100.0
تأثير إيجابي	شفافية الإفصاح	غير مطبقة	0	2	1	2	0	5
			% .0	40.0 %	20.0 %	% 40.0	% .0	% 100.0
		غير متأكد	0	2	6	5	2	15
			% .0	13.3 %	40.0 %	% 33.3	% 13.3	% 100.0
		مطبقة	5	18	15	12	0	50
			% 10.0	36.0 %	30.0 %	% 24.0	% .0	% 100.0
		مطبقة تماماً	1	12	4	5	18	40
			% 2.5	30.0 %	10.0 %	% 12.5	% 45.0	% 100.0
	Total		6	34	26	24	20	110
			% 5.5	30.9 %	23.6 %	% 21.8	% 18.2	% 100.0
الاختبار		كاي تربيع	40.805[b]	درجات الحرية	12	القيمة الاحتمالية	.000	دالة احصائياً

المصدر: إعدادالباحثمنالدراسةالميدانية،2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (9) أن قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين اجابات افراد العينة لدراسة أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية بلغت (40.805) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (12) ومستوى دلالة (0.05) والبالغة (21.026)، كما نجد أن قيمة متغيرات الدراسة المعنوية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على أن محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة بإعتبارها متغيراً وسيطاً له تأثير في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية .

مما تقدم نستنتج أن الفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على أنه: تؤثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في العلاقة بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية «قد تحققت»

الخاتمة :

أن تفعيل مبدأ شفافية الإفصاح بمكاتب المراجعة السودانية ساهم بصورة كبيرة في الحد من التلاعب بالارقام المالية، لأنه أحد الركائز المهمة في نظام مبادي حوكمة الشركات،ويقدم إفصاحات سليمة في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة، أن العلاقة بين مبدأ شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام علاقة طردية إيجابية، فكلما تم الإلتزام بمبدألإفصاح والشفافية ساهم ذلك في الحد من التلاعب بالارقام المالية في الشركات السودانية، حيث تمكن المراجعين الخارجين في مكاتب المراجعة السودانية، من تطبيق مبدأ شفافية الإفصاح مما ساعدهم في الحد من التلاعب في الأرقام المالية, وأن محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة أدي إلي زيادة قوة العلاقة بين شفافية الإفصاح والحد من التلاعب في الأرقام المالية بالشركات السودانية،وعلية فإن نتائج وتوصيات الدراسة يمكن عرضها كما يلي :

النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية::

النتائج العامة :تتمثل في الأتي :

أ. وضعت منظمة التعاون الإقتصادي والتمنية ستة مبادئ للحوكمة متضمنة مبدأ الإفصاح والشفافية .

ب. تعد مشكلة تضارب المصالح من أهم المشاكل كونها تولد ما يسمى بالتلاعب في الارقام المالية .

ج. يتمثل الدافع الأساسي للإدارة للقيام بالتلاعب في الارقام المالية في زيادة الأرباح للحصول علي أكبر قدر من الحوافز والمكافآت.

النتائج الخاصة : من خلال أسلوب الانحدار تم التوصل إلى الآتي:

أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الارقام المالية «

ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية الإفصاح و محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.

ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات الجودة المرتبطة بمكتب المراجعة والتلاعب في الارقام المالية «.

د. أن محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة بإعتبارها متغيراً وسيطاً أدى إلى زيادة قوة العلاقة بين شفافية الإفصاح والحد من التلاعب في الارقام المالية بالشركات السودانية.

مناقشة النتائج :

توصلت الدراسة إلي وجود أثر معنوي بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية بمكاتب المراجعة السودانية، اتفقت تماماً مع دراسة (13)التي توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تعتبر من أدوات الحد من التأثير السلبى لممارسات المحاسبة الإبداعية.حيث تناولت الحوكمة ككل وان الدراسة الحالية تناولت مبدأ من مبادي الحوكمة شفافية الإفصاح، والمحاسبة الإبداعية هي بعد من ابعاد التلاعب في الارقام المالية مع إختلاف مكان التطبيق . وأتفقت مع دراسة (14) التي توصلت إلى أن هنالك علاقة بين الإطار المقترح للربط بين مبادئ حوكمة الشركات وتحجيم إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالشركات السعودية.حيث يلاحظ أن مبدأشفافية الإفصاح هو احد مبادي الحوكمة، وان المحاسبة ألإبداعية هي احد ابعاد التلاعب في الأرقام المالية، مع إختلاف مكان التطبيق . وأتفقت مع دراسة (16) التي توصلت إلي أن مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في إكتشاف طرق وأساليب الغش والإحتيال المستخدمة في إعداد وإصدار التقارير المالية والإحتيالية.حيث تناولت نفس الأبعاد مع إختلاف أن دراسة الباحث تناولت محددات المراجعة المرتبطة بمكتب المراجعة مع إختلاف مكان التطبيق . واتفقت مع دراسة (19) ، التي توصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تساهم في تفعيل جودة المراجعة. وذلك من خلال تدعيم إستقلالية المراجع والتأكيد على بذل العناية اللازمة والإلتزام بالمتطلبات المهنية التي تحكم عملية المراجعة.

التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة إهتمام المراجعين الخارجيين ببذل المزيد من الجهد والمتابعة للمستجدات المتعلقة بمفهوم شفافية في إطار الحوكمة الشركات وكيفية تطبيقها عن طريق التعليم المهني المستمر والدورات العلمية والعملية لزيادة كفاءة وفاعلية أداءهم.
2. إصدار معايير للمراجعة الخارجية من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان تواكب المستجدات في البيئة المحاسبية ومن ثم تساعد على تحسين جودة عمليات المراجعة.
3. إصدار معايير محاسبية موحدة وملزمة من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لتخفيض الخيارات بين البدائل المحاسبية لتسجيل المعاملات الإقتصادية للحد من مجال التلاعب بالبيانات المالية.
4. زيادة إهتمام الشركات السودانية بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يتوافق مع معايير ومحددات جودة المراجعة لتحسين جودة أداء المراجعين الخارجيين لمساعدتهم في الحد من التلاعب في الارقام المالية .
5. إنشاء دورات تدريبية للمراجعين من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان تتعلق بمفاهيم وممارسات التلاعب بالأرقام المالية وكيفية إكتشافها.

6. إجراء المزيد من الدراسات حول جودة المراجعة الخارجية ودورها في العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بالشركات السودانية والتلاعب في الارقام المالية بمقاييس آخرى مختلفة من تلك التي أعتمدت عليها الدراسة .

مناقشة النتائج :

توصلت الدراسة إلي أثر معنوي بين شفافية الإفصاح والتلاعب في الأرقام المالية بمكاتب المراجعة السودانية، اتفقت تماما.

الهوامش:

(1) الغامدي، حمدان بن درويش، (2019م) الإفصاح والشفافية والجزاء المترتب علي الإخلال بهما كأحد مباديْ حوكمة الشركات في النظام السعودي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة قسم البحوث الإدارية والإنسانية، المملكة العربية السعودية، م ص19 .

(2) شاهين، علي عبد الله أحمد, (2011م) إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، (المنامة: الجامعة الخليجية، مجلة الجامعة الخليجية، المجلد 3، العدد 4، ، ص ص 2 – 3.

(3) جواد, بان قاسم جواد،(2017م) دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة – دراسة تطبيقية في الهيئاة العامة للضرائب، (بغداد: الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات الكلية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 7، العدد 4، ، ص ص 1 – 2.

(4) سليم،احمد سليم محمد ،(2014م) نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية – دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، ، ص 3.

(5) الشريف، هشام محمد أحمد ا(2011م) ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية – دراسة ميدانية على المصارف التجارية السودانية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، ، ص 1.

(6) النزلي، جمال عبدالقادر(2009م)، ركائز منع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ، ص 19.

(7) كرسوع أرزاق أيوب محمد (2008م)، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة - دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الأسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، ، ص ص 4 - 5.

(8) علي، عبدالفتاح أحمد (2006م) ، قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 67، م)، ص 496.

(9) الأغا،-عماد سليم الأغا، (2011م)) دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية علي موثوقية البيانات المالية، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ، ص 4.

(10) عبدالهادي, إبراهيم عبدالحفيظ (2007م)، تحسين جودة المراجعة وتأثيرها على تحسين جودة الإفصاح عن التحريفات والإستحقاقات غير العادية في التقارير المالية للعملاء – دراسة نظرية ميدانية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 2، العدد 1،)، ص ص 361 – 425

(11) رياض،سامح محمد رضا(2008م) ، دور المراجعة الخارجية فى كشف ممارسات المحاسبة الإحتيالية فى

ضوء التطورات الإقتصادية المعاصرة، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد 48، العدد 3،).

(12) Lennox Clive, Pittman Jeffrey A(2010).,Big Five Audits and Accounting Fraud, (USA: Contemporary Accounting Research, Vol. 27, No. 1,)

(31) إبراهيم، الهادى أدم محمد هاتف, مجيد عبدالحسين ،، لبعاج قاسم محمد عبدالله (2017م)ا، حوكمة الشركات ودورها فى الحد من أساليب التلاعب للمحاسبة الإبداعية بجودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد 28،)، ص ص 1 – 30.

(14) خطاب،محمد شحاتة ،، السيد، ياسر أحمد (2012م)إطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في تحجيم إستخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية على الشركات السعودية، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد 52، العدد 2،)، ص ص 201 – 264.

(15) بله،، سيد عبدالرحمن عباس (2012م)دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات المحاسبة الإبداعية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2،)، ص ص 51 – 68.

(16) جعارة، أسامة عمر (2015م م) أثر إدراك الماليين لممارسات المحاسبة الإبداعية علي قائمة التدفق النقدي، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية المال والأعمال، مجلة درسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، 2015م)، ص 230.

(17) Kouaiba, Amel, Jarbouib Anis(, 2014), External Audit Quality and Ownership Structure: Interaction and Impact on Earnings Management of Industrial and Commercial Tunisian sectors, (Tunisia: University of Sfax, Faculty of Economics and Management, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol 19), pp 78–89.

(18) (18) Alrshah, Abdelfatah M.(2014), Corporate Governance, Auditor Quality and The Reliability of Audited Financial Statements in Libyan Banking Sector, (Malaysia: University Utara, Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business, Unpublished PhD thesis in Philosophy,).

(19) حسين،وسام نعمة (2014م)، دور مبادئ الحوكمة في تحقيق جودة المراجعة – دراسة إستطلاعية لآراء عينة من المراجعين في محافظة صلاح الدين، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 10، العدد 32،)، ص ص 280 – 302.

(20) الجعارات،خالدجمال أبوخليفة، ديناسليمان2015 (م) المحاسبةالإبداعيةبينالموثوقيةوالتلاعب اقتراحنموذ جلضوابطممارساتالمحاسبةالإبداعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1،)، ص ص 19 – 42..

(21) العاني . صفاء احمد (2016م) ، منى كامل حمد، الممارسات المحاسبية الخاطئة وإنعكاستها علي جودة الارباح المحاسبية، (بغداد: جامعة كربلاء، كلية القانون،المؤتمر العلمي الثامن لهيئة النزاهة، 13 – 15 فبراير،).

(22) علاونه,. سعيد عبدالكريم ، نصر (2013م) ، مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينة بقواعد مدونة الحوكمة، (عمان: جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، للفترة من 17 – 18 نيسان،)، ص 476

(23) المشهداني, . بشرى نجم عبد الله ، طلب، حسنين راغي ، (2010م) دور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات، (القاهرة: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71،)، ص 457.

(24) حماد، طارق عبد العال (2005م)، حوكمة الشركات، المفاهيم، التجارب، المبادئ، (الأسكندرية: الدار الجامعية، م)، ص ص 10-11.

(52) (25,) النواس رافد عبيد ،(2016م) دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، (عمان: مجلة مال وأعمال، المجلد 19، العدد 5514، 5515، م)، ص 1.

(26) الصلاح, محمد سليمان، (2005م) الإستفادة من ادوات الرقابة وادارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، (القاهرة: فندق شيراتون القاهرة، المؤتمر العربي الاول، بعنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، الفترة من 24-26 سبتمبر،)،ص ص 61-62.

(72) (27) (إبراهيم,. محمد بهاء الدين (2010م) إطار مقترح لتحديد منهج تطبيقي لآليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية للشركات المساهمة مع التطبيق على بيئة المراجعة بجمهورية مصر العربية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 1، العدد 2، م)، ص 78.

(28) Organization for economic co operation and Development (OCED), Opcit, P10(28)

(29) الأهدل، عبدالسلام سليمان قاسم (2008م) ، العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية – دراسة نظرية - ميدانية، (القاهرة: جامعة اسيوط، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة)، ص 30.

(30) علي, عبدالفتاح أحمد علي(2000م)، قياس البعد الإختياري للدور الحوكمي للمراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، (القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 24، العدد 2،)، ص 214.

(31) (31) www.googlr.com, Audit Quality.Heidi V. Bauwhede, et.al., Audit Quality Public Ownership and Firms Discretionary Accruals Management, (Catholic University of

Leuven, Belgium, March 2001), PP.6 – 7.

(32) هلال، عبدالله عبدالعظيم (2008م) ، تأثير مراقبي الحسابات بقواعد أخلاقيات وسلوكيات المهنة علي جودة المراجعة، (القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، ، ص 492.

(33) حسين, . فاروق أحمد (1999م ،) التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية – إطار مقترح، (القاهرة: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد 1، م)، ص 219.

(34) طلبة علي إبراهيم (1994) قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراجعة الحسابات- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنةعمان، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الإقتصاد والتجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد 1، 1994م)، ص1296.

(35) جادالله، سامية طلعت (2005م) ، سياسة التغيير الدوري الإلزامي لمراجعي الحسابات وأثره على جودة الأرباح المحاسبية، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 27، العدد 3،)، ص75 .

(36) راضي، محمد سامي (1998م) ي، الخصائص المحددة لجودة المراجعة، (القاهرة: جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة، العدد 1998،2م)، ص 265.

(37) David D, WilliamsW. Dirsmith, Mark. The Effect of Audit Technology on Auditor Efficiency,((37) Organizations and Society, Vol. 13, No. 4, 1988), PP. 487 – 508.

(83) (38) عبدالفغار، عماد سيد (2013م) ، دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وأثر ذلك علي قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،)، ص 42.

(39) المصدر،مرشد عيد (2013م) ، أثر مخاطر مهنة التدقيق علي جودة التدقيق،(غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م)، ص 51.

(40) أمين, إيمان أحمد (2011م) ، مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية، للبحوث والدراسات التجارية، العددان 3 – 4،)، ص 275.

(14) راضي ، . محمد سامي (2011م) ، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الأسكندرية: دار التعليم العالي1م)، ص 356.

(42) عبدالحليم، مجدي مليجي (2010م) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الاوراق المالية المصرية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة،)، ص 103.

(43) جمال, عمورة ، أحمد، شريفي(2011م) دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية، (الجزائر: جامعة البليدة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، الفترة من 18 – 19 ،)، ص 8.

(44) محمود, حسام حسن د،(2010م) تأثير حوكمة الشركات علي إدارة الارباح، (القاهرة: جامعة الأسكندرية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010م)، ص 5.

(45) المبروك, سالم،عبد الحكيم(2012م) ا معايير التقارير المالية الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية، (عمان: جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، ص 8.

(46) أبراهيم، محمد معتصم ، النجيب، إسماعيل محمد ،(2015م) بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشأت الصناعية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدرسات العليا، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 1، العدد 16، 2015م)، ص 142.

الإتجاهات الحديثة فى المحاسبة الإدارية ودورها في تقويم الأداء المإلى للمصارف السودانية
(دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)

د. سناء علي محمد عوض
أستاذ مساعد – جامعة نجران
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تناولت الدراسة الإتجاهات الحديثة فى المحاسبة الإدارية ودورها في تقويم الأداء المإلى للمصارف السودانية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه قد واجهت المحاسبة الادارية الكثير من العقبات قبل التغييرات السريعة التي ظهرت أخيراً على أسإلب وطرق واستخدامات الادارة في الوقت الحاضر مع التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنظمة الحديثة التي تعتمد على الحاسوب والتكنولوجيا أصبحت حجراً لزاوية في العملية الانتاجية. وبالرغم من أن الأسإلب والطرق الانتاجية تتسم بالتقدم التكنولوجي الهائل إلا ان اسإلب المحاسبة الادارية التقليدية لم تتواكب مع التطور. هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين اسلوب ادارة الجودة الشاملة وبازل(2)، والتأكد من العلاقة بين اسلوب بطاقة الاداء المتوازن وبازل(2). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. من أهم نتائج الدراسة تعتبر المحاسبة الإدارية أحدى فروع المحاسبة المتخصصة والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معلومات مإلة وغير مإلة، نظام التكلفة المستهدفة هو نشاط يهدف الى تخفيض دورة حياة المنتج الجديدة مع التأكد من ضمان تحقيق جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء، هدفت المصارف الى تخفيض تكإليف الجودة الشاملة والتركيز على مسببات التكلفة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها سعى المصارف الى تقوية واستقرار النظام المصرفي، ضرورة ان تعمل المصارف على تحديد الانشطة المإلة والمحاسبية بدقة، ضرورة سعي المصارف للبحث عن آليات لمواجهة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الإتجاهات الحديثة، المحاسبة الإدارية، تقويم الأداء المإلى، المصارف السودانية.

Modern Trends in Management Accounting and its Role in Evaluating the Financial Performance of Sudanese Banks (Case Study of the Commercial Farms Bank)

Dr. Sana Ali Mohammed Awad

Abstract:

The study dealt with modern trends in managerial accounting and its role in evaluating the financial performance of Sudanese banks, and the problem of the study was that management accounting faced many obstacles before the rapid changes that recently appeared on the methods, methods and uses of management at the present time with the tremendous progress in information and communication technology and modern systems. Computer-based technology has become a cornerstone of the production process. Although production methods and methods are characterized by tremendous technological progress, the traditional management accounting methods have not kept pace with development. The study aimed to know the relationship between the total quality management method and Basel (2), and to ascertain the relationship between the balanced scorecard method and Basel (2). The study followed the descriptive analytical approach. Among the most important results of the study, management accounting is one of the branches of specialized accounting, which mainly aims to provide financial and non-financial information. The target cost system is an activity that aims to reduce the new product life cycle while ensuring that the quality of the product and other requirements of customers are met. Banks aimed to reduce costs Total quality and focus on cost drivers. The study recommended a number of recommendations, including the banks' efforts to strengthen and stabilize the banking system, the need for banks to work on defining financial and accounting activities accurately, and the need for banks to seek mechanisms to face risks.

Keywords: recent trends, management accounting, financial performance evaluation, Sudanese banks.

مقدمة:

تعمل منشآت الأعمال في الوقت الحالي في بيئة سريعة وحديثة التطور تتسم بالمنافسة وسرعة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، مما يفرض على المنشآت العمل والتحسين المستمر والابتكار وتقييم أدائها بكفاءة وفعالية، حيث أن الاتجاهات التقليدية في المحاسبة الادارية لم تستطع القيام بذلك ويرجع الى تركيزها على الجوانب المالية داخل المنشآت في الأجل القصير وعدم قدرتها على توفير المعلومات عن البيئة الخارجية التي تفيد الادارة في اتخاذ القرارات طويلة الأجل لمواجهة المنافسة وارضاء العملاء. ونتيجة للانتقادات الموجهة للاتجاهات التقليدية في المحاسبة الادارية والتقدم المتزايد والسريع في مجالات الأعمال المختلفة وزيادة الادارة للمعلومات التي تساعدها في اتخاذ القرارات السليمة في مجالات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء المالي. وبرزت العديد من الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية والتي تشمل: أسلوب التكلفة المستهدفة، أسلوب التكلفة على أساس النشاط، أسلوب بطاقة الأداء المتوازن، أسلوب ادارة الجودة الشاملة. تقوم بتقييم الأداء الاستراتيجي للمنشأة في المدى البعيد خلال اعتمادها على المقاييس المالية والمقاييس غير المالية، وتقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها المالية بصورة ممتازة، وبصورة عامة فإن وجود الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية في أي منشأة أصبح امراً مهماً وضرورياً، و ذلك حتى يتثنى لأصحاب المشروع أو الادارة العليا وضع الخطط وضمان تنفيذها لأن الاتجاهات للمحاسبة الادارية في المنشآت هي الوسيلة لضمان تحقيق الغاية المرجوة.

المشكلة:

لقد واجهت المحاسبة الادارية الكثير من العقبات قبل التغييرات السريعة التي ظهرت أخيراً على أسالب وطرق واستخدامات الادارة في الوقت الحاضر مع التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنظمة الحديثة التي تعتمد على الحاسوب والتكنولوجيا أصبحت حجراً لزاوية في العملية الانتاجية. وبالرغم من أن الأسالب والطرق الانتاجية تتسم بالتقدم التكنولوجي الهائل إلا ان اسالب المحاسبة الادارية التقليدية لم تتواكب مع التطور. وعليه يمكن التعرف على هذه المشكلة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1. هل هنالك علاقة بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(1).
2. هل هنالك علاقة بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(2).
3. هل هنالك علاقة بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل(1).
4. هل هنالك علاقة بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل(2).
5. هل توجد علاقة بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل(1).
6. هل توجد علاقة بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2).
7. هل توجد علاقة بين بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل(1).
8. هل توجد علاقة بين بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

الأهداف:

1. معرفة العلاقة بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (1).
2. تقييم العلاقة بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (2).

3. التأكد من العلاقة بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل(1).
4. تحليل العلاقة على أساس النشاط ولجنة بازل (2).
5. معرفة العلاقة بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (1).
6. تقييم العلاقة بين أسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2).
7. التأكد من العلاقة بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (1).
8. تحليل العلاقة بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

المنهج:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مفهوم المحاسبة الإدارية :

يمكن النظر للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات يساهم مع بقية أنظمة المعلومات الأخرى لدى المنشأة في توفير المعلومات التي تحتاجها إدارة المنشأة لغايات التخطيط والرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات ، كما يساهم في توفير بعض المعلومات التي تحتاجها الجهات الخارجية مثل المساهمين والمقروضين والمحللين وغيرهم . لقد أصبحت المعلومات في العهد الحاضر سلعة ذات قيمة وفائدة للعديد من الأطراف داخل وخارج المنشأة ، حتى أن نجاح أو فشل بعض المؤسسات يتعدد بناءً على طبيعة المعلومات المتوفرة لها ودقة هذه المعلومات وقد أدرك المحاسبون التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والحاجة الماسة هي من قبل العديد من الأطراف . مما دفعهم لإيجاد تخصصات دقيقة للمحاسبة يخدم كل منها فئة وغاية محددة . هنالك على سبيل المثال لا الحصر المحاسبة المالية . المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة الضرائب ونظم المعلومات المحاسبية . وتعتبر المحاسبة الإدارية أحدى فروع المحاسبة المتخصصة والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معلومات مالية وغير مالية لغايات حزمة إدارات المنشأة المختلفة في القيام بوظائفها وواجباتها الموكلة إليها[1]. ولقد تطورت مادة المحاسبة الإدارية إلى درجة أصبح لها فلسفتها الدينية ونظامها المهني المتطور مع زيادة ترابطها باستخدام التحليلات الرياضية والطرق الاحصائية في أبحاثها وإطار فرضيتها . فالسؤال الذي يطرح نفسه ما سبب هذا التطور السريع والرغبة في الشراء ومبادئ هذا العلم . هل قدم أسلوباً جديداً بحيث بسط أعمال المديرين بإدارة أمورهم أم الإدارة بالاستثناء لأغلب مجالات المشروع بسبب عنصر الندرة للموارد الاقتصادية من ناحية والتنافس الشديد على الفرص المريحة في يومنا هذا. ولكن جدية ترجمة هذه الأسس النظرية وتطبيقاتها ميدانياً لا تزال مجال اجتهاد لكثير من هواة هذا العلم وطلابه خاصة بظهور الأفكار الجديدة في الكتب المحاسبية والمالية الحديثة وتقنيتها من حيث استخدام اسإلب رياضية وإحصائية متطورة جداً بعد دخول الحاسب الآلي في هذا المجال[2].

يوصف نظام المحاسبة الإدارية بأنه المادة التي يمكن بوصف نظام المحاسبة الإدارية بأنه المادة التي يمكن عن طريقها جمع البيانات من مصادرها الداخلية والخارجية وتحليل وعرض هذه البيانات يقصد مساعدة الإدارة في كافة المستويات في القيام بوظائفها المختلفة سواء في مجال التخطيط أو تقويم الأداء أو في مجال الرقابة[3]. وهنالك تعريف أخر المحاسبة الإدارية ينص على أن المحاسبة الإدارية هي مجموعة الطرق والنظم والأسإلب المختلفة التي يتبنها المحاسب ويقوم بتطبيقها بدرجة عإلة من الكفاءة الشخصية

وبحرق دقن وقدرة علمية وعملية في سبيل مساندة الإدارة بهدف تحقيق أكيد قدر من الكفاية التي يحققها المشروع كوحدة اقتصادية[4].

كما يمكن تعريفها بأنها هي الاستخدام العلمي المنظم للأساليب والوسائل والمفاهيم العلمية والمناسبة لتشغيل البيانات الاقتصادية والتاريخية والتقديرية أو المستقبلية الخاصة بالمشروع، يقصد مساعدة الإدارة في إعداد الخطط التي تحقق أهدافها الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة ويقصد تحقيق تلك الأهداف[5].

كما يمكن تعريفها بأن المحاسبة الإدارية هي فرع من فروع علم المحاسبة وتهتم بتوفير المعلومات الملائمة والمناسبة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وبحوث العمليات التي تساعد الإدارة في القيام بوظائفها الرئيسية من تخطيط ورقابة وتنسيق وتقييم الأداء بغرض اتخاذ القرارات التي يمكن من تحقيق أهداف المنشأة الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة وأكبر عائد[6].

يمكن تعريف المحاسبة بأنها الإدارة التي تصف نشاط منظمة ما بأحداثها ومعلوماتها المالية ، وتعتمد على التسجيل والتدوين وتلخيص حقائق وإحداث ذات طابع مالي في المنظمة ، وتهتم بعرض البيانات على هذه الوحدة إلى الجهات التي بهمها التعرف على معلومات عن أداء المنظمة . فالمحاسبة حيث تصف الاقتصاد الكلي وتحلل نتائجه فيطلق عليها المحاسبة القومية ،ويتكون هذا النوع من المحاسبة من عدة فروع هي حسابات الدخل القومي والميزانية القومية وجداول التشابك الصناعي والتدفقات النقدية وميزان المدفوعات أما المحاسبة حيث تصف الاقتصاد الجزئي لمنطقة ما على اختلاف نشاطها أو شكلها فيطلق عليها المحاسبة على مستوى المشروع وتتكون من عدة فروع هي المحاسبة المالية ومحاسبة ضريبية – محاسبة إدارية[7].

ومن هذا التعريف تتضح للباحثة أهم خصائص المحاسبة الإدارية وهي :

1. الارتباط الوثيق بين كل من المحاسبة الإدارية والاقتصاد والمحاسبة الإدارية مظهر أساسي لهذا الارتباط.
2. هدف المحاسبة الإدارية يرتبط مع هدف الإدارة في مساعدتها أداء وظيفتها في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة .
3. رغم اختلاف المحاسبة الإدارية عن المحاسبة المالية في كثير من الأساليب والطرق إلا أن المحاسبة الإدارية تعتمد على كثير من المفاهيم والمبادئ المحاسبية بالإضافة إلى المفاهيم الاقتصادية والإدارية .
4. اعتماد المحاسبة الإدارية على العنصر البشري والكفاءة الشخصية للمحاسب وقدرته والروح التي يعمل بها ولا يكفي وجود مقومات وأساليب المحاسبة الإدارية .

أهمية المحاسبة الإدارية :

المحاسبة في أي مشروع مهما كان شكله مشروعاً فردياً أم شركة أشخاص أو شركة مساهمة عامة أو مؤسسة عامة تقدم خدمة لفئات متعددة منها:

1. أصحاب الملكية : تهتم المحاسبة بثبات نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي وأصحاب المشروع في حاجة معرفة التقديم الذي تحدده المنشاة ومعرفة درجة الفاعلية التي تستخدم بها موارد المشروع .
2. الإدارة تقدم المحاسبة لإدارة المعلومات والتقارير الوافية التي تمكنها من إدارة التعليمات إلىومية للمنشأة بصورة سليمة فمثلاً في المشروعات ذات الاقسام يمكن تحديد نتيجة أعمال كل قسم على حده وبالتإلى معرفة الأقسام التي تحقق خسارة وثم اتخاذ قرار بإلغاء هذا القسم إذا كان ذلك ضرورياً .

3. الدائنون وحملة السندات : يهتم دائنو المشروع بالوضع المإلى للمشروع لمعرفة مقدرته على السداد ، ومن هنا فإن البنوك قبل منح تسهيلاتها الائتمانية لعملائها تطلب منهم معلومات كاملة عن المشروع كالميزانية في أخر السنة وذلك لدراستها ويعطي الدائنون أهمية خاصة لسيولة المنشأة واتجاهات الأرباح وأثرها على السيولة .
4. دائرة ضريبة الدخل : تهتم ضريبة الدخل بتحديد أرباح المشروع بدقة حتى تستطيع أن تحتسب الضريبة المستحقة ولكن هذا لا يتم إلا إذا كانت المنشأة تمسك دفاتر منظمة وحسابات أصولية ويعد تدقيق حسابات المنشأة من قبل مدقق للحسابات .
5. المحللون المإلون : يقوم المحلل المإلى بتحليل المعلومات الإدارية وذلك لتقديم النصح والإرشاد للجمعيات التي تطلبها مثل المستثمرون، وتنبع أهمية المحاسبة الإدارية أيضاً من علاقتها بين المحاسبة والإدارة والاقتصاد[8].

ترى الباحثة ان المحاسبة الإدارية تمثل تطور حديث لتكون حلقة الوصل بين العلوم الإدارية الثلاثة: الاقتصاد ، الإدارة والمحاسبة . فالعلاقة بينهما ليست جديدة ولكنها ظهرت منذ اهتمام كل علم بالأحداث المإلة نشاط المشروعات على اختلاف نشاطها .

أهداف المحاسبة الإدارية :

تقوم إدارة المنشأة بالعديد من الوظائف من أجل تحقيق الأهداف التي تسعي المنشأة للوصول إليها ومن هذه التخطيط والتنسيق والرقابة والتقييم واتخاذ القرارات وسير أعمال المنشأة إلومية وتحتاج الإدارة إلى معلومات كافية لتمكنها من القيان بهذه الوظائف بشكل فعال ، حيث تساهم المحاسبة الإدارية بتوفير بعض من هذه المعلومات ، وعليه فإن الغاية الأساسية للمحاسبة الإدارية هي حزمة إدارة المنشأة، ويمكن تحديد خمسة أهداف للمحاسبة الإدارية وهي :

1. تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها لغايات اتخاذ القرار والتخطيط: تعتمد الإدارة عند اتخاذها للقرارات الإدارية على جزء كبير من المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية ، فعند قيام إدارة الشركة بدراسة فتح فرع جديد ، تحتاج إلى العديد من المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية، منعا لتحديد النفقات الرأسمإلة اللازمة وغيرها كما تساهم المحاسبة الإدارية بشكل أساسي في عملية التخطيط لهذا الفرع ووضع الموازنات التقديرية لتقدير حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة .
2. مساعدة الإدارة في توجيه ورقابة الأنشطة التشغيلية للمنشأة: تساعد المحاسبة الإدارية إدارة المنشأة في تعريف وتوجيه الأنشطة التشغيلية إلومية للمنشأة الأحكام الرقابة ومعالجة الانحرافات ، تحتاج الإدارة إلى معرفة النفقات الفعلية للمنشأة ومقارنتها مع النفقات المقدرة وذلك للتداخل عند تجاوز هذه الانحرافات النسبة المحدودة لها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .
3. حفز الموظفين والمديرين لتحقيق أهداف المنشأة: هنالك أهداف خاصة بالموظفين والمديرين داخل المنشأة للوصول إليها ، وتلعب المحاسبة الإدارية دور الوسيط في إزالة هذا التعارض حيث يتم وضع أهداف الموظفين والمديرين في الحسبان عند وضع الموازنات التقديرية للمنشأة

والتي غالباً ما يشارك في وضعها المديرين والموظفين ويقومون بتنفيذها وإذا تحققت الموازنة كما مخطط لها يتم الوصول لأهداف المنشأة والعاملين فيها.

4. قياس أداء وانجاز إدارات المنشأة وأقسامها وموظفيها المختلفين للوصول إلى هدف المنشأة ثم قياس انجاز الإدارات المختلفة للمنشأة وأداء الموظفين فيها للتأكد من كفاءة الأداء وتستخدم العديد من المنشآت في الوقت الحاضر كفاءة الأداء والإنجاز كأسلوب في عملية الترقية ، ودفع المكافآت والحوافز التشجيعية للعاملين. تزود المحاسبة الإدارية إدارة المنشأة بالعديد من المعلومات الضرورية لقياس كفاءة الأداء وانجاز العاملين والإدارات المختلفة .

5. تقيم الوضع التنافسي للمنشأة والعمل مع الإدارات الأخرى في الحفاظ على مركز تنافسي جيد للمنشأة في المدى الطويل: يتميز الوقت الحاضر بالمنافسة الشديدة بين المنشآت التجارية في تقديم ما هو جديد وبأسعار منافسة وتقنية عالية ، كما يتميز بالتغير الشديد في مناخ الأعمال والصناعات وذلك نتيجة التنافس العالمي وظهور أسإلب الاتصال الحديثة وعليه فإن الأنشطة التي تجعل من المؤسسة إلىوم مؤسسة ناجحة قد تكون غير مناسبة في المستقبل القريب مما يتطلب من المحاسبة الإدارية ضرورة تضافر جهودها مع بقية الإدارات الأخرى في المنشأة من أجل مساندة التقويم والتطوير السريع ومساعدة الإدارة في تطوير سلعتها وخدماتها لتلبية حاجات المستهلكين المتغيرة[9].

تلخص الباحثة اهداف المحاسبة الإدارية تتمثل في أنها أداة تقوم بجمع البيانات من مختلف المصادر وتحليلها وتقديمها للمستويات الإدارية المختلفة ، تساعدها في القيام بوظائفها الأساسية، ولردم الهوة بين المحاسبين والإداريين في المنشأة الواحدة، كما تسعى لتطبيق كل المفاهيم والمبادئ الإدارية والمحاسبية من أجل استعصاء المعلومات وتصنيفها وفق احتياجات مستخدميها .

الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وأنواعها :

بدأت المحاسبة الادارية تتحول من المدخل التقليدي الى المدخل المعاصر ، حيث تطورت مفاهيمها وابعادها واسإلبها لتتلاءم مع متطلبات العصر الحديث . واحتياجات المستهلكين الداخلين والخارجين . واحتياجات المستهلكين التقليدي الى المحاسبة الادارية الاستراتيجية .

نظام التكلفة المستهدفة (T.C) :

بدأ ظهور نظام التكلفة المستهدفة اولاً في البيانات خلال العام 1973م ثم ازداد الاهتمام بدراسة وتأهيل جوانب تطبيق هذا المفهوم الى العديد من دول العالم المتقدمة بدءاً من العام 1995م بعد ان اثبتت تجارب تطبيقية من البيانات نجاحات كبيرة كنتائج جهود مهندسين التصميم والانتاج في سعيهم لتصميم وتطوير المنتج في اطار مستوي الجودة والتكلفة التي تفي بمتطلبات العملاء وظروف المنافسة السائدة في السوق، حيث وجد ان 80 % من الصناعات الكبيرة كانت تنتج هذا النظام بالفعل ، بالإضافة الى قيام الصناعات إلىابانية بتطوير بعض الاسإلب والمفاهيم الامريكية واكتسابها خصائص جديدة تتوافق مع متغيرات الاعمال التي تواجه تلك الصناعة حيث قام خبراء الصناعة إلىابانية بتطوير فكرة امريكية بسيطة يطلق عليها هندسة القيمة ، ثم تحويلها الى نظام ديناميكي لخفض التكلفة وتخطيط الربحية، وذلك

كمنهج أو أسلوب هندسي منظم يسعي الى انتاج المنتج في ظل وجود نقص في عناصر الانتاج من المواد الخام والمنتجات الوسيط .

يعرف نظام التكلفة المستهدفة بانه اداة لا دارة التكلفة تعرف الى تخفيض تكلفة المنتج اثناء مرحلة التخطيط وتطوير وتصميم من خلال مراحل دورة حياة المنتج وذلك مع الحفاظ على جودة المنتج والقرارات الوظيفية له ودرجة الثقة من جانب العملاء[10] .

كما عرف نظام التكلفة المستهدفة بانه نشاط يهدف الى تخفيض دورة حياة المنتج الجديدة مع التأكد من ضمان تحقيق جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء من خلال دراسة كل الافكار المطروحة لتخفيض التكإليف اثناء مراحل تخطيط المنتج والبحث والتطوير وفى المراحل التجربة للإنتاج وذلك من خلال فحص وتقييم التصورات المختلفة لخفض التكلفة[11]. وعرف نظام التكلفة المستهدفة ايضا بانه نظام يركز على تكإليف المنتج عند الاخذ بمفهوم دورة حياة المنتج فان التكلفة المستهدفة سوف يتم اعدادها لتشمل التكإليف التي تحدث لكل المنتجين والمستهلكين طالما ان كل من النوعين من التكإليف له صلة وثيقة بالنجاح التنافسي للمنتج[12] .

مزايا تطبيق نظام التكلفة المستهدفة :

هناك العديد من المزايا التي يمكن ان تعود على المنشاة من وراء تطبيق نظام التكلفة المستهدفة ومن هذه المزايا ما يلي:

نظام التكلفة المستهدفة يساهم في الادارة الاستراتيجية الارباح المستقبلية.

يعد نظام التكلفة اداة وادارة التكلفة والربحية في ان واحد .

يؤدي اتباع نظام التكلفة المستهدفة الى تقديم منتجات أو خدمات مرغوبة من قبل العملاء وسعر يمكن تحمله وفى ذات الوقت تكون المنتجات أو الخدمات محققة الاهداف الربحية .

يعمل نظام التكلفة المستهدفة على تخفيض التكإليف قبل حدوثها الى اثناء مرحلة التصميم لصعوبة أهيمته خاصة في ضوء دورة حياة المنتج.

لا يقتصر دور المحاسب الاداري في ظل نظام التكلفة المستهدفة على محدد قياس انشطة الاعمال والتقرير عنها ليشرك مع فرق العمل في مبادرات تصميم وتطوير وتنفيذ المنتجات[13].

الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التكلفة المستهدفة :

على الرغم من أهمية نظام التكلفة المستهدفة الى ان وضع هذا النظام قيد التنفيذ الفعلي يواجه بعض الصعوبات التي ينبغي ان تكون الادارة على علم مسبق بها حتي تتمكن من تخيلها ومن هذه الصعوبات ما يلي:

الصراع التنظيمي حيث ان اختلاف الاهداف الى يسعي الى تحقيقها كل قسم قد تؤدي الى صعوبة نجاح التكلفة المستهدفة مالم يتم التنسيق بين الاهداف .

يتطلب مدخل التكلفة المستهدفة العديد من التغيرات التنظيمية عبر المناطق الوظيفية المختلفة .

تحتاج انشطة التكإليف المستهدفة الى ساعات عمل طويلة وفى نفس الوقت يجب ان تكون فترات تطوير المنتج قصيرة وهذا يؤدي الى الضغط على فرق العمل .

التزام المديرين بنظام عمل الشركة والاجراءات الروتينية وتمكنهم بالمفاهيم التقليدية ومحاربة التغيير وكراهية تحمل المسئولية .

يصعب تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في بعض الصناعات مثل صناعة الادوية حيث تكون محكومة بعوامل طبيعية صحية واخري قانونية[14].

اسلوب التكلفة على اساس النشاط (ABC):

نتيجة لقصور نظم التكإليف التقليدية في تحقيق وتوزيع التكإليف فير المباشرة وتطور مجالات توزيع وتخصيص الموارد المتاحة ومن ثم دعم اتخاذ القرارات الادارية ، بدأت الجهود في الدراسة عن بديل الانظمة التكإليف التقليدية في عقد الستينات من القرن العشرين حيث قدم العديد من الناحيتين في مجال المحاسبة الادارية مشاريع حلول بمشكلة توزيع التكإليف الاضافية الا ان جميع المساهمات تعرضت لانتقادات على خلفية كونها نماذج رياضية فرضية وفير عملية وكاتجاه جديد في المحاسبة للتعامل مع هذه المشكلة ، حيث ركز الباحثون في الدراسة بما يجب ان يكون وما لا يجب على الشركات عمله في توزيع التكإليف وكذلك تحليل العوامل والاسباب التي تحقق ولاء سلوك ادارات الشركات عند القيام بذلك حيث يخص (Zimmermen) في عام 1969م الى ان الدوافع وراء قيام الشركات الكبيرة بتوزيع التكإليف هو التقليل من التكإليف الناتجة عن ظاهرة فصل الادارة عن الملكية فى الشركات الكبيرة (وما يعرف بتكإليف الوكالة لكن هذا المدخل لم يتطور الى حل مقنع لمشكلة توزيع التكإليف بدلاً عن الانظمة التقليدية السائدة) استمر الامر حتي عام 1981م حيث قدم نظام جديد للتوزيع والذي اصبح يعرف فيما بعد بأسلوب التكإليف على اساس النشاط، وبسبب ما يتضح به هذا الاسلوب من مزايا مقارنة مع الانظمة التقليدية خاصة في مجال توفير البيانات الملائمة لاتخاذ القرارات التشطيبية والاستراتيجية لاقي قبولاً من والاداريين على حد سواء وبدأ يتيح استخدامه في الشركات الكبرى في روسيا وامريكيا – يركز اسلوب (ABC) على الانشطة كمحاور تكلفة رئيسية بدلاً عن المركز حيث يستخدم تكإليف تلك الانشطة كأساس لتخيض التكإليف على محاور التكلفة الأخرى كالمنتجات والخدمات والعملاء[15].

مزايا استخدام اسلوب التكلفة على اساس النشاط :

يوفر اسلوب التكلفة على اساس النشاط معلومات دقيقة عن الكيفية والتي تستخدم لها الموارد المرتبطة بالأنشطة ومن خلال دفة هذه المعلومات تحقق مجموعة من المزايا تشكل في الاتي:

تحديد علاقة التكإليف بالأفراد وبالتإلى مسؤولياتهم تجاه اسإلب استخدام الموارد المتاحة لم ، ويساعد ذلك الادارة على توجيه اسلوب الرقابة لتحقيق هذه الكفاية في الاداء.

يعتبر مدخل التكإليف على اساس الانشطة مدخلا فعالا لتصميم الاداء على اساس القيمة المضافة وبالتإلى التعرف على جدولة كل نشاط .

تحديد الناتج الامثل للمنتجات والعملاء حيث يساعد الادارة على فهم افضل للطريقة الطى يتم بها توحيد الارباح وبالتإلى التخلص من المنتجات والعملاء الاقل ربحية .

تحديد الانشطة الاكثر ارتباط بالتكإليف ومن ثم انهاء الانشطة عديمة المنطقة مما ينتج فرصة ادارة لإعادة توزيع الموارد بصورة افضل.

يعمل على قياس الاداء بفاعلية وبصورة ادق وتحديد مواطن الاسراف وكذلك يمثل آلية للرقابة على التكإليف وادارتها على المدي الطويل ايضاً وذلك من خلال التركيز على مسببات التكلفة .

يوفر بيانات تكلفة اكثر دقة وملائمة للوحدة المنتجة او السلطة المقدمة وبالتإلى زيادة القدرة التنافسية للمنشاة[16] .

الصعوبات التي تواجه اسلوب التكلفة على اساس النشاط :

على الرغم من المزايا التي يتشجع بعا اسلوب التكلفة على اساس النشاط المتمثلة في توفير معلومات تنص بالدقة تساعد الادارة في اتخاذ قراراتها وتخطيط ورقابة التكإليف. الا ان هناك بعض الصعوبات التي قد تتعرض تطبيق النظام وأهمها:

ان كفاءة استخدام نظام محاسبة التكإليف على اساس النشاط يعتمد بصفة رئيسية على الاختصار السليم لمسببات التكلفة وذلك ليس بالأمر السهل ومن الصندوق تحديد افضل مسبب التكلفة النشاط ودراسة الاثار السلوكية لهما.

يتطلب تطبيق التكلفة على اساس النشاط لتكلفة مرتفعة وجهد كبير ما يجعل الكثير من المنشاة الصناعية تتردد في استخدامه .

صعوبة التطبيق واختصار مسببات التكلفة الامر الذي يتطلب الاستعانة بخيرات خارجية متخصصة واعادة تدريب الكادر المحاسبي .

في بعض المنشاة ثبت ان تطبيق هذا النظام ليس في جميع الاحوال ذو فائدة تفوق تكلفة التطبيق فقد يثبن انه كلما اتجه حجم المنشاة الى الصفر مثل منشآت الانتاج الفوري حيث تتعدد الطلبيات مع صغر حجم الطلبيات فان تجميع البيانات اللازمة للحصول على معلومات التكلفة حيث الانشطة يعتبر مكلفا للغاية مما يتعارض مع هدف تلك المنشآت التي تسفي بتخفيض التكلفة وهو ما دفع البعض الى اعتباره قصوراً في تطبيقه[17].

مما تقدم تري الباحثة انه احيانا قد تحدث اخطاء في تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط ليس لنقص في النظام تعنيه فقد تكون المعلومات صحيحة ولكن الادارة قد تستخدمها بشكل خاطئ أولاً تستخدمها أصلاً.

ام الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها هذا الاسلوب في التحلي عن مفهوم الوحدة المنتجة كمركز للتجميع عناصر التكإليف غير متجانسة والتعامل المباشر مع السبب الحقيقي والفعلي لكل عنصر تكلفة . اضافة الى هنا الاسلوب في الاجل الطويل يحقق منافع عديدة وخصوصاً في مجال الرقابة التكإلفية وتحسب الاداء الاداري وفتح مجالات والدقة لتخفيض التكلفة حيث يساعد على تحديد وتحصيل التكإليف على اساس الانشطة المسببة لها بدلاً عن تحملها هذه الاقساط والوظائف، كما تعمل على توفير البيانات اللازمة لقياس تكإليف الجودة الشاملة بطريقة اكثر دقة من خلال تحديد مسببات هذه التكلفة لأي نشاط او عملية انتاجية مما يساعد المنتج ، وكذلك تطبيق هذا الاسلوب يتطلب اجراء تغيير اداري شامل .

أسلوب إدارة الجودة الشاملة :

يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف الى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة. وهي فلسفة مجموعة من المبادئ المرشدة التي تعد كأساس للتحسين

المستمر في أداء المنظمة وهي أيضاً تطبيق لأسإلب كمية وجهود شاملة للمنظمة تسعى الى تهيأت وابتكار مناخ يقوم فيه العاملين بتحسين مستمر لقدراتهم من أجل تحسين جميع العمليات المنفذة وتحسين الدرجة التي تفي بها مخرجات المنظمة احتياجات العميل الحإلة والمستقبلية. فالجودة الشاملة تعمل على تحقيق تكامل الأسإلب الإدارية والأدوات الفنية وجهود التحسين المبذولة من أجل التركيز على التحسين المستمر للأداء[18].

عرفت (بأنها أسلوب إداري يضمن تقديم قيمة للعميل الداخلي والخارجي من خلال تحسين وتطوير مستمرين للعمليات الإدارية بشكل صحيح من أول مرة وفي كل مرة بالاعتماد على احتياجات ومتطلبات العميل[19].

قد عرفت: (بأنها ذلك النظام الذي يهدف الى تخفيض تكإلف الجودة الشاملة. وهذا يستلزم ضرورة التحسين المستمر في جودة الخدمات التي يطلبها العملاء، وإن تحليل سلوك كل مجموعة من التكإلف لكي تساعد الإدارة على التمييز بين الانحرافات في التكإلف الناتجة من التغييرات في مخرجات خطوط الحزمة والانحرافات التي قد تنتج من التغييرات في وحدات الحزمة المعنية التي تم انتاجها وبناءً على ذلك فإنه يمكن تحليل هذه التكإلف) [20].

كما عرفت بأنها (هي ثقافة تتبناها الإدارة العليا في المنظمة وتنشرها لجميع العاملين في المنظمة من أجل الارتقاء لتحقيق توقعات لجودة سلعتها وخدماتها والعمليات داخل المنظمة من أجل تحقيق رغبات الزبون وتلبية متطلباته) [21].

من خلال ما تقدم من تعريفات لمفهوم أسلوب إدارة الجودة الشاملة يرى الباحث بأنها نظام إداري متطور يتكامل فيه جهود المدراء والموظفين بهدف تقديم خدمة أو منتج للعملاء بشكل جيد مع مراعاة جودة الخدمات والمنتجات والعمل على المحافظة عليها والسعي الى التحسين المستمر. بأقل كلفة ممكنة.

أهداف أسلوب إدارة الجودة الشاملة (TQM):

يهدف أسلوب إدارة الجودة الشاملة لتحقيق الأهداف الآتية:

يسعى الى التحسين والتطوير المستمرين لتحقيق رغبات وطلبات العملاء المتجددة والمتطورة في الوقت المناسب على أساس أن هنالك علاقة طردية بين تلبية رغبات العملاء وتحقيق أهداف المنظمة وربحية المشروع.

يحقق التميز للمشروع من ناحية التكلفة والدقة في التسليم والمرونة في التشغيل والتحسين المستمر في العمليات الصناعية والاعتماد بدرجة كبيرة على استخدام تكنولوجيا التصنيع الحديثة، والعمل على تخفيض الوحدات التالفة أو المعنية من الانتاج والعمل على منع حدوثها بدلاً من محاولة اكتشافها بعد حدوثها وفي نفس الوقت العمل على التقييم المستمر لكافة الأنشطة والعمليات.

نظام جيد للرقابة والحوافز مع ضرورة الاهتمام بخدمات ما بعد البيع[22].

من خلال ما تقدم من أهداف لأسلوب إدارة الجودة الشاملة ترى الباحثة بأن نظام الجودة الشاملة يهدف الى تجويد المخرجات (المنتجات) لدى المنشأة مع ابتكار التحسين المستمر داخلها بما يحقق رغبات العملاء والمنشأة.

مزايا أسلوب إدارة الجودة الشاملة (TQM):

يحقق أسلوب إدارة الجودة الشاملة العديد من المزايا وأهمها ما يلي:

توفير الجهد والمال والوقت وتفادي التأثيرات البيئية.

حسن استثمار الموارد المتاحة للشركة.

أداء العمل بكفاءة عإلة وفقاً للمعدات والمعايير المطلوبة.

توفير السلعة والخدمة للعملاء بأفضل درجة وأقل تكلفة.

تجديد الثقة بين المنظمة والعملاء وبين العاملين داخل المنظمة من خلال استمرار تقديم مستوى متميز من الخدمة أو المنتج.

إنجاز العمل بطريقة تتلافى الأخطاء وتقلل من الجهد الضائع وتحافظ على سمة المنظمة من خلال ما تقدم من مزايا لأسلوب إدارة الجودة الشاملة[23].

تري الباحثة أن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يؤدي الى ربط متكامل بين إدارة الجودة المنشأة والموظفين لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية لها، من أجل تقدم منتجات وخدمات متميزة للعملاء.

عيوب أسلوب إدارة الجودة الشاملة (TQM):

تتمثل أهم عيوب أسلوب إدارة الجودة الشاملة (TQM) فيما يلي:

عدم وجود نظام فعال للاتصالات والتغذية العكسية.

التأخير في إيصال المعلومات عن الإنجاز التي يحققها العاملون في الوقت المناسب.

عدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال.

الاعتقاد الخاطئ لدى بعض العاملين وخاصة القدامى منهم لعدم حاجتهم الى التدريب.

مقاومة التغيير لدى بعض العاملين بسبب الخوف من تأثيرات التغير عليهم أو غير ذلك من الأسباب[24].

من خلال ما تقدم من عيوب لأسلوب إدارة الجودة الشاملة يرى الباحث عيباً آخر في تكإلف التطبيق عإلة لأنه يحتاج الى تدريب العاملين داخل المنشأة.

أسلوب بطاقة الأداء المتوازن (BSC) :

عرف مدخل الأداء المتوازن على أنه نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بموجبه ترجمة استراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات اجرائية واضحة[25].

كما عرف مدخل الأداء المتوازن على أنه (مفهوم يساعد على ترجمة استراتيجية المنظمة الى عمل فلي من خلال التعرف على رؤي المنظمة واستراتيجيتها وتحديد الأهداف التشغيلية التي تساعد على النجاح ثم وضع المقاييس المناسبة لوضع الأداء[26] . وتم تعريف هذا المدخل على أنه اطار متكامل لقياس الأداء الاستراتيجي يتكون من مجموعة من المقاييس المإلة وفير المإلة التي تتلاءم مع أهداف واستراتيجيات الوحدات الفرعية في المنظمة (الأقسام) وترتبط هذه المقاييس ببعضها البعض بعلاقة السبب والنتيجة وهذه العلاقة هي التي تعمل على النتائج المإلة في الأجل القصير، وعرف (Kerin devineftal) مدخل

الأداء المتوازن على أنه تقرير شامل عن الأداء باستخدام كلا من المقاييس المالية وغير المالية وذلك لمساعدة المنظمة في الارتقاء بأدائها وتنفذ استراتيجياتها[27].

ترى الباحثة أنه من خلال التعاريف السابقة أن بطاقة الأداء المتوازن على أنها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق أهدافها وسياستها ومن ثم تقييم هذه الأهداف من خلال المحاور الأربعة التي تدور حولها وهي العملاء، والعمليات، والمحور المالي، ومحور التعليم والنمو.

أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

تعد بطاقة القياس المتوازن مفهوم جديد يترجم مهمة ادارة المنظمة واستراتيجيتها الى مجموعة من اجراءات الأداء والتي تمثل اطار عمل تطبيق استراتيجيتها تعتبر هذه البطاقة أداة تقييم فضلاً عن كونها أداء استراتيجية لكونها تعتمد أربعة مناظير لتقييم أداء المنظمة بدلاً من التركيز على المنظور المالي فقط مع أهميته إلا انه غير كافي لتكوين الصورة الشاملة في المنظمة إذا أصبح من المعروف بأن المقاييس التقليدية التي تركز على المنظور المالي غير كافية لبيئة الاعمال المعاصرة وهي تعمل بمثابة حجر الأساس للنجاح المالئ والمستقبلي للمنظمة عكس المقاييس المالية التي تعبر عما حدث في الماضي ولا تشير لكيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء في المستقبل، كما أن نظم تقويم الأداء التقليدية، والتي لم تكن تساعد في تقويم الأداء بشكل فعال في بيئة عصر المعلومات وفشل نظام تقارير المحاسبة الادارية في توفير المعلومات الضرورية في تحسين الأداء المستقبلي للمنظمة وعدم توافر القليل من المعلومات حول كيفية تحقيق النمو في المنظمة وزيادة معدلات نمو حصر المولين ومعدلات الالتزام الطولي أدى الى الدراسة عن مقاييس ومؤشرات بديلة لتقويم الأداء. فكانت بطاقة قياس الأداء المتوازن التي ابتكرها كابلان ونورتن من أفضل نماذج تقييم الأداء في العصر الحديث. إذ أنها تمكن من ربط استراتيجية المنظمة البعيدة مع نشاطاتها القريبة المدى – وتمكن أيضاً من تشخيص وتحديد صوراً عملية في مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها المنظمة لتحقيق أهداف المستهلك والمنظمة. وبطاقة القياس المتوازن ليس مجرد نظاماً شاملاً لتقويم الأداء بل امتدت وظيفتها الى تحويل الأهداف الاستراتيجية الى مقاييس مالية وغير مالية متماسكة. وحالها أصبحت في الوقت الحاضر نظاماً ادارياً يسعى الى زيادة التناغم الاداري لدى العاملين وبناء معارف تنظيمية تساعدهم في تحسين قراراتهم في اختراق عوامل النجاح في مختلف المجالات وتطبيقاتها على نشاط المنظمة، كذلك المساعدة على التركيز ما الذي يجب علمه لزيادة تقدم الأداء وتعمل لمظلة التنويع المنفصل لبرامج المنظمة مثل الجودة واعادة التصميم وخدمة الزبون. ومن الضروري ان تقيس المنظمات نتائج أعمالها حتى لو لم تحصل من خلال هذه النتائج على عائد أو مكافأة لأن المعلومات التي يتم لحصول عليها تحول أداء المنظمة الى الأحسن. حيث أن عدم قدرة المنظمة على قياس نشاطها يؤدي الى عدم امكانية الرقابية عليها وبالتالي لا يمكن ادارته ما يمكن قياسه يمكن ادارته[28].

مزايا استخدام بطاقة الاداء المتوازن:

تعد بطاقة الاداء المتوازن من أهم أنظمة قياس الاداء التي تم تطويرها حديثاً، وسعى هذا المقياس الى توحيد أربعة أبعاد مختلفة لقياس الاداء ذلك لتفادي التركيز على بعد واحد على حساب الابعاد الأخرى. فهو لم يتجاهل اسالب القياس المالية التي تعم المساهمين كما أنه اخذ بالاعتبار اسالب القياس غير المالية

والتي تعم العملاء والعمليات الداخلية والتحسين والنمو والتعليم والابتكار، وقد أوضحت خبرة كثيرة من المؤسسات المالة التي طبقت نموذج مقياس بطاقة الأداء المتوازن. قد حقق العديد من المزايا للإدارة منها اطاراً شاملاً لترجمة الاهداف الاستراتيجية الى:

تقديم بطاقة الاداء المتوازن اطاراً شاملاً لترجمة الاهداف الاستراتيجية الى مجموعة متكاملة من المقاييس التي تنعكس في صورة مقياس اداء الاستراتيجية.

تعمل بطاقة الاداء المتوازن على اشباع عدة احتياجات ادارية لأنه يجمع في تقرير واحد اجراءات عديدة من الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات المالة على سبيل المثال تلبية احتياجات العملاء، تخفيض زمن الوفاء باحتياجات العملاء، تخفيض الزمن اللازم لإدخال منتجات جديدة.

تترجم بطاقة الاداء المتوازن رؤية المؤسسات المالة استراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مقاييس الاداء تمثل كلاً من مقاييس المخرجات ومحركات أداء هذه المخرجات ويؤدي الربط بين المخرجات الى مساعدة المديرين في توجيه بطاقات القرارات والمعلومات تجاه تحقيق أهداف المؤسسات المالة في الأجل الطويل.

تمد بطاقة الاداء المتوازن الادارة بصورة شاملة عن عمليات المؤسسات المالة .

تمكن بطاقة الأداء المتوازن المؤسسات المالة من ادارة متطلبات الاطراف ذات العلاقة (المساهمين، العملاء، الموظفون، العمليات التشغيلية).

تساعد بطاقة الاداء المتوازن على الادارة الفعالة للموارد البشرية من خلال تحضير الموظفون على أساس الاداء.

تعمل بطاقة الاداء المتوازن وتحسن طريقة تدفق المعلومات وتوصيل وفهم اهداف العمل لكل مستويات المنظمة.

تحسن بطاقة الاداء المتوازن الانظمة التقليدية للرقابة والمحاسبة بإدخال الحقائق فير المالة والأكثر نوعية[29].

ترى الباحثة ان بطاقة الأداء المتوازن تتميز بوجود نموذج رباعي الأبعاد فهو يتطلب أربعة منظورات هي منظور الأداء المالي ومنظور العلاقات العامة مع العملاء ومنظور عمليات التشغيل ومنظور التعلم والنمو، كما يستند مقياس الأداء المالي على المزيج من المؤشرات المالة وغير المالة وذلك بهدف معرفة التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

صعوبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

هناك الكثير من المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازنة وهي على النحو التالي:

1. نقص المعرفة عن بطاقة الأداء المتوازنة في قياس الأداء أو عدم المعرفة بمزايا هذا النموذج.
2. يحتاج إعداد نموذج بطاقة الأداء المتوازنة الى رؤية مشتركة لاستراتيجية متفق عليها لذلك قد لا تكون هنالك رؤية معينة متفق عليها او إذا اتفق عليها قد تكون واضحة لكل المستويات الإدارية.
3. على الإدارة أن تحدد الأهداف الثانوية التي تمثل موجهات للأداء وفقاً للأهداف الأساسية.
4. نقص الموظفين المؤهلين القادرين على التعامل مع نظام بطاقة الأداء المتوازنة مما يؤدي بالنهاية الى مقاومة تطبيق هذا النظام وتتكون لدى الموظفين اتجاهات سلبية تجاه استخدام

بطاقة الأداء المتوازنة وخاصة أنهم لا يدركون أهداف واضحة لها وعملية وضع الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل.

5. عدم وجود مقياس مهم لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ وبالتإلى فإن عدم وجود مقاييس لقياس متغير ما يؤدي الى عدم قدرة الإدارة على توجيه أدائه[30].

ترى الباحثة ان صعوبات قياس الأداء يعرض عملية قياس الأداء الى صعوبات وأخطاء تقع فيها المنظمة والعاملين على عملية القياس ويجب على المنظمة أن لا ترى أياً من هذا المدى (المإلة والتشغيلية) بالمدى البعيد. كرضى العملاء والعاملين والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمة وهذا بسبب قصر نظر الإدارة والاعتماد في اتخاذ القرارات على الخبرة والتجارب السابقة وعدم الاعتماد على البيانات الموثوقة ومن أن المنظمة تعتمد على كم كبير من البيانات والمعلومات فإن الاعتماد على عدد قليل يؤدي الى التقصير في اتخاذ القرارات وبالتإلى فالأفضل هو الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة والتي تحتاجها المنظمة فقط.

مفهوم الأداء:

هو الفعل والعمل يقال أدى العمل إذا قضاه وأنجزه وأدى الشيء: قام به ، أدى الدين: قضاه ، وأدى الصلاة أي قام بها لوقتها وأدى الشهادة: أدلى بها ، أدى إليه الشيء أوصله إليه وهنالك من قال بأنه الفعل والعمل ، يقال أدى العمل إذا قضاه وعمله[31] .

الأداء هو التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول في ذلك التنفيذ ومنهم من قال "يقصد بمفهوم الأداء المخرجات والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها[32].

مفهوم الأداء في الإصلاح عرفه أحد الكتاب بأنه: التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول في ذلك التنفيذ ، ومن ذلك يتضح أن مفهوم تقويم الأداء هو تقويم النتائج للحكم على نشاط المنشأة عن طريق قياس النجاح الذي حققه في سبيل بلوغ أهدافها ، مع تشخيص أسباب القصور ومعالجتها لذا فهو يمثل حلقة من سلسة حلقات العملية الإدارية . وبذلك فإن تقويم الأداء هو المراجعة الدورية لعمليات المنشأة بغرض التأكد من أنها تسير وفقاً لما يحقق الأهداف . وبهذا فإن تقويم الأداء يعتبر جزءاً من نظام الرقابة المإلة للمنشأة[33].

عرف أيضاً بأنه انعكاس للطريقة التي تم عليها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[34].

مفهوم التقويم:

التقويم في اللغة يعني إزالة الاعوجاج ، يقال قوم الشيء أي أزال اعوجاجه والشيء القويم هو الشيء المعتدل وقوم المعوج عدله وأزاله عوجه ، وقومه ، عدله فهو قويم وقوم السلعة سعرها وثمنها[35].

التقويم يقال أقمت الشيء ، قومته . بمعنى استقام والاستقامة اعتدال الشيء واستواءه. التقويم في اللغة أصلها قوم وتعني المحافظة والإصلاح ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ ﴾[36] .

التقويم في اللغة يقال تقويماً: أي أن الشيء اعتدل وزال عوجه ، وتقويم النقود إعادتها إلى قيمتها وتثبيتها[37].

التقويم هو الحكم على القيمة وتثمينها ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، قومه شيء من ثمنه ثم إخراج زكاة[38].

التقويم هو تقويم الأزمة وحسابات الأوقات وما يتعلق بها ، وتقويم البلدان: بيان طولها وعرضها وإخراج أرضيها وتقويم النقود في الاقتصاد وإعادتها إلى قيمتها الأصلية وتثبيتها[39].

عرفه البعض بأنه: الحكم على كفاءة الوحدة الاقتصادية لمقارنة فعليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة تمهيداً لتشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل ، ليتثنى عندها اقتراح الإجراءات العلاجية اللازمة لتلافي نواحي الخلل في أداء تلك الوحدة وتنمية وتطوير فاعلية أوجه النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها[40]. وعرف أحد الكتاب التقويم بأنه: فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخداما الموارد البشرية . والمادية يعمد في التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد وباستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها[41].

أهمية تقويم الأداء:

ظهرت أهمية تقويم الأداء نتيجة لإتباع الدولة أسلوب التخطيط الشامل بغرض الاستفادة من الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية والمتاحة للتحقق من استغلالها على الوجه الأمثل في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفي أواخر سنة 1962م صممت بعض المؤسسات العامة أنواعاً من تقارير النشاط بالنسبة للشركات التابعة لها فعلى سبيل المثال فرضت المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية على الشركات التابعة لها تقديم تقرير من جزئيين:

التقرير الاقتصادي: ويتضمن بيانات عامة عن الشركة والإنتاج والعمالة والتسويق والاستثمار والقيمة المضافة والمشاكل التي تواجهها الوحدة الاقتصادية ومقترحات حلها.

التقرير المالي: ويتضمن بيانات عامة عن أوجه الاستثمار ومصادر التمويل ونتائج المركز المالي والحسابات الختامية ومجلس الإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات ، ثم تتابعت بعد ذلك المحاولات لتقييم نظام موحد لتقييم الأداء بالنسبة لمشروعات القطاع العام[42]. ويعتبر تقييم الأداء مرحلة مكملة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بالتخطيط ثم بالرقابة . وليس هدفاً في حد ذاته إنما هي وسيلة لتطوير الأداء وترشيد اتخاذ القرارات التي تتكون في مجموعها عملية التخطيط للمستقبل. يبدأ التنفيذ والمتابعة والتقييم ثم التخطيط هكذا حيث أن هذه المراحل تتصل مع بعضها اتصالا مباشراً بحيث لا يمكن تحديد بداية أو نهاية تابعة للعملية الإدارية. أي أن عملية تقويم الأداء ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحسين الأداء وتطويره ، لذا تعتبر تقويم أداء المنشأة ذات أهمية بالغة للعديد من الأطراف خارجية (خارج المنشأة) أو داخلة (داخل المنشأة) وهذا بدوره يجعل تقويم الأداء عملية ذات أبعاد متعددة ومختلفة ، بعضها مالي والآخر غير مالي وبعضها يرتبط بالأجل القصير وبعضها يرتبط بالأجل الطويل. وتتعدد وتتباين هذه الأبعاد بتباين أهمية تقويم الأداء المنشأة بالنسبة لكل طرف من الأطراف التي تتأثر بمبدأ الأداء مدى سير المنشأة في الاتجاه الصحيح نحو النمو والتطور ومدى قدرتها على المنافسة والتقديم ، وتوضيح مجالات التحسين والتنمية كما أن مقاييس الأداء تغير الإدارة في الرقابة وإعادة توجيه الأقسام والإدارات خاصة في الأجل

القصير. حيث أن القياس الجيد يعتبر ضرورياً للإدارة الجيدة كل ذلك على ضوء معرفة مواطن الضعف والقوة في الأداء وعلى ضوء مقابلة الأداء بالاستراتيجيات وبأهداف والتطوير المستمر. وبالنسبة للعاملين في المستويات تعتبر نتائج تقويم الأداء الدليل الذي على أساسه يتحدد الحافز سواء كان إيجابياً (ثواب) أو سلبياً (عقاب) ، وعلى أساس هذه النتائج يتصرف كل مسؤول على أدائه . مدى تطابقه مع المخطط والبرامج مما يحفز على تنمية الرقابة الذاتية لديه ، والتي تعتبر أهم أنواع الرقابة في مجال تحسين وتطوير الأداء، أما بالنسبة للأطراف الخارجية من مساهمين ومستثمرين وعملاء وأجهزة حكومية وغيرهم فإن تقويم الأداء تعتبر مطلباً هاماً لأنها توضح لهم مدى مناسبة العائد المحقق وكذلك المتوقع لتحقيق طموحاتهم ، كما ترشدهم في مجال قياس قيمة المنشأة ومدى تقديمها بما يرشد قراراتهم في التعامل معها كذلك فإن تقويم الأداء في المنشأة ككل يعطي صورة عن مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل نطاق مسؤوليتها . وهذا بدوره يساعد في ترشيد الخطط وتوجيه الموارد على المستوى القومي[43].

يتضح مما سبق أن تعدد الأطراف التي تتأثر بإدارة المنشأة وكذلك تعدد وتباين أهداف ورغبات هذه الأطراف يتطلب ضرورة تنوع وتجدد مقاييس الأداء وضرورة اتصافها بالشمول والتوازن في وقت واحد، بصورة يمكن من تلبية احتياجات هذه الأطراف المختلفة ، ليس ذلك فحسب بل يتعدى ذلك إلى ضرورة أن تتصف عليه تقويم الأداء بالحركية والاستمرارية بما يحقق النمو والتطور المستمر.

أهداف تقويم الأداء :

هنالك أهداف عديدة تسعى منشآت الأعمال إلى تحقيقها بواسطة تقويم الأداء منها ما هو من منظور المنشأة وما هو من منظور الموظف ، وبذلك فإن التقييم يتمثل التإلى:

تزود الإدارة بالبيانات اللازمة والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل بالنسبة للمنشأة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة. وضع معايير لتقويم فعالية قرارات الاختيار والتعيين والتدريب والتطوير للعاملين بما في ذلك تناسب المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

تعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط .

يؤدي تقويم الأداء إلى الكشف عن الانحرافات المختلفة التي يمكن أن تحدث في مجال التنفيذ العملي.

يساعد المنشأة في تنفيذ وظائف إدارتها بناء على ما تحمل عليه من معلومات ، والتعرف على نتائج أعمالها وأداء إدارتها والعوامل المؤثرة على النتائج.

يساعد تقويم الأداء على توافر الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات في القطاعات المختلفة ، بحيث تستطيع المستويات العليا أن تعرف على وجه التحديد مدى التقدم في تنفيذ مشروعات الخطة الاقتصادية.

قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها ، على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها.

عملية تقويم الأداء توفر أساساً موضوعياً لنظام سليم للحوافز والمكافآت التشجيعية حتى تكون هناك دافع قوي ماي ومعنوي يدفع الأفراد إلى العمل الناجح.

تساعد نتائج تقويم الأداء على حسن تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وذلك

من خلال تقويم أداء كل فرد ، ومعرفة قدرته ومؤهلاته مما يؤدي إلى الارتقاء بالكفاءة الوظيفية.

مساعدة الإدارة في توجيه انتباهها إلى نقاط الضعف والقصور في أداء مراكز المسئولية والعاملين ودراستها والخروج بحلول جذرية تساعد في التغلب على تلك الظروف والصعاب عن طريق نظام دقيق وسليم للمساءلة.

تقويم مدى الكفاءة والفعالية والتوفير في إدارة الوحدة الاقتصادية وفقاً للأساليب الحديثة "نظام المساءلة" والنتائج التي تم تحقيقها من الوحدة الاقتصادية.

يساعد تقويم الأداء على تقديم بيانات مالية دقيقة للمشترين بالإضافة إلى إنها تساعد في رسم السياسات المالية للقطاع . وله أثر نتائج التحليل المالي كالتحكم في السيولة والوقوف على حجم راس المال واستخراج المؤشرات.

يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بقية تحقيق أهدافها، أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.

يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو عن الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في المنشأة مدة لأخرى مكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة.

يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يرفع المنشأة لتحسين أدائها.

يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها[44] .

طرق واسالیب تقويم الأداء بازل:

تأسست لجنة بازل عام 1964م من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة بجيكا – كندا –فرنسا –المانيا الاتحادية –ايطاليا –إلبابان – هولندا –السويد –المملكة المتحدة بالإضافة إلى سويسرا ولكسمبورج وذلك من اجل صياغة انظمة مصرفية وممارسات رقابية مقرها مدينة (بازل) في سويسرا حيث مقر تلك التويات الدولية وذلك برئاسة كوك Cooke في مصرف انجلترا وقد استمرت هذه اللجنة اسمها من اسم المدينة السويسرية فسميت لجنة بازل واحياننا تسمي باسم رئيسها كوك بتاريخ 1987/12/7 عقد محافظو البنوك المركزية للدول النامية عشر المذكورة اجتماعاتهم في بازل للنظر في التقرير الاول الذي رفعته اللجنة لهم والذي استهدف لتحقيق التوافق في الانظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية راس المال ومعاييرها وبتاريخ 1987/12/15م اقر المحافظون التقرير المذكور وتمت التوصية بتوزيع ذلك التقرير على الدول الاعضاء في المجموعة وغيرها كي تدرس البنوك والاتحادات المصرفية وذلك خلال مدة ستة اشهر على سبيل الاستشارة والتعرف على أراءها. واقرت اللجنة معيار كفاية راس المال عام 1988م ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا وعالميا لدعاية على مكانة البنك المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك[45] .

معيار كفاية راس المال وفقا لبازل (1):

توصلت لجنة بازل بعد دراسات مستفيضة إلى صياغة معيار كفاية راس المال الذي ينهي إلى ان تصل نسبة راس المال الاساسي إلى مجموع الاصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % ضوء هذا المعيار اصبح من المتعارف علية ان تقييم البنوك. في مجال التعاملات الدولية يرتبط بمدي استيعابها على الحد الأدنى لهذا المعيار و قد انطوت اتفاقية بازل 1998 م على العديد من الجوانب ويمكن توضيحها كالتإلى :

التركيز على المخاطر الائتمانية حيث تقرف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا للمخاطر الائتمانية Credit risk اساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حدها لم يمثل معيار كفاية راس المال كما جاء في الاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الاوراق المإلة .

تعميق الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها حيث تركز الاهتمام على نوعية الاصول ومستوي المخصصات التي يجب تكوينها للأصول والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن لعضو ان يفوق معيار كفاية راس المال لبنك من البنوك الحدي الأدنى المقدر بينها لا يتوفر لدية المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كافية المخصصات اولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق كفاية راس المال.

تقييم دول العالم إلى اي مجموعتين من حيث وزن المخاطر الائتمانية وطبقا لهذه النظرة تقيم دول العالم إلى مجموعتين من الدول:

(ا) مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

وهي مجموعة الدول التي رات اللجنة انه يمكن اذا لابد اعفاءات لديونها لأكثر من سنة فان وزن المخاطر عن الوزن المخصص لباقي الدول وبالتإلى ينظر إلى هذه الدول على انها ذات مخاطر اقل من باقي دول العالم . وتهتم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات قرضية خاصة بشرط استبعاد اي دوله من هذه المجموعة لمده خمس سنوات اذا ما قامت بعادة جدولة الدين العام الخارجي لها ومعني ذلك ان هذا الشرط بزيادة او انخفاض عدد هذه الدول والتي تكونت خإلا من بلجيكا -كندا -فرنسا- المانيا – ايطإلا – إلابان – لوكسمبرج – هولندا – السويد- سويسرا- المملكة المتحدة -امريكا- ايسلندا – ايرلندا – اسبانيا – استرإليا – البرتقال – إليونان .

(ب) مجموعة الدول الأخرى في العالم: وهي تهتم باقي دول العالم وينظر إلى هذه الدول على انها ذات مخاطر اعلي من دول المجموعة الأخرى وبالتإلى لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في اوزان المخاطر المقررة لمجموعةOECD والدول ذات الترتيبات الخاصة مع صن وق النقد الدول .

تحديد طرق القياس لجنة بازل:

حيث اشاره التعديلات الاخيرة الخاصة للجنة بازل إلى صندوق اضافة شريحة ثالثة لراس المال تتمثل في القروض السائدة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بها قبل

التعديلات وهي حقوق المساهمين وعناصر اخري منها القروض السائدة بشروط معينة والقروض سواء في الشريحة الثانية والثالثة نعني هنا سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد اعلي من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض خزائنها إلى خسائر التي قد يحققها البنك اي تغترب في طبيعتها في حالة الخسائر إلى حقوق المساهمين بالبنك، ومن ناحية اخري تضمنت مقترحات اللجنة طرق احصائية لعملية حساب راس المال منها ما تتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات على مستوي كبير ومن هذه الطرق ما يسمي بمقياس ادارة مخاطر التعامل مع عقود المشتقات بالإضافة إلى بعض المقاييس والنوعية والنمطية في هذا المجال والتي يمكن ايضاحها على النحو التإلى:

1 / نماذج قياس القيمة للمخاطر:

حيث تضم هذه الطريقة لتقدير المخاطر المحتملة في صافي المراكز المفتوحة اعتماد على التحليل الاحصائي لتقلبات الاسعار المراكز الفعلية وهو ما يؤدي إلى تحديد الخسائر المحتملة بالنسبة للمخاطر وهي مخاطر سعر الفائدة في صافي المراكز المفتوحة بغرض الاتجار وهي مخاطر سعر الصرف في صافي المقترحة او بغرض الاستثمار طويل الاجل . ويري عند التعامل مع نموذج VAR العديد من العوامل لعل من اهمها :

الا تقل فتره متابعه الاسعار المركزية عن سنة .

الا تقل فترة الاحتفاظ بالمركز مفتوحا عشرة ايام على الاقل .

مراعاه معامل ثقة لا تقل عن 99 % يستند على حساب الانحراف المعياري للبيانات الاحصائية المدرجة بالبرنامج وكلما زد مقدار ذلك العامل كلما زادت قيمة راس المال المطلوب .

اجراء اختبارات من فترة لأخري الاختبار دقة والتقديرات اي محاولة تصور ظروف حدوث ازمات ولعل المثال الواضح هو ذلك الذي يوضح ان التقلبات المتوقعة في الاسعار لا يمكن استنتاجها من مجرد التحليل الاحصائي للأسعار الفعلية في الماضي فقط حيث من الممكن ان يتأثر السوق بظروف سياسية مفاجئة وهو ما يقصد مخرجات ونتائج النموذج المطبق اهميتها فاذا كان النموذج والبرنامج مصمم على اساس ان هذا ان الاحتفاظ بالمركز مفتوحا ليوم واحد وحدثت ازمة في السوق فان السيولة ستتأثر وقد ينتظر البنك الاحتفاظ بالمركز لأكثر من يوم وهو يستدعي اعادة التقدير الحساب لمدة احتفاظ اطول مما هو مقدر اصلا في النموذج والبرنامج[46].

2/ المقياس الكمية:

والتي تتلخص في :

ضرورة تقرير نموذج VAR يوميا.

فترة متابعة تقلبات الاسعار سنة على الاقل .

مدة الاحتفاظ بالمركز مفتوحة عشرة ايام .

استخدام معامل ثقة 99 %.

تحديث قاعد البيانات مره كل ثلاثة اشهر على الاقل او عندما تحدث تغيرات هامة في السوق.

قيمة VAR في إلىوم السابق .

في معامل مضاعف يبلغ 3 درجات على ان يضيف البنك الذي يطبق النموذج معامل اضافي اخر

اعتماد على نتائج متابعة لنظام ومدي اتفاق التوقعات مع النتائج الفعلية ويتراوح المعامل الاضافي ما بين صفر درجة واحدة ولا يحتاج ذلك يمكن افتراض القيم التإلة: قيمة VAR في إلوم السابق والتي تعبر عن المأثر المحتملة تبلغ 20 مليون دولار . وبالتإلى يكون التقرير مع اخذ العاملين السابقين في الاعتبار 12×ك معامل مضاف + درجة معامل اضافي =12×4=48 مليون دولار وبالتإلى فان القيمة الاخيرة 48مليون دولار ومن ثم فان البنك يأخذ في الاعتبار القيمة الاولي والبالغة 20مليون دولار ومن ثم فان البنك يأخذ في الاعتبار القيمة الاكبر البالغة 48مليون دولار . ويلاحظ ان كثير من البنوك ايدت ملاحظتها فيما يتعلق بالعامل الخاص بالمضاعف ثلاثة مرات وذلك العامل الاضافي وهو ما جعل اللجنة تعطي مرونة في التطبيق للنماذج الكمية مع الاحتفاظ بمدة الملاحظة لتكون سنة وكذلك على مدي العشرة ايام دوما ستة مرة الاحتفاظ .

ومن صنف تلك القيود ترتب على البنوك تطبيق اسلوب النماذج الداخلية في نهاية عام 1997 مع ذلك يجب على البنك اتخاذ خطوات اضافية لتقويم المخاطر الكامنة في المحفظة المإلة لكل بنك عبر عدد كبير من التحركات العربية المحتملة بتطبيق بعض الاسإلب الاحصائية مثل اختيار المحاكاة وغيرها[1] (عبد الكريم وأبو صلاح، 2007م).

أسإلىب قياس المخاطر المصرفية في معايير بازل 2:

فيما يتعقل بمخاطر الائتمانية فقد اتاحت اتفاقية بازل 2 ثلاثة اسإلب لقياس مخاطر الائتمان هي :

1. الاسلوب المعياري : وهو الذي يعتمد اساسا على اعطاء اوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات – بنوك – شركات) على اساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الاطراف وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد المؤسساتي واقرارها كجهات يمكن على اساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتإلى درجة وزن المخاطر.
2. اسلوب التصنيف الداخلي: وفيه تقوم البنوك بتقرير احتمالات عدم السداد من العملاء وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاه من البنك المركزي .
3. اسلوب التقديم الداخلي المتقدم: وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات اخفاق العميل والخسائر الناتجة من عدم السداد والاجل وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي وقد اضافت اللجنة إلى الاسإلب الثلاثة المذكورة الاسلوب المعياري المبسط الدولي التي توفر بها مؤسسات تقييم خارجي فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد ابقت المقدرات الجديدة على طرق القياس المستخدمة في المقررات الاولي حيث يوجد اسلوبان:

الاسلوب النمطي :

ويعتمد على تقدير مخاطر السوق في محفظة المتاجرة والنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدة حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في اسعار الفائدة ومخاطر تقلبات اسعار الصرف واسعار الاصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة.

اسلوب النماذج الداخلية :

ويعتمد على اسلوب القيمة المعرضة للخطر والذي يمكن اداره المخاطر المتعلقة بالمخاطر داخل البنك من قياس مخاطر السوق بكفاءة تسمل عملية التقدير بحتها للإدارة العليا لأنه يمثل في التقدير لهذه

المخاطر برقم واحد يمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وهذا الاسلوب يمكن ان توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء البرامج به وادخال محفظة المتاجرة داخلة واتباع مقررات بازل من هذا الخصوص من حيث الاحتفاظ ببيانات الاصول) ثم استخدام درجة الثقة 99 % وفترة الاحتفاظ لا تقل عن عشرة ايام والتإلى ينتج حجم مخاطر السوق[47].

الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة إلي قياس الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية ودورها في تقويم الاداء المإلى للمصارف السودانية من اجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة نظرا لأنه الأكثر ملائمة ومناسبة مع الظاهرة موضع الدراسة دون تدخل الباحث في مجريات الدراسة.

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه لغرض الدراسة وجمع المعلومات المطلوبة، وقد تم تقسيم الاستبانه إلى قسمين كالاتي:

القسم الأول : ويحتوى هذا القسم على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالسمات الشخصية لافراد العينة.

القسم الثاني : يناقش القسم محاور الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين ( ), ويشمل المجتمع الأساسي للدراسة الموظفين ، ( ) حيث بلغ حجم العينة في الدراسة (156) مفردة.

عينة الدراسة :

تمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة العينة (الميسرة) وهى إحدى العينات الاحتمإلية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضع الدراسة. حيث تم توزيع صحيفة الاستبانه على الموظفين في المؤسسة التي لها علاقة بموضوع الدراسة متمثلة في المسميات التإلة مدير مإلى ، مدير اداري ، محاسب، مراجع. وقد قام الباحث بتوزيع عدد 156 استبانه على الموظفين تمثل مجتمع الدراسة ، ملحق رقم (1)، وبالتإلى يكون الباحث قد استخدم أسلوب الحصر شبه الشامل في توزيع استبانه الدراسة.

تم استرداد 150 استبانه من أصل156 ، ليصبح العدد الكلي الذي تمت عليه عملية التحليل هو150 استبانه أي ما نسبته 96 %

جدول رقم (1) توزيع العمر حسب عينة الدراسة

الفئة العمرية	التكرار	النسبــة %
اقل من 30	75	50
30 وأقل من 40	55	37
40 وأقل من 50	12	8
50 سنة فأكثر	8	5
المجموع	150	% 100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم (1) نجد أن نسبة 50% من عينة الدراسة تمثل الفئة العمرية الاقل من 30 سنة، الفئة العمرية (30 وأقل40) بلغت نسبتها 37% ، وبلغت الفئة العمرية (40 وأقل من50) نسبة 8% ، بينما الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بلغت قيمتها 5% ، حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة في سن الرشد ،وهي تتراوح بين (اقل من 30 و 40) سنة. مما يمكن من الاعتماد على الاجابات التي تم الحصول عليها.

جدول رقم (2) توزيع المؤهل العلمي حسب عينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	97	65
ماجستير	43	29
دكتورة	3	2
أخري	7	4
المجموع	150	% 100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة 65 % من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس و29 % يحملون درجة الماجستير و2 % يحملون درجة الدكتورة و 4% يحملون درجات أخرى.

جدول رقم (3) توزيع التخصص العلمي حسب عينة الدراسة

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	47	32
دراسات مصرفية	30	20
ادارة اعمال	29	19
اقتصاد	14	9
نظم معلومات محاسبية	9	6
أخري	21	14
المجموع	150	%100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن نسبة 32 % من عينة الدراسة تخصص محاسبة بينما 20 % تخصص دراسات مصرفية و19 % تخصص إدارة اعمال و 9 % تخصص إقتصاد و 6 % تخصص نظم معلومات

محاسبية بينما 14 % تخصص أخري ويتضح من ذلك أن النسبة الأكبر هي 32 % من أصحاب تخصص المحاسبة ،هذا يدل أغلبية العاملين من تخصص المحاسبة.

جدول رقم (4) توزيع المؤهل المهني حسب عينة الدراسة

المؤهل المهني	التكرار	النسبــة %
لايوجد لدى مؤهل	91	61
زمالة سودانية	9	6
زمالة بريطانية	5	3
زمالة امريكية	16	11
أخري	29	29
المجموع	150	% 100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن نسبة 61 % من عينة الدراسة ليس لديهم مؤهل مهني بينما 6 % يحملون زمالة سودانية و3 % يحملون زمالة بريطانية و 11 % يحملون زمالة امريكية بينما 19 % تخصص أخري ويتضح من ذلك أن النسبة الأكبر هي 61 % من الذين ليس لديهم مؤهل علمي.

جدول رقم (5) المسمي الوظيفي حسب عينة الدراسة

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبــة %
محاسب	50	34
مراجع داخلي	8	5
مدير اداري	15	10
مدير مإلى	9	6
أخري	68	45
المجموع	150	% 100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم(5) نلاحظ أن نسبة 34 % من عينة الدراسة يعملون في وظيفة محاسب بينما 5 % يعملون في وظيفة مراجع داخلي و10 % يعملون في وظيفة مدير إداري و 6 % يعملون في وظيفة مدير مإلى بينما 45 % وظيفة أخري ويتضح من ذلك أن النسبة الأكبر هي 45 % من وظيفة أخري

جدول رقم (6) سنوات الخبرة حسب عينة الدراسة

المدة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	81	54.0
5 – 10	28	18.7
10 – 15	13	8.7
15 – 20	10	6.7
20 +	18	12.0
المجموع	150	% 100

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم (6) نجد أن نسبة % 41.7 من عينة الدراسة خبرتهم العملية اقل من 5 سنة ، بينما الذين خبرتهم العملية (5 وأقل من 10 سنوات) بلغت نسبتها 33.3 % و الذين بلغت خبرتهم (10 وأقل من 15 سنة) بلغت قيمتها 16.7 % ، بينما الذين بلغت خبراتهم (15 سنة فأكثر) بلغت نسبتها 8.3 % حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة خبرتهم العملية أقل من 5 سنوات.

اختبار الفروق لعبارات محور اسلوب التكلفة المستهدفة:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7) يوضح نتائج الاحصائية لاختبار كاي اسلوب التكلفة المستهدفة

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يعمل المصرف على تخفيض الخدمات المصرفية	49.000	0.000	قبول
يساهم المصرف على وضع هامش ربح لتحقيق الأهداف	139.333	0.000	قبول
يسعي المصرف إلى ادارة التكلفة والربحية في آن واحد	101.627	0.000	قبول
يهتم المصرف بتقديم خدمات مرغوبة من قبل العملاء	99.333	0.000	قبول
يسعي المصرف إلى تخفيض التكإلف قبل حدوثها	138.467	0.000	قبول
يحاول المصرف تطوير الخدمات	177.867	0.000	قبول
يسعي المصرف إلى تقديم خدمات تفي باحتياجات العميل	103.973	0.000	قبول

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يسعي المصرف إلى تطوير عمل مختلف الادارات	171.133	0.000	قبول
يهتم المصرف بمرحلة تصميم المنتج	122.667	0.000	قبول
يركـز المـصرف عـلى العمـلاء بالاهتـمام بمطالبهـم مـن ناحيـة الجـودة	153.533	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول (7) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى بلغت (49.000) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على تخفيض الخدمات المصرفية). وللعبارة الثانية بلغت (139.333) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يساهم المصرف على وضع هامش ربح لتحقيق الأهداف). وللعبارة الثالثة بلغت (101.627) بمستوى دلالة احصائية 0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعي المصرف إلى ادارة التكلفة والربحية في آن واحد). وللعبارة الرابعة بلغت (99.333) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بتقديم خدمات مرغوبة من قبل العملاء). وللعبارة الخامسة بلغت (138.467) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعي المصرف إلى تخفيض التكإليف قبل حدوثها). وللعبارة السادسة بلغت (177.867) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف تطوير الخدمات). بينما للعبارة السابعة بلغت (103.973) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعي المصرف إلى تقديم خدمات تفي باحتياجات العميل). وللعبارة الثامنة بلغت (171.133) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند(5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعي المصرف إلى تطوير عمل مختلف الادارات). وللعبارة التاسعة بلغت (122.667) بمستوى دلالة احصائية

(0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند(5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بمرحلة تصميم المنتج). وللعبارة العاشرة بلغت (153.533) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند(5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يركز المصرف على العملاء.

اختبار الفروق لعبارات اسلوب التكلفة على اساس النشاط:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (8)

جدول (8): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور اسلوب التكلفة على اساس النشاط

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يعمـل المـصرف عـلى توفـير معلومـات دقيقـة عـن الكيفيـة التـي تسـتخدم بهـا المـواد	110.160	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بتحديـد علاقـة التكإلـيـف بـين الافـراد لتحديـد مسـئولياتهم تجـاه اسـتخدام المـوارد المتاحـة	137.667	0.000	قبول
يهتم المصرف بتوزيع الموارد بشكل افضل	110.640	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى قياس الاداء بفعإلة	94.960	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بتحديـد مواطـن الاسراف والرقابـة عليهـا	72.187	0.000	قبول
يحاول المصرف التركيز على مسببات التكلفة	127.600	0.000	قبول
يعمـل المـصرف عـلى توفـير بيانـات اكـثر دقـة للوحـدة المنتجـة	86.960	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للمشاة	88.027	0.000	قبول
يهتم المصرف بالرقابة على التكإلـيف	91.333	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى تحديد الانشطة بدقة	96.293	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول (8) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى بلغت (110.160) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على توفير معلومات دقيقة عن الكيفية التي تستخدم بها المواد). وللعبارة الثانية بلغت (137.667)

بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بتحديد علاقة التكإلف بين الافراد لتحديد مسئولياتهم تجاه استخدام الموارد المتاحة). وللعبارة الثالثة بلغت (110.640) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بتوزيع الموارد بشكل افضل). وللعبارة الرابعة بلغت (94.960) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يسعى المصرف إلى قياس الاداء بفعإلة). وللعبارة الخامسة بلغت (72.187) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يهتم المصرف بتحديد مواطن الاسراف والرقابة عليها). وللعبارة السادسة بلغت (127.600) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يحاول المصرف التركيز على مسببات التكلفة.). وللعبارة السابعة بلغت (86.960) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يعمل المصرف على توفير بيانات اكثر دقة للوحدة المنتجة.). بينما للعبارة الثامنة بلغت (88.027) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يسعى المصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للمشاة.). وللعبارة التاسعة بلغت (91.333) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يهتم المصرف بالرقابة على التكإلف.). وللعبارة العاشرة بلغت (96.293) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على إن (يسعى المصرف إلى تحديد الانشطة بدقة.)

اختبار الفروق لعبارات أسلوب إدارة الجودة الشاملة :

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (9).

جدول (9): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات أسلوب إدارة الجودة الشاملة :

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يهدف المصرف الى تخفيض تكإليف الجودة الشاملة.	69.787	0.000	قبول
يعمل المصرف على الارتقاء لتحقيق توقعات الجودة للسلع.	43.480	0.000	قبول
يعتمد المصرف بدرجة على استخدام التكنولوجيا.	120.667	0.000	قبول
يعمل المصرف على التركيز على العميل	123.653	0.000	قبول
يركز المصرف على إدارة الموارد البشرية	152.600	0.000	قبول
يعمل المصرف على توفير الجهد والمال والوقت	93.893	0.000	قبول
يسعى المصرف الى حسن الموارد المتاحة	100.613	0.000	قبول
يحـاول المـصرف أداء العمـل بكفـاءة عإلـة وفقـاً للمعـدات والمعايـير المطلوبـة	86.960	0.000	قبول
يسـعى المـصرف الى توفـير السـلعة والخدمـة للعمـلاء بأفضـل جـودة وأقـل تكلفـة.	107.653	0.000	قبول
يعمـل المـصرف عـلى إنجـاز العمـل بطريقـة تتـلافى الأخطـاء وتقلـل مـن الجهـد الضائـع.	93.040	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول (9) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى بلغت (69.787) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهدف المصرف الى تخفيض تكإليف الجودة الشاملة). وللعبارة الثانية بلغت (43.480) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على الارتقاء لتحقيق توقعات الجودة للسلع.). وللعبارة الثالثة بلغت (120.667) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعتمد المصرف بدرجة على استخدام التكنولوجيا.). وللعبارة الرابعة بلغت (123.653) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على التركيز على العميل). ثم للعبارة الخامسة بلغت (152.600) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يركز المصرف على إدارة الموارد البشرية). وللعبارة السادسة بلغت (93.893) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على توفير الجهد والمال والوقت). وللعبارة السابعة بلغت (100.613) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف الى حسن الموارد المتاحة). وللعبارة الثامنة بلغت (86.960) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف أداء العمل بكفاءة عإلة وفقاً للمعدات والمعايير المطلوبة). وللعبارة التاسعة بلغت (107.653) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف الى توفير السلعة والخدمة للعملاء بأفضل جودة وأقل تكلفة). اما للعبارة العاشرة بلغت (93.040) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على إنجاز العمل بطريقة تتلافى الأخطاء وتقلل من الجهد الضائع).

اختبار الفروق لعبارات محور أسلوب بطاقة الاداء المتوازن:

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (10).

جدول (10): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور أسلوب بطاقة الاداء المتوازن :

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يعمل المصرف على قياس الاداء من منظور استراتيجي	130.800	0.000	قبول
يهتم المصرف بترجمة استراتيجية المنظمة إلى عمل لتحديد اهدافها	72.667	0.000	قبول
يحـاول المـصرف تقديـم اطـار شـاملا لترجمـة الاسـتراتيجية إلى مجموعـة متكاملـة مـن المقاييـس	35.040	0.000	قبول
يهتم المصرف بإشباع احتياجات الادارة	57.093	0.000	قبول
يعمـل المـصرف عـلى الربـط بـين المخرجـات إلى مسـاعدة المديريـن في اتخـاذ القـرارات	93.573	0.000	قبول
يهتم المصرف بمد الادارة بصورة شاملة عن عمليات المؤسسة	72.187	0.000	قبول
يحـاول المـصرف مـوارد ادارة المـوارد البشريـة مـن خـلال تحضـير المواطنـين عـلى اسـاس الاداء	20.920	0.000	قبول
يعمل المصرف على تقييم الموظفين على أساس أدائهم	70.533	0.000	قبول
يعمل المصرف على تحسين الانظمة التقليدية للرقابة والمحاسبة	88.187	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى تلبية متطلبات العميل	95.013	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم (10) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الاولي بلغت (130.800) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على قياس الاداء من منظور استراتيجي). وللعبارة الثانية بلغت (72.667) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بترجمة استراتيجية المنظمة إلى عمل لتحديد اهدافها). ثم للعبارة الثالثة بلغت (35.040) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف تقديم اطار شاملا لترجمة الاستراتيجية إلى مجموعة متكاملة من المقاييس). وللعبارة الرابعة بلغت (57.093) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بإشباع احتياجات الادارة). وللعبارة الخامسة بلغت (93.573) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على الربط بين المخرجات إلى مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات). وللعبارة السادسة بلغت (72.187) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بمد الادارة بصورة شاملة عن عمليات المؤسسة.). وللعبارة السابعة بلغت (20.920) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف موارد ادارة الموارد البشرية من خلال تحضير المواطنين على اساس الاداء). وللعبارة الثامنة بلغت (70.533) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على تقييم الموظفين على أساس أدائهم). وللعبارة التاسعة بلغت (88.187) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يعمل المصرف على تحسين الانظمة التقليدية للرقابة والمحاسبة). وللعبارة العاشرة بلغت (95.013) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف إلى تلبية متطلبات العميل).

اختبار الفروق لعبارات محور لجنة بازل "1":

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (11).

جدول (11): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور لجنة بازل "1"

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يحاول المصرف تقوية واستقرار النظام المصرفي	94.840	0.000	قبول
يهتم المصرف بإزاله التنافس غير العادل بين المصارف الناشئة	83.013	0.000	قبول
يحاول المصرف تنظيم عملية الرقابة للإشراف	38.920	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى فرض مجال الرقابة للإشراف على المصارف	69.200	0.000	قبول
يهتم المصرف بالتركيز على المخاطر الائتمانية	92.880	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بنوعيـة الاصـول لتعـرف عـلى كفايـة المخصصـات الواجـب تكوينهـا	85.840	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى تقويم واستقرار النظام المصرفي	36.760	0.000	قبول
يحاول المصرف الدراسة عن آليات لمواجهه المخاطر	83.227	0.000	قبول
يسعى المصرف إلى توفير سياسات لمتابعة ادارة المخاطر	41.080	0.000	قبول
يهتم المصرف بوجود مراجعة مستقلة لنظم ادارة المخاطر	26.920	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول (11) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى بلغت (94.840) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بوجود مراجعة مستقلة لنظم ادارة المخاطر). وللعبارة الثانية بلغت (83.013) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بإزاله التنافس غير العادل بين المصارف الناشئة.). وللعبارة الثالثة بلغت (38.920) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف تنظيم عملية الرقابة للإشراف.). ثم للعبارة الرابعة بلغت (69.200) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف إلى فرض مجال الرقابة للإشراف على المصارف). وللعبارة الخامسة بلغت (92.880) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بالتركيز على المخاطر الائتمانية). وللعبارة السادسة بلغت (85.840) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بنوعية الاصول لتعرف على كفاية المخصصات الواجب تكوينها). ومن ثم للعبارة السابعة بلغت (36.760) بمستوى دلالة احصائية (0.000)، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف إلى تقويم واستقرار النظام المصرفي). وللعبارة الثامنة بلغت (83.227) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف الدراسة عن آليات لمواجهه المخاطر). وللعبارة التاسعة بلغت (41.080) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف إلى توفير سياسات لمتابعة ادارة المخاطر). وللعبارة العاشرة بلغت (26.920) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بوجود مراجعة مستقلة لنظم ادارة المخاطر).

اختبار الفروق لعبارات محور لجنة بازل "2"

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج في الاستبانه تم استخدام اختبار (كآى تربيع) لدلالة الفروق ، النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (12).

جدول (12): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور لجنة بازل "2"

العبـــارات	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
يسعى المصرف إلى تحسين ادارة المخاطر	96.520	0.000	قبول
يحاول المصرف الربط بين رأس المال وحجم مخاطر المنشاة	42.280	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بالتركيـز عـلى الحـوار بـين الجهـات الرقابيـة والبنـوك	107.653	0.000	قبول
يحاول المصرف زيادة الثقة بين البنوك وبين عملائها	110.853	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بكفايـة رأس المـال للمزيـد مـن الضبـط والتطويـر	52.000	0.000	قبول
يهتم المصرف بعملية ضبط المراجعة الا شرافية على البنوك	79.013	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بالشـفافية في نـشر المعلومـات مـما يسـاعد عـلى تقليـل المخاطر	117.627	0.000	قبول
يحـاول المـصرف اعطـاء أوزان المخاطـر طبقـا لمراكـز التعـرض المختلفـة	135.133	0.000	قبول
يهتم المصرف بتعزيز احتمالات عدم السداد من العملاء	84.827	0.000	قبول
يهتـم المـصرف بتقديـر جميـع مدخـلات قيـاس مخاطـر الائتـمان	87.493	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول (12) نجد ان قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى بلغت (96.520) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يسعى المصرف إلى تحسين ادارة المخاطر). ثم للعبارة الثانية بلغت (42.280) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف الربط بين رأس المال وحجم مخاطر المنشاة). وللعبارة الثالثة بلغت (107.653) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بالتركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك.). وللعبارة الرابعة بلغت (110.853) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف زيادة الثقة بين البنوك وبين عملائها). وللعبارة الخامسة بلغت (52.000) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بكفاية رأس المال للمزيد من الضبط والتطوير). وللعبارة السادسة بلغت (79.013) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بعملية ضبط المراجعة الا شرافية على البنوك). وللعبارة السابعة بلغت (117.627) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بالشفافية في نشر المعلومات مما يساعد على تقليل المخاطر). وللعبارة الثامنة بلغت (135.133) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يحاول المصرف اعطاء أوزان المخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة). وللعبارة التاسعة بلغت (84.827) بمستوى دلالة احصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بتعزيز احتمالات عدم السداد من العملاء). وللعبارة العاشرة بلغت (87.493) بمستوى دلالة إحصائية (0.000) ، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند (5 %) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على العبارة التي تنص على ان (يهتم المصرف بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان).

اختبار الفرضيات:

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار فرضيات الدراسة والتي مفادها:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(1).
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (2)
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل (1).
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل(2).
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل(1).
6. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل(2).
7. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل(1).
8. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

للتحقق من فرضيات الدراسة تم تطبيق تحليل الانحدار على بيانات العينة المعدة لغرض الدراسة النتائج المتحصل عليها كما يلي.

اولا الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(1).

جدول (13) تحليل ANOVA ومعاملات Coefficients اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(1)

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل	.60	.36	0. 598	82.270	000.0

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يظهرها الجدول رقم(13) أن معامل الارتباط اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (1)، قد بلغ (.60)، ودرجة تاثير لجنة بازل على اسلوب التكلفة المستهدفة هي نسبة مقدراها (β=0.598) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (82.270) وهي قيمة دالة احصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (.36). بناء على القرار الاحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (1). ان نظام التكلفة المستهدفة هو نشاط يهدف الى تخفيض دورة حياة المنتج الجديدة مع التأكد من ضمان تحقيق جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء . من خلال دراسة كل الافكار المطروحة لتخفيض التكإلف اثناء مراحل تخطيط المنتج والبحث والتطوير وفى المراحل التجربة للإنتاج من خلال فحص وتقييم التصورات المختلفة لخفض التكلفة . ان نظام التكلفة المستهدفة يساهم في الادارة الاستراتيجية الارباح المستقبلية. و يعد نظام التكلفة اداة وادارة التكلفة والربحية في ان واح .

يعمل نظام التكلفة المستهدفة على تخفيض التكإلف قبل حدوثها الى اثناء مرحلة التصميم .مع الاخذ في الحسبان كل من الصراع التنظيمي حيث ان اختلاف الاهداف الى يسعي الى تحقيقها كل قسم قد تؤدي الى صعوبة نجاح التكلفة المستهدفة مالم يتم التنسيق بين الاهداف . يتطلب مدخل التكلفة المستهدفة العديد من التغيرات التنظيمية عبر المناطق الوظيفية المختلفة.

التزام المديرين بنظام عمل المؤسسات والاجراءات الروتينية وتمكنهم بالمفاهيم التقليدية ومحاربة التغيير وكراهية تحمل المسئولية. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (عاطف 2003م ودراسة صفاء 2001م)

ثانيا الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (2)

جدول (14) تحليل ANOVA ومعاملات Coefficients اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل (2)

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
بازل (2)	.45	.20	0.451	37.772	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم(14) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب التكلفة المستهدفة ولجنة بازل(2) ،قد بلغ (66.2) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل(2) واسلوب التكلفة المستهدفة هي نسبة مقدراها (β=0.451) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (37.772) وهي قيمة دالة احصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل تحديد R2 بلغت قيمة (20). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسلوب التكلفة

المستهدفة ولجنة بازل(2).

ثالثا الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل (1).

جدول (15)تحليل ANOVA ومعاملاتCoefficients اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل (1).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (1)	.60	.35	0.591	79.392	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم(15) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب التكلفة على أساس النشاط ولجنة بازل (1). ،قد بلغ (60) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل (1) على اسلوب التكلفة على أساس النشاط. هي نسبة مقدراها (β=0.591) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (79.392) وهي قيمة دالة إحصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (35). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ولجنة بازل (1). أن نظام التكإليف المبني على أساس الأنشطة يوفر معلومات تتصف بالدقة مما يساعد في تخطيط العملية الإنتاجية وزيادة نظام الرقابة في المؤسسات ، وأن تحديد الأنشطة وتقييمها إلي أنشطة تضيف قيمة المنتج وأنشطة لا تضيف قيمة المنتج تساعد في توفير معلومات تتصف بالدقة . ونظام التكإليف في أساس النشاط (ABC) له المقدرة على تزويد الإدارة بالمعلومات عن الموارد والأنشطة وتقليل الفاقد ، وتحسين الكفاءة بالإضافة إلي ربط الاستراتيجية باتخاذ القرار . التي تستخدم نظام التكإليف على أساس النشاط (ABC) لها معدل دورات أعلى للأصول من المنظمات التي لا تستخدم نظام التكإليف على أساس الأنشطة (ABC) واستراتيجيات المنظمة .

رابعاً الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة اخصائية بين أساس اسلوب التكلفة على النشاط ولجنة بازل (2)..

جدول (16)تحليل ANOVA ومعاملات Coefficients اسلوب التكلفة على اساس النشاط ولجنة بازل (2).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (2)	.47	.22	0.471	42.184	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يظهرها الجدول رقم(30-4) أن معامل الارتباط بين لجنة بازل (2) واسلوب التكلفة على اساس النشاط ،قد بلغ (47)، ودرجة تأثير لجنة بازل (2)على اسلوب التكلفة على اساس النشاط هي نسبة مقدراها (β=0.471) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (42.184) وهي قيمة دالة احصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (22). بناء على القرار الاحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات

دلالة إحصائية بين اسلوب التكلفة على اساس النشاط ولجنة بازل (2).

خامساً الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (1).

جدول (17)تحليل ANOVA ومعاملاتCoefficients اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (1).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (1)	.74	.54	0.738	176.648	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

من الجدول رقم(17) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (1) ،قد بلغ (74) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل (1) على اسلوب إدارة الجودة الشاملة هي نسبة مقدراها (β=0.738) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (176.648) وهي قيمة دالة احصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل تحديد R2 بلغت قيمة (54). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (1). الجودة الشاملة تعمل على تحقيق تكامل الأسإليب الإدارية والأدوات الفنية وجهود التحسين المبذولة من أجل التركيز على التحسين المستمر للأداء في اداء المصارف السودانية ، وايضا أسلوب إداري يضمن تقديم قيمة للعميل الداخلي والخارجي من خلال تحسين وتطوير مستمرين للعمليات الإدارية بشكل صحيح من أول مرة وفي كل مرة بالاعتماد على احتياجات ومتطلبات العميل (امجد 2012، عدنان 2006م)

سادساً الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2).

جدول (18)تحليل ANOVA ومعاملاتCoefficients اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (2)	.54	.29	0.537	60.110	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم(18) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2). ،قد بلغ (54) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل (2) على اسلوب إدارة الجودة الشاملة هي نسبة مقدراها (β=0.537) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (60.110) وهي قيمة دالة إحصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (29). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسلوب إدارة الجودة الشاملة ولجنة بازل (2).

سابعاً الفرضية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (1).

جدول (19)تحليل ANOVA ومعاملاتCoefficients اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (1).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (1)	.70	50.	0.697	139.985	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم(19) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (1). ،قد بلغ (70) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل (1) على اسلوب بطاقة الأداء المتوازن هي نسبة مقدراها (β=0.697) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (139.985) وهي قيمة دالة إحصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (50). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (1). أن لأسلوب بطاقة الأداء للمتوازن يزيد من فاعلية العملية الإنتاجية ويسهل عملية الرقابة أوصت الدراسة بعدد ن التوصيات منها على الشركة أن تبني نظم تكإلف حديثة ملائمة مثل نظام محاسبة التكإلف المبني على الأنشطة سيعمل على تطوير أهمية العمل في هذه الشركات لما يوفر من بيانات ومعلومات أكثر دقة وملائمة لعملية اتخاذ القرارات بصورة أكثر كفاءة وفاعلية ، وضرورة العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من ذوي الاختصاص بحيث يكونوا قادرين على تطبيق أسإلب المحاسبة الإدارية الحديثة بشكل فعال مع توفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال وذلك لضمان التوصل للنتائج العلمية والدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها .

ثامناً الفرضية الثامنة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

جدول (20)تحليل ANOVA ومعاملاتCoefficients اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

المتغير المستقل	R	R2	β	F	Sig
لجنة بازل (2)	.54	.30	0.539	60.620	0.000

المصدر: اعداد الباحث باستخدام الاستبانه المعدة لغرض الدراسة

في الجدول رقم(20) نجد أن معامل الارتباط بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2). ،قد بلغ (54) ودرجة تأثير المتغير المستقل لجنة بازل (2) على اسلوب بطاقة الأداء المتوازن هي نسبة مقدراها (β=0.539) وتأكد معنوية هذه العلاقة قيمة الإحصائية F البالغة قيمتها (60.620) وهي قيمة دالة إحصائيا وبدلالة معنوية مقدارها (0.000) ، ومعامل التحديد R2 حيث بلغت قيمة (30). بناء على القرار الإحصائي نرفض الفرضية العدمية . ونقبل الفرضية القائلة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقة بين اسلوب بطاقة الأداء المتوازن ولجنة بازل (2).

الخاتمة:

مثلت الإتجاهات الحديثة للمحاسبة الإدارية نتيجة طبيعية للتطورات والتغيرات في بيئة المحاسبة والمراجعة والإدارة الحديثة، مما ساهم بالتإلى فى تطوير أسإلب وعمل المحاسبة خاصة فى المؤسسات المإلة والصناعية، لضمان الوصول لمخرجات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة ومستخدمي البيانات والتقارير المإلة.

النتائج:

- تعتبر المحاسبة الإدارية أحدى فروع المحاسبة المتخصصة والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معلومات مإلة وغير مإلة.
- هدف المحاسبة الإدارية يرتبط مع هدف الإدارة في مساعدتها أداء وظيفتها في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة .
- نظام التكلفة المستهدفة هو نشاط يهدف الى تخفيض دورة حياة المنتج الجديدة مع التأكد من ضمان تحقيق جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء .
- سعت المصارف الى تقديم خدمات تفي باحتياجات والتركيز على الاهتمام بمطالبهم من ناحية جودة المنتج أو الخدمة.
- هدفت المصارف الى تخفيض تكإليف الجودة الشاملة والتركيز على مسببات التكلفة.
- سعت المصارف الى زيادة القدرة التنافسية في أدائها وتطورها ومواردها البشرية.
- سعت المصارف الى انجاز العمل بشكل يتلافى الاخطاء وتقليل الجهد وقياس الاداء بفعإلة.

التوصيات :

- سعى المصارف الى تقوية واستقرار النظام المصرفي.
- ضرورة ان تعمل المصارف على تحديد الانشطة المإلة والمحاسبية بدقة.
- التركيز من قبل المصارف على تشديد الرقابة على التكإليف.
- ضرورة سعي المصارف للبحث عن آليات لمواجهة المخاطر.
- العمل على تطوير الانظمة التقليدية للإدارة في المصارف.
- ضرورة زيادة القدرة التنافسية للمصارف.

الهوامش:

(1) محمد جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب ، بيروت: دار صادر للنشر، (د.ت)،ص 329.
(2) سهير حسين ابراهيم أحمد، اثر استخدام مبدا محاسبة المسئولية على تقويم الاداء المإلى، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م، ص19 .
(3) المرجع السابق، ص 20.
(4) أنس إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة: مطبعة مصر، د. ت، ص 38.
(5) عبد الله البثاني، معجم لغوي مطول، بيروت: مكتبة لبنان، (1992م)، ص 217.
(6) عبد اللطيف تركمان، بطاقة التصويت المتوازن كأداة لقياس الأداء، دمشق: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية القانونية، المجلد الثامن، العدد الأول،(2006م)، ص105.
(7) شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال منظور كلى، عمان: دار العامر للطباعة والنشر، 2000م، ص 74.
(8) انعام احمد محمد الحاج، الاسإلب الحديثة للمحاسبة الادارية ودورها في تقويم الاداء المإلى، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م، ص 59.
(9) حسين أحمد، المحاسبة الادارية المتقدمة، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م، ص 112.
(10) فلاح حسن الحسين، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك ، مدخل كمي- استراتيجية معاصرة، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2010م، ص 27.
(11) Pevin kevinetd, prodect measure ment and successi, alanced scorecord approach, journal, of heath corefinanace vol, 36 iss, 4 summer, 2010. P33
(12) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، (2003م)، ص 66.
(13) سمير كامل الخطيب، دور ثوالث (crosby) في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، بغداد: مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، 2014من ص 91.
(14) المرجع السابق، ص 99.
(15) أحمد يوسف(2009م)، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، عمان: مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2009م، ص .45
(16) شوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص 148.
(17) عبد الباسط أحمد، أصول المحاسبة الإدارية، الكويت: مؤسسة دار الكتب، 2013م، ص 114.
(18) نعمية زعرور، أسإلب مثلى لترشيد تكإليف الخدمات العاملة، الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015م، ص .11
(19) جودة عبدالرؤوف زغلول، استخدام مقاييس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات للإدارة الاداء الاستراتيجي للأصول الفكرية، الرياض: جامعة الملك سعود، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، 2010م، ص 81.
(20) منير محمود سالم، المحاسبة الإدارية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1982م، ص 27.
(21) المرجع السابق، ص 30.
(22) السيد، شوقي(2007م)، اطار مقترح لتكامل بين اسلوب التكلفة والتحليل الاستراتيجي، الاسكندرية : مجلة كلية البحوث العلمية، العدد الاول، المجلد الرابع والأربعون.
(23) عامر متولي عامر، إطار المحاسبة الإدارية، بيروت: دار النهضة العربية، 1982من ص 55.
(24) عبد الحميد عبد المطلب، الاصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل3، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر(2013م)، ص 70.
(25) صفاء محمد عبد الدائم، نحو اطار مقترح لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديثة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2003م، ص672..
(26) أمجد حسن عبد الرحمن، استخدام نموذج (Swot) والجودة الشاملة وبطاقة الأداء المتوازن في تقييم وقياس الأداء في المنظمات غير الهادفة للربح بهدف تحسين ورفع كفاءتها في المستقبل، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، 2012م، ص 433.

(27) عبد اللطيف ناصر نور الدين، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية: مطابع جامعة الاسكندرية، 2009م، ص 221.
(28) عقيل جاسم(1999م)، مدخل في تقييم المشروعات والجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع .
(29) المرجع السابق.
(30) توفيق محمد عبد المحسن، تقويم الأداء مداخل جديدة لعام جديد، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980م، ص 127.
(31) أحمد رجب(2009م)، مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية، حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث عشر.
(32) عبده، تهاني محمود(2000م)، انتشار استخدام نظام إدارة التكإليف لقياس ورقابة تكإليف الجودة في المنشأة الخدمية ، طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد الثاني.
(33) حسين أحمد، مرجع سابق، ص 213.
(34) دليل العساف، نموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسسة التعليمية في الأردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة، دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث + العدد الرابع، 2011م، ص 587.
(35) موسي، اللوزي، إدارة الجودة الشاملة، شرم الشيخ: المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة والإبداع والتجويد، 2004م، ص 11.
(36) صلاح عبد المنعم مبارك، محاسبة التكإليف مقدمة الاغراض التخطيط والرقابة، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م، ص 135.
(37) عصام الدين محمد متولي، محاسبة الذكاة أصولها العلمية والعملية، الخرطوم: د. ن، (1984م)، ص 61.
(38) محفوظ جودة، تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام الموسمي للعاملين في الشركات الأردنية، عمان: المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد 11، العدد الثالث، 2005م، ص 497.
(39) المرجع السابق، ص 499.
(40) محمود جبران، قاموس المصطلحات، بيروت: ب. ن، 1995م،ص 119.
(41) أحمد المرشدي، تقويم الأداء في الوحدات الإنتاجية، القاهرة: مركز التنمية الصناعية، 2008م، ص 40.
(42) المرجع السابق، ص 41.
(43) أحمد محمد نور، وشحاته السيد شحاته، مدخل معاصر في مبادئ محاسبة التكإليف ، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2005م، ص 274.
(44) المرجع السابق، ص 276.
(45) عدنان أحمد راشد الورثان، مشروع تطبيق الجودة الشاملة خطوة بخطوة، ط2، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،(2006م)، ص 48.
(46) يوسف أبو مدين، إدارة الجودة الشاملة والأداء المستمر ، مجلة الباحث، العدد الخامس، (2007م)، ص 96.
p88.Bahy , management Accounting Macdonald and Evans Ltd , ply month 1976

مشكلات التنمية في السودان
(دراسة تحليلية)

د. موسى عيسى حارن أحمد

أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

المستخلص:

يمتاز السودان منذ قديم الزمان بتعدد موارده وثرواته، ولكن ظل يعاني من عدم الاستقلال الجيد للموارد الطبيعية وإزدياد البطالة وتفاقم الفقر وعدم الاستقرار الامني كل ذلك سببه الإفتقار إلى التنمية، ولما أن التنمية الإقتصادية ذات أهداف ومرتكزات فإن أهم أهداف التنمية الاقتصادية ومحورها هو الإنسان فزيادة دخل الفرد تسهم في زيادة الدخل القومي والإنتاج القومي وتحارب البطالة وتزيد من حجم التشغيل وترفع مستوى المعيشة للفرد والجماعة، كما ترتكز التنمية الاقتصادية على صلاحية المناخ الإقتصادي والإجتماعي ومن خلالهما يرتفع معدل التكوين الرأسمالي كما يسهم التقدم التقني في زيادة الإنتاج ،فكان الهدف من هذه الدراسة هو1/كيفية إيجاد حلول مناسبة لمشكلات و معوقات التنمية الإقتصادية في السودان والتي تتوافر في الكثير من الدول النامية و تتمثل في خاصية نقص رؤوس الأموال وعدم المقدرة على الإدخاروإنتشار البطالة بانواعها وضيق نطاق السوق وزيادة نسبة التضخم وضعف الهياكل الإنتاجية والبنيات التحتية في القطاعين الزراعي والصناعي،وتأتي أهمية هذه الدراسة على ضؤ الاهتمام العالمي بقضايا التنمية والنموفي موضوع لم يتناوله الباحثون من قبل مع شرح مبسط لنتائج للدراسة ،وهي1/ الإهتمام بالقطاع الزراعي بشقية والقطاع الصناعي ودعم مشروعات التنمية القائمة ،كما وصت الورقة بزيادة دخل الفرد الحقيقي من خلال زيادة الدخل القومي ، عليه وبناء على ما سبق فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة التي بلا شك ستسهم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية التي تعاني نفس المشكلات ومنها السودان

الكلمات المفتاحية: التنمية ، الاقتصادية ، الانتاج ، البلدان، النامية، مشكلات ،

Development problems in Sudan
(An analytical study)

Dr.Musa Issa Harin Ahmed

Abstract:

Sudan has been characterized since ancient times by its many resources and wealth ،but it has continued to suffer from the lack of good independence of natural resources، the increase in unemployment ،exacerbation of poverty، and security instability are all caused by the lack of development ، and since economic development has objectives and pillars، the most important objectives of economic development and its centerpiece are the human being. Increasing per capita income contributes to increasing national income and national production ،fighting unemployment ،increasing the volume of employment and raising the standard of living for individual and the group ،economic development is also based on the viability of the economic and social climate ،through which the rate of capital formation increases ،and technical progress contributes to increasing production. the aim of this study was 1/how to find appropriate solutions to the problems and obstacles to economic development in Sudan ، which are available in many developing countries ،which are the lack of capital، the inability to save، the spread of unemployment of all kinds ،the narrow scope of the market، the increase in the rate of inflation، and the weakness of productive structures ،and structures infrastructure in agricultural and industrial sectors .The importance of this study comes in the light of the global interest in development and growth issues in a topic that researchers have not addressed before ، with a simplified explanation of the results of the study ، its 1/ paying attention to the agricultural sector in both its parts and the industrial sector ،and supporting the existing development projects. The paper also recommended the real per capita income through increasing the national income .Accordingly، and based on the foregoing، the researcher followed the descriptive analytical approach in this study، which undoubtedly contribute to economic development and economic growth in many developing countries that suffer from the same problems including Sudan.

key word : Development ، economic ،production ،countries ،developing ،problems

المقدمة:

كان الإنسان الأول يتحصل علي أساسيات حياته المعيشية من الطبيعة أو الأرض مباشرة ، وبمرور والوقت تطور الإنسان واستخدم عقلة ومهاراته فكشف عن فنون جديدة للإنتاج ساعدته علي الحصول علي حاجياته بمجهود أقل من ذي قبل والحصول علي أكبر قدر من الإنتاج دون إهدار لموارد البيئة من حوله ، وتقسمت المجتمعات السكانية إلي أمم مما فاقم هذا في كيفية تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل جماعة أو فرد مما حدا بالبشر اللجوء إلي استخدام هذه الموارد بأساليب أكثر كفاءة من ذي قبل . وعلية بدأت الدراسات تتحدث عن ضرورة التنمية الإقتصادية باعتبارها تهتم بتقدم المجتمع وذلك عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الإنتاج للحصول علي رأس المال والذي يؤدي بدورة إلي زيادة إنتاجية العمل من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية فضلاً عن زيادة تراكم رأس المال علي مرور الوقت ازدادت كفاءة التشغيل وهو ما نراه في كثير من بلدان العالم الاول، والسودان احد بلدان العالم الثالث التي تفتقر للتنمية من ثم فإن كل الدراسات تجمع انه في المستقبل القريب سيكون سلة غذاء العالم.

أهمية البحث:

جاءت اهمية البحث على ضؤ الاهتمام العالمي بقضايا التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والخوف من مجاعات قد تجتاح العالم وتشغله بنار التصارع على الطعام

1. يتناول البحث دراسة تساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها بصورة امثل لتسهم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
2. العمل على زيادة دخل الفرد مع اسهامه في التنمية الاقتصاديةفي السودان
3. زيادة كفاءة الانتاج ومحاربة البطالة
4. عدم تناول الباحثين لموضوع البحث من قبل

اهداف البحث:

1. كيف لنا ان نستغل مواردنا الاقتصادية استغلال امثل لتسهم في التنمية الاقتصادية وتساعد في النمو الاقتصادي
2. كيفية ايجاد حلول مقبولة ومناسبة لمشكلات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها
3. كيف ومتى نستطيع ان نحقق البعد الاسترتيجي والامني من خلال تحقيق التنمية بمفهومها الواسع في بلد مثل السودان

منهج البحث:

الورقة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية عن التنمية الاقتصادية اهدافها ومعوقاتها ومفاهيم النمو الاقتصادي وتنطبق على العديد من البلدان النامية ومنها السودان.

أولاً : مفاهيم التنمية الإقتصادية : [1]

هنالك عدة مفاهيم متنوعة تناولت وقيلت في التنمية الإقتصادية مابين المفاهيم التقليدية والمفاهيم الحديثة وكذلك مابين المفاهيم الإشتراكية والرأسمالية التي تناولت مفهوم التنمية ومفهم النمو الاقتصادي .

أولاً : التنمية الاقتصاديه : تعني الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ، وهي تختلف في هذا المفهوم عن مفاهيم النمو الاقتصادي والذي يطلق عادة علي مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي علية فان التنمية الاقتصادية تعني دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو السريع وقيام الدولة برفع معدل المنصرفات الإقتصادية تجاه النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي وهي تعد بذلك عملية إرادية من الدولة والمجتمع .

ثانياً : يعرف البعض التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي يزداد فيها متوسط الناتج الفردي الحقيقي ولكن هذا التعريف وحدة لايكفي لإستعاب مفاهيم التنمية الإقتصادية فالتنمية الإقتصادية هي عملية بحتة أم يدخل في إطارها النظام الثقافي للمجتمع فتؤدي إلي الزيادة في الناتج الفردي فالإقتصاد ليس نظاماً آلياً فهو ينظر بتمعن إلي مشكلات

التنمية التي تتلخص في البعد الإجتماعي والنفسي بالإضافة لعوامل السياسة في المجتمع أو الدولة ونظامها القانوني ومستوي التعليم والصحة ودور الأسرة و العائلة والدين وغير ذلك من مؤثرات التنمية الإقتصادية والبيئة من حوله وعلي هذا المنوال فإن التنمية الإقتصادية هي تنمية البشر و الموارد المادية جميعاً ويجب ان يتناول أي تحليل سليم للتنمية والنمو الإقتصادي الجانبين المادي والبشري معاً للتوصل إلي نتائج سليمة .

ثالثاً : تعريف التنمية الإقتصادية كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي وتعرف بأنها عملية يزداد بها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية معينة ويعرف بأنه سيرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي إذا كان معدل الفرد أو النمو أكبر من معدل السكان .

والمقصود بعملية التنمية هو تفاعل قوي معينة أو مجموعة معينة خلال فترة من الزمن طويلة نسبياً حيث ينتج عنة تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد القومي ليختلف ذلك باختلاف الزمان والمكان أي معدل النمو يختلف باختلاف الزمان والمكان وفقاً للمتغيرات والظروف المناخية.غير أن المحصلة النهائية هي نمو الناتج الكلى للاقتصاد القومي مع تغيرات مصاحبة لزيادة هذا الناتج.

رابعاً : وقد يأتي البعض بتفسيرات مغايرة بل يفضل تفسيرالتنمية الاقتصادية بأكثر من زيادة الدخل القومي الحقيقي بل تفسر علي إنها تعني التقليل من درجة الفقر ورفع مستوي المعيشة وتعرف بأنها وبناءاً علي هذا التعريف أو وجهة النظر أنها عملية يزداد بواسطتها متوسط الدخل الفردي الحقيقي لا الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .

ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي :[2].

يعني بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي أوحدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي اوحدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بما يحدث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . وانطلاقا من هذا المفهوم فانة يتعين علينا معرفة الآتي :

أن النمو الاقتصادي يجب أن يترتب علية زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني .

الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية أي ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في سنة ما80% ثم ترتفع في العام التالي الي 100% أي بمعدل نمو 20% وبذلك يمكن قياس معدل النمو القتصادي الحقيقي = معدل الزيادة الحقيقية من دخل الفردالنقدي_معدل التضخم . وعلي ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:-

أ) تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست تقريبية .

ج) أن تكون الزيادة علي المدي البعيد

أهداف التنمية الاقتصادية: (3)

1-زيادة الإنتاج القومي :

ويمكن أن يحدث هذا نتيجة للتوسع في استخدام الموارد دون تغير في التنظيم أو فنون الإنتاج كما لو وضعت الموارد غير المستغلة كالأرض أو القوي العاملة أو رأس المال في تشغيل أو استخدام منتج

2- محاربة البطالة وزيادة حجم التشغيل :

كلما زاد حجم البطالة في بلد ما انخفضت الرفاهية لذلك فان هدف كل دولة هو تحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة والعمل علي زيادة الانتاج لذا تسعي الكثير من الدول النامية الي محاربة البطالة بزيادة فرص العمل لزيادة الناتج القومي.

3- رفع مستويات المعيشة :

أن الهدف من التنمية الاقتصادية ليس فقط زيادة الدخل القومي وإنما الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان والهدف هو رفع مستوي المعيشة لهذا الفرد لان التنمية الاقتصادية قد تحدث زيادة في الدخل القومي فعلا ولكن قد لا تحدث تغيير في مستوي معيشة الفرد فزيادة الإنتاج و الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل القومي الحقيقي للفرد مع زيادة حجم التشغيل ومحاربة البطالة أو الإقلال منها يؤدي إلي رفع مستوي معيشة الفرد والمجتمع . فيرتفع مستوي الخدمات الصحية وخدمات التعليم والمياه ويدخل في مراحل التطور الإقتصادي لذا فإن أهداف التنمية لا تكتمل بدونها وخدمات إصحاح البيئة .

معوقات التنمية الإقتصادية :- (4).

هناك الكثير من المعوقات الإقتصادية التي تعتري عملية التنمية في البلدان النامية فهناك سمات تميز الدول النامية أو خصائص منها :

أ) خصائص إقتصادية

ب) خصائص غير إقتصادية إجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية .

وبالرجوع للخاصية الأولي الخصائص الإقتصادية وتشترك فيها تقريباً جميع الدول النامية والمتخلفة وهي :

1. خاصية نقص رؤوس الأموال ومن أسبابها :

(أ) ضعف المقدرة علي الإدخار في الدول النامية (الحلقة المفرغة للفقر) حتماً يؤدي ضعف المقدرة علي الإدخار إلي نقص رؤوس الأموال فيؤدي هذا إلي إنخفاض الإنتاج ويتحتم عليه إنخفاض الدخل القومي .

(ب) تفشي ظاهرة الإكتناز نتيجة التخلف الثقافي والسياسي فهذا يؤدي بدورة الي نقص في رؤوس الأموال.

(ج) توجيه الاستثمارات إلي مجالات غير منتجة كالعقارات والمجوهرات فهذا ايضاً يؤدي إلي نقص في رؤوس الاموال .

(د) هروب الاموال الوطنية الي الخارج أي تحويل العملات الصعبة الي خارج البلاد .

(هـ) التضخم والصرف البذخي علي النفقات الادارية والحكومية .

2 - انتشار البطالة :

ويعتبر انتشار البطالة من اهم الخصائص الاقتصادية التي تؤثر سلباً في الدول النامية حيث تنتشر كل انواع البطالة في هذه الدول النامية نذكر منها : ()

(أ) البطالة المقنعة : تتحقق البطالة المقنعة عندما يتم تحويل انتشار البطالة من عدد معين إلي عدد آخر للإنتاجية الجبرية للأجور عندما يساوي مجموعها صفر ، أي أن البطالة المقنعة تعني ان عدد العمال اكبر من حجم العمل في الدول النامية .

(ب) البطالة الاجبارية : وهي تحدث جبراً للمواطنين أي دون وجود عمل متواصل ويحدث هذا في البلدان النامية .

(ج) البطالة الهيكلية : وتحدث سنوياً وهي عبارة عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي في الاقتصاد والعرض الكلي مما يؤدي حتماً الي انخفاض الطلب الفعال .

(د) البطالة الموسمية : وهي من اخف أنواع البطالة تاثيراً وتتمثل هذة البطالة في الموسم الزراعي السنوي وترتبط بموسمية الانتاج .

3- الثنائية في طرق الانتاج (التخلف التقني و التكنلوجي)[5]:

وتعتبر الثنائية من خصائص التخلف الاقتصادي في الدول النامية ويعزي هذا الامر الي النقص في رؤوس الاموال وقلة مراكز البحث العلمي وهجرة الكوادر والعقول الي الخارج وكذلك الاستيراد غير المرشد للتكنولوجيا التي لاتتناسب مع اوضاع الدول النامية.([6]) .

4ضعف الهياكل الانتاجية والبنيات التحتية :

والمقصود بها الالات والمعدات التي تخص القطاعين الزراعي والصناعي وايضاً البنيات الاساسية كالجسور والكباري وايضاً يؤدي هذا الضعف في الهياكل الانتاجية الي انخفاض مستوي دخل الفرد الحقيقي .

5- زيادة نسبة التضخم :

معدلات التضخم حتماً ستتزايد بمعدلات نمو عالية للاسباب اعلاة نجد أن الدول النامية تحت رحمة الدول الصناعية التي تستغل مواردها الأولية في التصنيع وبقاء الدول النامية علي حالها .

6 - ضعف نطاق السوق :

سواء كان سوقاً محلياً أو عالمياً وذلك بانخفاض دخل الفرد وضعف الارتباط بين البائعين والمشترين وضعف وسائل الاتصال بينهم .

- سيادة القطاع الاقتصادي الاول (الزراعة) وضعف التصنيع يساهم القطاع الزراعي في الدول النامية بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي 40% _ 50% ويعد القطاع الرائد الا أنة يفتقر الي اهم

المقومات وكثير من الموارد الزراعية غير مستقلة في الدول النامية نسبة لنقص رؤوس الاموال وضيق السوق .

أما القطاع الصناعي في الدول النامية ضعيف لايساهم بأكثر من15% ماعدا بعض البلدان في افريقيا وآسيا (مصر و الهند و باكستان و الصين) لأن معظم صادرات الدول النامية مواد أولية غير مصنعة لافتقارها لمقومات الصناعة الأساسية .

8- ضعف قطاع التصدير وزيادة عبء المديونية الخارجية لأن معظم صادرات الدول النامية مواد خام أولية أو منتجات زراعية معرضة للتذبذبات الإقتصادية وأسعار السوق العالمية وبالتالي فهي لا تستطيع منافسة منتجات الأسواق العالمية ويؤدي هذا بدورة إلي زيادة الضرائب المباشرة التي تثقل كاهل السكان .

الركائزالتي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ([7]):

صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي :

لابد أن يكون هنالك مناخ اقتصادي مناسب وهو شرط أساسي لنجاح عملية التنمية ونقصد بالمناخ الإقتصادي بالاستقرار النسبي في السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك استقرارالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي التي لها القدرة علي السيطرة علي الموارد والإمكانات واستغلالها استغلالاً امثل .

ويقصد بصلاحية المناخ الاجتماعي تحقيق الاستقرار الاجتماعي (نفي الثنائية الاجتماعية وكذالك نعني به العادات والتقاليد الموجودة في المنطقة أي أن تكون ملائمة مع مقتضيات التنمية الاقتصادية (منظمات المجتمع المدني) كسب ثقتها وتعاونها ومشاركاتها.([8])

ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي :

وينقسم التكوين الرأسمالي إلي مادي وبشري وينعكس المادي في زيادة معدل الادخار وزيادة معدل الاستثمار وهذا يؤدي بدورة إلي زيادة متوسط دخل الفرد وينعكس البشري علي زيادة الإنفاق علي التعليم وزيادة نسبة المسجلين في المدارس.

بمستوياتها المختلفة وزيادة رأس المال الاجتماعي والمتمثلة في الطرق والكباري والجسور .

التقدم المستمر في الإنتاج (التقني) مع الحفاظ علي البيئة:

التقنية هي الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطور أساليب الإنتاج ، وعرفت بمجموعة المعرفة والخبرات والتراكم التقني والأدوات المالية والتنظيمية التي يستخدمها الإنسان في أداء وظيفة معينة هذا التقدم التقني سيؤدي حتماً إلي رفع إنتاجية الموارد الموجودة كما يؤدي إلي إبتكار آليات جديدة تساعد في زيادة الإنتاج مع تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة والهدف من هذا هو إرتفاع مستوي معدل النمو الإقتصادي وهناك عوامل أيضاً قد تؤدي إلي زيادة معدل التغير التقني وهي :

زيادة معدل الربح المتوقع من التغير التقني البيئي .

زيادة الإنفاق علي البحث العلمي .

الرغبة الشخصية للباحثين .

4- إتساع نطاق السوق :

وينقسم السوق إلي سوق داخلي وخارجي وهناك عدة عوامل تتحكم في السوق وهي

(أ) متوسط دخل الفرد (ب) وسائل الاتصال (ج) طبيعة ونوع السلع والخدمات

(د) عدد المتعاونين في السوق (هـ) مدي قوة الإرتباط بين البائعين والمشترين (و) توفر

المعلومات الكافية والشفافة (ز)القدرة علي المنافسة التامة في الأسواق المحلية والعالمية (ح) نظام الحماية والإغلاق (ط) إنخفاض مرونة الطلب الأجنبي علي منتجات الدول النامية

5- الإعتماد علي مبدأ المشاركات الشعبية :[9]

نعني به مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية (شباب ، مرأه وقطاعات وسيطة) لأنها مقنعة محلياً وتستطيع تنفيذ هذه البرامج متى اقتنعت بها .

تنميط التنمية :

التنميط هو تصنيف الدول إلي مجموعات علي حسب المعايير الإقتصادية المختلفة ويشترك في هذا التنميط أو التصنيف الأمم المتحدة والبنك الدولي وجزء من منظمات المجتمع المدني .

أهداف التنميط أو التصنيف : ([10])

تحديد الأساليب للتنمية وأهم المشاكل التي تعترض سبيل التنمية الإقتصادية في الدول النامية

فهم الأسباب الحقيقية للإختلافات في الأداء الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية

تحديد عناصر النجاح التي أدت إلي تحقيق معدلات تنموية عالية في الدول المتقدمة ونقلها إلي الدول النامية ، ويعتمد هذا التنميط علي معايير بسيطة تعمل علي تصنيف الدول إلي مجموعات .

1) تصنيف البنك الدولي : ([11]).

ويعمل هذا التنميط بمعيار متوسط الدخل الحقيقي ويقسم الدول إلي ثلاث مجموعات :

مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المنخفض ولا يتعدي متوسط دخل الفرد فيها 610 دولار في السنة وتضم 49 دولة أدناها دولة موزنبيق ويصل دخل الفرد فيها 80 دولار في السنة

مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المتوسط ويزيد الدخل الحقيقي فيها عن 610 دولار ويقل عن 620 دولار في السنة وهي مصر و الأردن وسوريا والجزائر أي مجموعة الدول النامية وعددها 107 دولة مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المرتفع ويزيد الدخل الحقيقي فيها عن 620 دولار وتعد من الدول ذات الدخل المرتفع ويبلغ عددها حوالي 26 دولة وهي الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وبريطانيا وكوريا وإسرائيل .

2) تصنيف الأمم المتحدة:- ([12]).

وتستعمل الأمم المتحدة معيار آخر هو معيار مؤشر التنمية البشرية لقياس المستوي الصحي والتعليمي ، متوسط الدخل الحقيقي وهذا المعيار محصور بين الصفر وواحد صحيح . وبهذا المعيار تقسم الدول إلي ثلاث مجموعات هي :

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية أو المرتفعة 0.8 – 1 ويبلغ عددها 64 دولة وهي كندا وبلغ المؤشر بها 0.96 وآخرها ليبيا وبلغ المؤشر بها 0.8 .

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وتضم حوالي 45 دولة ويقل فيها المؤشر عن 0.5 ومنها السودان وبلغ المؤشر بها 3.5 وسيراليون 0.175 وبقية البلدان النامية .

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 0.5 – 0.796 وتضم 66 دولة من دول العالم منها ماليزيا . وقد اعتمدت هذه علي ثلاث أنواع من التحليل هم التحليل الوصفي والتحليل القياسي والتحليل التاريخي .

أولاً : التحليل الوصفي أو الإحصائي : ([13]).

ويعتمد كثيراً في جمع البيانات عن الدول المتخلفة في التنمية وتصنف فيه الدول إلي مجموعتين :

(أ) دول متقدمة ونسبة الصناعات التحويلية بها تزيد عن 20 % من إجمالي الدخل القومي ويرتفع فيها معدل الادخار ومعدل الاستثمار والتوزيع العادل للدخل القومي .

(ب) مجموعة الدول النامية أو المتخلفة والتي تعد نسبة الصناعات التحويلية بها اقل من 20 % بجانب انخفاض معدل الادخار والاستثمار وسوء توزيع الدخل ، عدم العدالة في توزيع الدخل القومي .

ثانياً التحليل القياسي : - ([14]).

ويكون ذلك باستعمال التنبؤ في الظواهر الاقتصادية قياسياً أو استخدام النماذج القياسية ويعتمد هذا علي هيكل التجارة الخارجية بالنظر الي الصادرات والواردات وعلي هذا النمط قسمت الدول الي أربعة مجموعات :

(أ) مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية وتضم الدول الغنية بالمعادن وهي فنزويلا – إيران – يوغندا – تنزانيا .

(ب) مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج القومي وتضم تايلاند – سوريا – بيرو – شيلي .

(ج) مجموعة الدول المتخصصة في البدائل والواردات وتشمل الدول التي لها عدد كبير من السكان وتوجد بها أسواق محلية كبيرة وتضم الهند – كولومبيا - الأرجنتين – الصين .

(د) مجموعة الدول الموجهة للصناعة وتضم كوبا – مصر – سنغافوريا .

ثالثاً : التحليل التاريخي البسيط المقارن للتنميط : ([15]).

ويعتمد هذا المدخل علي دراسة الخبرات التاريخية المقارنة ويصنف الدول إلي ثلاث مجموعات هي :

1. النوع الإفريقي تمثله كينيا وهي دولة غنية بالموارد الطبيعية (صادرات المنتجات الأولية) الشاي .
2. أمريكا اللاتينية وتمثلها المكسيك وهي دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية و تعتمد علي رأس المال الأجنبي زائداً البترول.

الشرق الأوسط وتمثله تايوان وتعتمد علي الصادرات الصناعية خصوصاً المنتجات الاستهلاكية ولعب الأطفال .

مشكلات التنمية في السودان ([16]).

يعتمد الاقتصاد السوداني على القطاعات الرئيسية التالية:-

أ/ القطاع الزراعي بشقية ب/القطاع الصناعي ج/قطاع التجارة الخارجية د/ قطاع السياحة والفندقة، اما طبيعة وملامح ومشكلات الاقتصاد السوداني فتتلخص في الآتي:-

1. نقص راس المال.
2. التخلف التقاني والتكنلوجي.

3. ضعف الهياكل الانتاجية.
4. ضعف كفاءة الجهاز الحكومي.
5. التأثربعدم استقرارالنظم السياسية والحروب والنزاعات.
6. عبء المديونية الخارجية.
7. ضعف الاحصاءات البيانية.
8. هجرة الكوادر والعقول المقتدرة.
9. العوامل الطبيعية كالجفاف والفيضانات والكوارث والامراض.
10. عدم اشراك الجمهورفي التنمية وجعلها عملية فوقية

معلوم ان السودان من الدول النامية والتي تعاني نقصا في راس المال لمقابلة عملية التنمية ،فنقص راس المال يؤدي لضعف الادخار فنجد ان الزراعة بدائية والصناعة تعتمد على المواد الاولية ممايؤدي الى ضعف هياكل الانتاج اضف الى ذلك قلة كفاءة الجهاز الحكومي بسبب نقص التدريب ومن ثم تفاقمت المشكلة وزادت تعقيدا بسبب الصراعات السياسية منذ قيام الدولة السودانية والى يومنا هذا مما ادى الى عدم القدرةعلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتظل الموارد في حالة تعطل مما يؤثر على عملية التنمية ويؤدي الى تدني دخل الفرد اضف الى ذلك هجرة الكثيرمن الكوادر السودانية المقتدرة للبحث عن حياة افضل كما ظلت عملية التنمية تدار بخطط فوقية لم تشترك فيها الجماهير والمجتمعات المحلية وظل الاقتصاد مهدر الموارد رغم كل الخطط والدراسات التي وضعت .

اولا سياسات الاصلاح والتحرير الاقتصادي وافاق التنمية ([17]):

1. تناولت عدة دراسات مقترحات حلول لمشكلات التنمية في السودان وتبنت خطط استراتيجية مرنة تمنح اولوية مناسبة لمشروعات التنمية الرأسية والاحلال والتجديدوالارتقاء بالنوعية الانتاجية ذات الكفاءة دون اهمال للتوسع الافقي.
2. الاهتمام بالمشروعات الصناعية التي توقفت عن الانتاج ومعالجة اسباب تدهورها وحل مشكلاتها المالية والتمويلية واعادة ترتيب نظمها الادارية والقانونية.
3. العمل على التخلص من مشروعات راسمالية الدولة في المجالات غير الاستراتيجية وفتح المجال امام الاستثمارات الخاصة والصديقة ،وقد انعكس هذا العمل سلبا عل بعض المشاريع الرائدة كمشروع الغزالة جاوزت مما جعل الحكومة تتراجع عن قرارها بخصخصة بعض المشروعات.
4. تحرير القطاع الصناعي من النظم المقيدة وتمكينه من المنافسة في اقتصاد السوق ومواجهة اشكال الخسائر والافلاس
5. تحرير اسعار المنتجات الصناعية من الاحتكاروعدم الاستفادة من الميزان التجاري في الاعفاءات الجمركية
6. تمكين الصناعيين من اتخاذ القرارات المناسبة بغير تدخل حكومي وحرية التعامل بالنقد الاجنبي للحصول على حاجاتهم من الموارد المحلية والاجنبية.

ثانيا السياسات المناسبة لتحقيق الاهداف اعلاه([18]):

1. الترابط بين القطاعات الاقتصادية بغرض توفيرالمستلزمات الضرورية للقطاع الاقصادي الاول الزراعي والحيواني
2. تشجيع الصناعات الصغيرة الحرفية والزراعية والصناعات الريفية مثال ماكينات انتاج مواد البناء
3. تنمية مشروعات انتاج السلع الوسيطة كالصودا الكاوية مثلا لصناعة الصابون
4. امتصاص فائض العمالة الريفية بتشجيع مشروع الصناعات الريفية
5. حل اختناقات الترحيل والعمل على جذب المستثمرين

لماذا الاهتمام بتنمية القطاع الصناعي؟

أ. القطاع الصناعي يساعد على تخفيض الاستيراد ويرفع كفاءة انتاجية الموارد وينتج موارد بديلة تعالج الندرة

ب. يساهم في تكوين راس المال ويزيد من فرص العمل ويحارب البطالة

ج. يخلق علاقة تكاملية مع القطاع الزراعي بتوفير مدخلات الانتاج التي تستفيد منها الزراعة والصناعة.

الخاتمة:

تناولت الورقة مشكلات التنمية الاقتصادية ومفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي واهم اهداف التنمية الاقتصادية ومرتكزاتها ومعوقاتها بشرح مبسط يحوي الناتج القومي والتضخم والبطالة، كذلك الدراسات المقدمة من البنك الدولي والامم المتحدة حول مقاييس التنمية والنمو، والدراسات الاحصائية والقياسية كمقارنة بين دخل الفرد في البلدان النامية والمتقدمة صناعيا.ومن ثم تناولت الدراسة مشكلات التنمية في السودان ،حيث شملت التخلف التقاني والتكنلوجي،ونقص رؤوس الاموال ،وضعف كفاءة الجهاز الحكومي،وعدم استقرار النظم السياسية بسبب الحروب والنزاعات،وهجرة الكوادر والعقول،اضافة للعوامل الطبيعية كالجفاف والكوارث والامراض،ثم تناولت مقترحات الحلول والاصلاح الاقتصادي،حيث وصت الورقة الاهتمام بمشروعات التنمية وزيادة قدرة القطاع الزراعي والصناعي،والتخلص من راسمالية الدولة في المجالات غير الاستراتيجية وتشجيع الصناعات القومية.

النتائج:

يعتبر القطاع الزراعي بشقية دعامة للاقتصاد القومي مع تكامله مع القطاع الصناعي.

تضاؤل دور مشروعات التنمية في السودان حيث كان دورها بارزا عند الاستقلال وذلك بسبب عدم توفر الدعم المالي مما ادى لانتشار البطالة وضعف الانتاج.

انفصال جنوب السودان وماله من اثار سالبة على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

عدم الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة انعكس سلبا على السودان اقتصاديا وامنيا

التوصيات:

- العمل على زيادة دخل الفرد الحقيقي من خلال زيادة الدخل القومي.
- النهوض بالاحوال الاجتماعية والخدمات وخلق فؤص اللعمالة ومحاربة البطالة.
- زيادة الصادرات والعمل في انتاج سلع بديلة للواردات.
- احداث تغيير هيكلي في العلاقات الاجتماعية للوصول لمشاركة فاعلة في التنمية الاقتصادية.
- التوجه نحو الحتجات الاساسية المادية والخدمية التي تهم المجموعات السكانية الفقيرة والضعيفة.
- الاستمرار في الدراسات والبحوث العلمية للوصول للافضل في مجال التنمية

الهوامش:

(1) د.كامل البكري/ مقدمة في اقتصاديات الموارد/دار النهضة بيروت ص25

(2) دعمر محي الدين /التخلف الاقتصادي /دار النهضة العربية بيروت 1975 ص104

(3) د محمد عبدالعزيز عجيمة/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية /الاسكندلاية 1999ص38

(4) دعبد المنعم صباحي/ الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم 2006 ص16

(5) دمحمد عبالعزيز عجيمه/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية1999 ص167

(6) د محمد عبد العزيز عجيمة/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية 1999ص 169

(7) دعطا البطحاني/ورقة عمل عن المجتمع المدني ومحاربة الفقر/ الخرطوم 1980

(8) دمحمد عبد العزيز عجيمة/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية /1999ص 169

(9) د ابراهيم عبد المنعم/الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم/1995

(10) د عطا البطحاني/ السياسات الاقتصادية البديلة/ ورقة عمل الخرطوم 2005

(11) د ابراهيم عبد المنعم صباحي/الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم 1995

(12) دعطا البطحاني/السياسات الاقتصادية البديلة/ورقة عمل 2005

(13) د عبد الرحمن يسري/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الدار الجامعية للنشر /الاسكندرية 1999ص77

(14) دمطانيوس حبيب/منشورات جامعة دمشق 1993

(15) د عبد الرحمن يسري/التنميةالاقتصادية والاجتماعية/الدار الجامعية للنشر الاسكندرية1999

(16) دعبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

(17) د عبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

(18) د عبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

المصادر والمراجع:

(1) احمد مندور ،مقدمة في اقتصاديات الموارد،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1975م.
(2) خليل حسن خليل،اضواء على مشكلات النمو الاقتصادي،مطابع الدار القومية للطباعة والنشر،1961 م.
(3) عبدالحميد القاضي،مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي،دار البحوث الجامعة المصرية للنشر، 1975م.
(4) عبد الرحمن يسري،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، 1999 م.
(5) عبدالوهاب عثمان شيخ الدين،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،جامعة الخرطوم للنشر 1989م.
(6) عمر محي الدين،التخلف الاقتصادي،دار النهضة العربية بيروت،1975م.
(7) كامل البكري،مقدمة في اقتصاديات الموارد،دارالنهضة العربية بيروت،1975م.
(8) محمد عبد العزيز عجيمة،النهضة الاقتصادية والاجتماعية،الدار الجامعية الاسكندرية ، 1999 م.
(9) محمد علي الليث، التنمية الاقتصادية،دار الجامعات المصريةالاسكندرية،1975 م.
(10) مطنيوس حبيب،التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 1993م.

البحوث واوراق العمل:

(1) أحمد سر الختم الحسين،مدير عام وزارة المالية الاسبق ،جنوب دارفور،ورقة بعنوان، تطوير الموارد الاقتصادية ، 1995م.
(2) ايدام عبد الرحمن،مدير الحكم المحلي الاسبق،جنوب دارفور،ورقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية1999م.
(3) عباد حسن سليمان،مدير مشروع ابحاث الغزالة جاوزت الاسبق،ورقة بعنوان تطوير الموارد الاقتصادية، 1999م.
(4) عثمان يوسف ابراهيم، مدير التخطيط الاقتصادي الاسبق،ورقة عن فرص التنمية والاستثمار في السودان 1998م.

دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

د. عبدالرحمن عادل خليل عثمان أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة النيلين

المستخلص:

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمخاطر المصرفية وسبل التخفيف منها، وبدأ البحث في آليات لمواجهة هذه المخاطر في دول العالم المختلفة والتنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالأخص مخاطر الائتمان المصرفي والتي تؤثر تأثيرا بالغا على ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي. هدفت هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى قياس أثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الأدبيات السابقة وبناء وتطوير الفرضيات، كما قام الباحث بتصميم استبانة لجمع المعلومات من المصادر الأولية وتم توزيعها على مجتمع الدراسة ومعالجة البيانات إحصائياً عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسةإلى أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر إيجابا على العلاقة بين الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة، إدارة المخاطر المصرفية، قرارات منح الائتمان المصرفي.

Theroleofthe accounting mechanisms of banking governanceintheeffectiv enessofbankingriskmanagementtorationalizebankcreditawarddecisions (a fieldstudyonasampleofSudanesebanks)

Dr.Abdelrahman Adil Khalil Osman

Abstract:

Interest in banking risks and ways to mitigate them has increased recently, and research has begun on mechanisms to address these risks in different countries of the world and coordination between regulatory authorities to reduce the risks to banks, particularly bank credit risks, which have a significant impact on rationalization of bank credit grant decisions. This study aimed mainly at measuring the impact of bank risk management effectiveness in the relationship between bank governance accounting mechanisms and rationalizing bank credit award decisions. The study relied on the descriptive analytical approach through the presentation of previous literature and the construction and development of hypotheses, and the researcher designed a questionnaire to collect information from primary sources and distributed it to the study community and process data statistically through the Statistical Package of Social Sciences (SPSS) program. The result showed that the effectiveness of banking risk management positively affects the relationship between accounting mechanisms of banking governance and rationalizing decisions to grant bank credit.

Keywords: Internal audit, external audit, audit committees, banking risk management, bank credit decisions.

المقدمة:

تمثل الحكومة المصرفية من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهدافه مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في النشاط المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطات الرقابية غير كافية، لذا فسلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين وممثليهم في المجلس.

تعمل إدارة المخاطر بصورة مستمرة علي تحديد المخاطر عن طريق استحداث ونشر ثقافة وفكر ووعي لدى كافة العاملين بالمنشاة في كافة المستويات التنظيمية، بغرض التعرف على الأحداث التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة، وذلك من خلال توفير فهم جيد للمخاطر المحيطة بالنشاط، لتحديد الطرق المناسبة معها وكيفية الاستفادة من الفرص التي قد تترتب عليها، وعمل تقارير عن طريق إدارة المراجعة الداخلية تقدم إلى لجان المراجعة ومجلس الإدارة لمتابعة عمل إدارة المخاطر.

يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجباتالمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك .

مشكلة الدراسة:

نتيجة لتنوع الاحتياجات وتطورها زادت الحاجة للإئتمان المصرفي من اجل اشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمنشآت الإقتصادية[1]. فالوظيفة الائتمانية باعتبارها العمود الفقري لأي مصرف والتي يفقد من غيرها وظيفته الاساسية كوسيط مالي وبالتالي يفقد المصرف وجوده اساساً، اضافة إلى ان عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي للإيرادات اي مصرف مهما تنوعت وتعددت انشطته الاخرى[2]. ولما كان المصرف عبر الوظيفة الائتمانية يمارس اهم وأخطر مهمة بالنسبة له تبرز اهمية الحوكمة المصرفية في هذا الصدد وعبر آلياتها، معاييرها، قواعدها، ومبادئها التي اقرتها لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في خلق نظام حوكمة مصرفية فعال يضع سياسات ائتمانية واضحة ويعتمد سياقات واسس محددة تمنع او تدير المخاطر وتقلل من القروض المتعثرة من جانب او ترشِّد قرارات منح الائتمان المصرفي بصورة اساسية من جانب آخر[3]. كما ان إدارة المخاطر تساعد على حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة ، وذلك عن طريق إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم الثبات وتحسين عملية صنع القرارات والتخطيط ، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية وفهم منظم لطبيعة الأنشطة ، ووضع خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات[4]. إن إدارة المخاطر الائتمانية مهمة أساسية في سلامة المصرف بل النظام المالي بأكمله كون أن المصرف يمنح القروض[5]. مما سبق فان مشكلة الدراسة تظهر من خلال التساؤل الجوهري التالي: «ما أثر الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي؟».إنطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
2. هل تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
3. هل تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
4. هل تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟
5. هل تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟
6. هل تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟

7. هل تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي؟
8. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفيةتؤثر علي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
9. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
10. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال:

أ / الأهمية العلمية:

تتعرض الدراسة الي موضوع الاليات المحاسبية لحوكمة المصرفية والذي يعتبر من الموضوعات المهمة على المستوى المحلي والدولي ونال اهتمام الباحثين والاكاديميين والخبراء.

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفيه من اولويات البحث العلمي واثراء المعرفة الانسانية خاصة بعد تزايد حالات الفشل والإفلاس وشح الربحية التي تعرضت لها العديد من المصارف مما أدى الي قلة توزيعات الربحية للمساهمين.

إيجاد حلقة وصل بين الفكر المحاسبي وواقع التطبيق العملي من خلال توفير الابعاد الاساسيةلتشريد قرارات منح الائتمان المصرفي من خلال تفعيل إدارة المخاطر.

ب / الأهمية العملية:

سعت الدراسة الي تقديم نتائج ملموسة عن أثرالاليات المحاسبيةللحوكمة المصرفية في تفعيل إدارة المخاطر في البيئة المصرفية.

تعمل الدراسة علي الحصول علي نتائج ميدانية يمكن من خلالها ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

تقدم الدراسة دليل ميداني بشأن تأثير الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال تفعيل إدارة المخاطر بالمصرف.

اهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف علي مفهوم واهدافالاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وفعالية إدارة المخاطر وطرق ترشيد قرارات منح الائتمان.
2. بيان أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.
3. توضيح أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية.
4. دراسة أثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

مفاهيم الدراسة:

الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية:

نجحت الحوكمة المصرفية في حذب الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، غير ان مفهوم الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات، وقد بداء الحديث عنه نتجه للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة للبنوك مما زاد اهميه قياس المخاطر وادارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكارات المستمرة لطرق إدارة الاعمال والمخاطر وتغير القوانين ونظم الاشراف بما يحافظ على لامة النظام المصرفي[6].عرفت آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها بهدف ترشيد توجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك مما يؤدي إلى التوازن بين مصالح جميع الأعضاء. [7]عرفت أيضاً بأنها النظام الذي يتم من خلالها أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والشفافية[8]. كما عرفت أنها مجموعة من المبادئ التي ترشد وتحد من سلطة طرف آخر أي أن مجال الحوكمة الرئيسي هو رقابة أفعال وقرارات المديرين المؤثرة على مصالح الملاك والمقرضين وذلك بغرض التوصل إلى توازن المصالح بين الملاك والإدارة[9]. تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث ان افلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يوثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، فيما يعرف بسوق ما بين المصارف [10]. وتتمثل الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في الاتي:

1/ لجنة المراجعة:

هي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تتولى القيام ببعض المسئوليات الخاصة بالمجلس، ويجب أن تشكل اللجنة بقرار مكتوب بدون ضمن المحاضر الرسمية لمجلس الإدارة ويذهب البعض إلى ضرورة موافقة أعضاء الجمعية العمومية للشركة (الملاك)، ويجب أن يضمن القرار أسماء أعضاء اللجنة وأهدافها ومسئولياتها، وصلاحياتها، كما يجب تبليغ ذلك القرار لكافة المعنيين داخل الشركة وخارجها[11]. ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة في إشرافها على إعداد التقارير المالية، فإنا لا يمكن أن تعمل من فراغ، ونظراً لأن لجنة المراجعة تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية، وموظفو المراجعة الداخلية، والمراجعون الخارجيين للقيام بمسئوليتها فإن من المهم أن تقوم اللجنة بحوار مفتوح وصريح من خلال الاتصالات الفعالية مع أولئك المشاركين في العمل[12]. هناك العديد من المسئوليات على مجلس الإدارة تجاه لجنة المراجعة ليمكنها من أداء عملها بكفاءة والتأكد من القدرة على الوفاء بمتطلبات الجهات الرقابية والإشرافية من ناحية، والوفاء بمتطلبات التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من ناحية أخرى[13]، منها العمل على التأكد من توفير المعلومات الملائمة للجنة المراجعة حتى تستطيع أداء دورها بفعالية ويمكن تقسيم المعلومات التي يحتاجها أعضاء لجنة المراجعة .وتوفير لائحة مكتوبة موضحاً فيها أهداف ومسئوليات وصلاحيات لجنة المراجعة بما ينعكس على أدائها لأدوارها بصورة إيجابية ويضفي عليها الصفة الرسمية والإعداد الجيد والمسبق لاجتماعات لجنة المراجعة، وتسهيل عمليات الاتصال بين أعضاء لجنة المراجعة وكل المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي.

2/ آلية المراجعة الداخلية:

أدت الفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات باعتبارها أساس لحوكمة الشركات وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية بمجرد القيام بمراجعة مالية، وامتدت لتشمل مراجعات جميع أوجه النشاط بالشركة (المراجعة المالية، ومراجعة عمليات ومراجعة الالتزام)، وقد استخدمت وظيفة المراجعة الداخلية مراجعة النظم وإدارة المخاطر، وكذلك في تحسين عمليات حوكمة الشركات وأصبح هدف وظيفة المراجعة الداخلية هي إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عمليات المنشأة بصورة تأخذ في اعتبارها توقعات أصحاب المصالح في المنشأة[14].

آلية المراجع الخارجي:

إن تقرير المراجعة الخارجية تمثل مصدراً هاماً في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة الخاصة بالاستثمار، مما يستدعي ضرورة قيام المراجع بعملية الإفصاح الجيد عن المعلومات المالية دون محاولة إخفاء أية معلومات يمكن أن يستفيد منها فئة دون الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تنشيط وكفاءة سوق الأوراق المالية[15]. ويمكن القول أن أهمية استقلال المراجع الخارجي تتمثل فيتدعيم الثقة في مهنة المراجعة وممارسيها و زيادة الطلب على خدمات مهنة المراجعة وأيضا زيادة جودة عملية المراجعة كما يساهم في تحقيق الموضوعية في نتائج عملية المراجعة وبالتالي تحسين كفاءة وفعالية أسواق رأس المال [16].

فعالية إدارة المخاطر:

عرفت إدارة المخاطر بأنها منهج تتبنى إدارة المنشأة تصميمه وتنفيذه داخل المنشأة على المستوى الإستراتيجي، بغرض التعرف على الأحداث الهامة التي يمكن أن تؤثر على المنشأة، وتوفير فهم جيد للمخاطر المتولدة عن وقوع هذه الأحداث، لتحديد طرق التعامل مع هذه المخاطر، واستنباط ردود الأفعال المناسبة تجاه هذه المخاطر واستغلال الفرص المتاحة للمساعدة في تحقيق أهداف النشاط، وإعداد تقارير عن حالة إدارة مخاطر النشاط بالمنشأة ترفع لمجلس الإدارة على أساس زمني[17]. وتعمل إدارة المخاطر علي تعزيز قدرة المنظمة على التنبؤ بالفشل وتعليل احتمالات حدوثه أي تطوير قدرات المنظمة الوقائية لتجنب الكوارث والخسائر المالية من خلال تحليل وتقيم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والمنتجات والخدمات الجديدة القائمة[17]. وتهدف إدارة المخاطر الي ضبط المخاطر وإدارتها في الوحدات الاقتصادية للمحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها لتحقيق الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية وهو البقاء والنمو، وذلك من خلال استهداف عدة أمور منها على سبيل المثال[19]:

ترشيد قرارات منح الائتمان:

يعرف الائتمان المصرفي بانه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود او يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها الوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[20].كما عرف الائتمان المصرفي بانه عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة[21].ويمكن للبنك أن يحدد في سياسته الأساليب التي يتخذها لمواجهة مخاطر الائتمان ، ومن

بين هذه الأساليب دراسة وتحديد درجة الرفع للجهة المقترضة وتشمل الرفع التشغيلي والمالي،والتنويع حيث يعتبر أداة فعالة لمواجهة وتخفيض المخاطر الائتمانية. ,يعتمد البنك في منح الائتمان إلى عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينهاشخصية العميل وراس مال العميل ومدى قدرته علي تحقيق الأرباح والظروف المحيطة بنشاط العميل من تقلبات اقتصادية واجتماعية وغيرها [22] .

تطوير وصياغة الفرضيات:

أولا: أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الائتمان:

حيث انتهت دراسة إسماعيل(**2011م**)[23]إلى ان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي ساعد علي ضباط الائتمان بالبنوك التجارية كما ان الخدمات الاستشارية الإدارية لها تأثير كبير على المتطلبات الأخلاقية لجودة المراجعة. خلصت دراسة (الشحاتة ،2007م) الي ان وجود ادرة قوي كأحد اليات الحوكمة المصرفية يساعد في إدارة مخاطر كفاية راس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وعليه يمكن اشتقاق الفرضية الاولي التي تنص علي الاتي:

1/ تؤثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/1 تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

2/1 تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

3/1 تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

ثانيا: أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر:

اكدت دراسة(Allen and Others,2013) إن فشل تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف له دور محوري في الأزمة المالية الأخيرة وفي تعزيز المخاطر وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي. كما اوضحتدراسة وجدان (2017م) [24]ان الدور التوكيد للمراجعة الداخلية له دور كبير في تحليل المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف ومدى قدرته على السيطرة عليها من خلال تحليل أنظمة الرقابة به. خلصت دراسة بعشر(2020)[25]إلى ان الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساعدت في توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، أدت الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ومحاربة الفساد الإداري وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية . كما توصلت دراسة (الحربي, 2008م) أن إشراك المراجعين الداخلين في إعداد وتحديد خطة إدارة المخاطر يقلل من المخاطر المصرفية. مما سبق يمكن للباحث إستنتاج الفرضية الثانية التي تنص علي أنه:

2/ تؤثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/2 تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرفي.

2/2 تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف.

3/2 تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف.

ثالثا:أثر فعالية إدارة المخاطر في ترشيد قرارات منح الائتمان:

اكدت دراسة) عبدالباقي ،2017م[26] (أن وجود مخاطر التشغيل بالبنك يؤثر سلبا علي عمليات التمويل بالبنك وأن سحوبات الودائع تؤثر سلبا علي عمليات التمويل بالبنك. كما خلصت دراسة)شاهين ،2009م([27] الي ان هنالك علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية راس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد علي الموجودات، وحين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفية.وعلية يمكن للباحث إستنتاج الفرضية الثالثة التي تنص علي انه:

3/ تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

رابعا: الدور الوسيط لفعالية إدارة المخاطر في العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي:

إعتبرت دراسة)صالح ووعد 2012م([28]ان المراجعة الإستراتيجية في اطار الحوكمة آلية هامة جداً للمصارف تساعده علي تحقيق أهدافه المتمثلة في إستمرارة المصرف وتحقيق النمو والعوائد, كما تتنبأ بالمخاطر المصرفية والعمل علي معالجتها قبل حدوثها, وكما تعمل علي ترشيد القرارات الإستثمارية طويلة الأجل التي تتخذ من قبل المنشأه. كما توصلت دراسة(نسمان، 2009م)[29] الي ان هنالك علاقة قويه جداً بين المراجعين الداخلين والحد من المخاطر المصرفية لترشيد القرارات الاستثمارية طويلة الاجل لضمان استمرارية المنشاة.وعليه يمكن للباحث صياغة الفرضية الرابعة التي تنص علي انه:

4/ فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/4 فعالية إدارة المخاطر المصرفيةتؤثر عللي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

2/4 فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

3/4فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

نموذج الدراسة: إعتماداً على الأدبيات السابقة وإنسجاماً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة نموذج الدراسة، حيث يوضح علاقة الإرتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1)

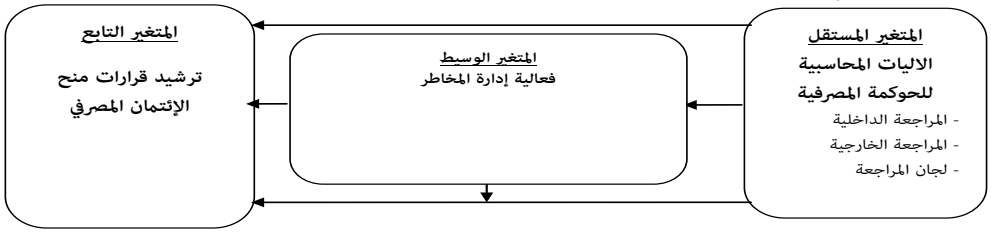

المصدر: إعداد الباحث، 2022م.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوقوف علي اهم جوانب الاليات المحاسبية وفعالية إدارة المخاطر المصرفية وكيفية ترشيد قرارات منح الإئتمان بالمصارف، وكذلك توضيح الدور الذي يمكن أن تلعب الأليات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الإئتمان من خلال تفعيل إدارة المخاطر بالمصرف. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات من المصادر الأولية،الثانوية. حيث تم الإعتماد في المصادر الثانوية علي المسح المكتبي ةالاطلاع علي عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات والمؤتمراتالمتخصصة. اما المصادر الأولية اعتمد الباحث فيها لجمع البيانات علي تصميم الإستبانة وتوزيعها علي الفئات المستهدفة بالمصارف، حيث تم تصميم الإستبانة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي على هذا النحو الرقم (5) لموافق بشدة، (4) لموافق، (3) لمحايد، (2) لغير موافق، (1) لغير موافق بشدة، وتم توزيع عدد (120) إستبانة علي الفئات المستهدفه المتمثلة في أعضاء لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، مدير إدارة المخاطر،موظف بإدارة المخاطر،مدير إدارة الإستثمار، موظف بإدارة الإستثمار. بثلاثة مصارف هي)بنك فيصل الإسلامي، بنك امدرمان الوطني، بنك الخرطوم(تم اختيار هذه المصارف دون غيرها من المصارف السودانية وذلك نسبة للعدد الكبير للعملاء بهذه المصارف وأيضا كثرة اقبال الجمهور عليها لطلب الإئتمان المصرف. حيث تم استراد عدد(115) إستبانة بعد الإجابة عليها بواسطة افراد العينة جميعها كانت سليمة أي بنسبة(95.83 %)حيث تم اختياره العينة عن طريق العينة العشوائية البسيطة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيقأهدافالدراسةوالتحققمنفرضياتهاتماستخدام البرنامجالإحصائي (SPSS)، حيث تم إستخدام الفا كرونباخ لحساب الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة، والوسط الحسابي والإنحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ولمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، أما لمعرفة أثر المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم إستخدام معامل الإرتباط الجزئي.

الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذاستطلاعية وتم حساب ثبات وصدقالاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة كرنباخ الفاي وضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (1)

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المراجعة الداخلية	7	0.929	0.959
المراجعة الخارجية	7	0.562	0.746
لجان المراجعة	7	0.935	0.971
فعالية إدارة المخاطر	10	.9530	0.976
ترشيد قرارات منح الإئتمان	10	0.921	0.936
الاستبانة كاملة	41	0.949	0.969

المصدر: إعداداالباحثمنبياناتالدراسةالميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم(1) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم يتم الإعتمادعليها في اختبار فرضيات الدراسة.

التحليل والنتائج:

1/ التحليل الوصفي للبيانات الدراسة الأساسية:

يوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتغيرات الدراسة (لجان التدقيق، مخاطر القياس عن نشاط التوريق، مخاطر الإفصاح عن نشاط التوريق، موثوقية المعلومات المحاسبية).

الجدول (2)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	المراجعة الداخلية	4.01	.540
2	المراجعة الخارجية	3.75	.799
3	لجان المراجعة	3.96	.860
4	فعالية إدارة المخاطر	4.11	.599
5	ترشيد قرارات منح الإئتمان		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح للباحث من الجدول (3) أن قيم الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع المتغيرات تتراوح بين (3.75 4.11-) قريبة جداً من الوزن (4) الذي يعني (موافق) وهذا يدل علي أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على مستوي قياس متغيرات الدراسة، كما يوضح الجدول (2) أن قيم الإنحراف المعياري لجميع المتغيرات تتراوح بين (0.540، 0.860) وهذه القيم تشير الي التجانس الكبير في إجابات أفراد عينة الدراسة علي جميع عبارات هذه المتغيرات.

2/ إختبار الفرضيات:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة اعتماد (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقةبينمتغيرينعلىهيئةعلاقةدالة،يسمىأحدالمتغيرات متغير مستقل وهوالمتسببفي تغيرالمتغيرالتابع والآخر متغير تابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخطا لمستقيم.

الفرضية الاولى: تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.788	6.377	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.617	9.787	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.660a			
معامل التحديد (R^2)	0.418			
إختبار (F)	95.877	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.788)+ .617X				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة**المصرفية**كمتغير مستقل و**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي** كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.660).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.418)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (43%) في**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي**(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(95.877) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.788) وهي **ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي**عندما تكون المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.617)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةو**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.**

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي». **قد تحققت.**

الفرضية الثانية: تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	أختار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.810	6.818	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.0682	9.585	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..810a			
معامل التحديد (R^2)	.510			
إختبار (F)	98.46	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.810) + .0682X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول(4)رقم أن نتائج أظهرت التقدير وجود ارتباط طردي بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.810).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.510)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (49%) فيترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(98.46) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.810) وهي قيمة ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيعندما تكون المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية).في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة تساوي (0.682)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً علاقة دالة احصائياً بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي». **قد تحققت.**

الفرضية الثالثة: تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.630	10.526	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.486	8.852	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.615a			
معامل التحديد (R^2)	.383			
أختبار (F)	77.344	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.630) + .486X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (5)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفيكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.615).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.383)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستوىلجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (39%) فيالحد من ترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(77.344) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.630) وهي قيمة ترشيد قراراتمنح الإئتمانالمصرفيعندما تكون لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(انعدام لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.486)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: «**تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي**» **قد تحققت.**

الفرضية الرابعة: تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدولرقم (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.422	5.177	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.419	8.112	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..813a			
معامل التحديد (R^2)	.508			
أختبار (F)	88.444	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.422)+ .419X				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (6) أن نتائج التقدير أظهرت وجود ارتباط طردي بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمةالمصرفيةكمتغير مستقلفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.813). بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.508)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (38%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(88.444) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.422) وهي فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.419)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على أن: «**تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية**». **قد تحققت**.

الفرضية الخامسة: تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.816	6.808	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.0687	9.505	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..822a			
معامل التحديد (R^2)	.517			
إختبار (F)	98.16	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.816) + .0687X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول(7)رقم أن نتائج أظهرت التقدير وجود ارتباط طردي بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقلوفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.822).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.517)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يساهم بـ (48%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(98.16) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.816) وهي قيمة فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية).في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة تساوي (0.687)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً علاقة دالة احصائياً بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية». **قد تحققت.**

الفرضية السادسة: تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السادسة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.530	10.123	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.396	8.642	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.651a			
معامل التحديد (R^2)	.401			
إختبار (F)	78.318	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.530) + .396X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (8)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.651).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.401)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستولجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يساهم بـ (36%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(78.318) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.530) وهي قيمة فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية مساويةللصفر(انعدام لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية تساوي (0.396)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: «**تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية**» **قد تحققت.**

الفرضية السابعة: تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي

جدولرقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السابعة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.890	11.296	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.795	9.680	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.788a			
معامل التحديد (R^2)	.640			
إختبار (F)	99.451	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.890) + .795X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (8)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي فعالية إدارة المخاطر المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.788).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.640)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستوىفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (51%) فيوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(99.451) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.890) وهي قيمة ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي عندما تكون فعالية إدارة المخاطر المصرفية مساويةللصفر (انعدام فعالية إدارة المخاطر المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة فعالية إدارة المخاطر المصرفية تساوي (0.795)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين فعالية إدارة المخاطر المصرفيةوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: «تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي» قد تحققت.

الفرضية الثامنة:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الجدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثامنة:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية ((Sig	التفسير
$\hat{B}_0$	1.425	12.048	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.915	0.618	0.000	معنوية
معاملالارتباط (R)	0.70			
معاملالتحديد (R^2)	0.68			
إختبار (F)	81.542	النموذج معنوي		
Y=1.425+0.915x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (9) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.70)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.68)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (68%) في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (81.542) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و12.048، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (12) مرة، 0.618: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفيب 62%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثامنة الفرعية والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية يعدل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي » قد تحققت.

الفرضية التاسعة:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الجدول (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.594	9.485	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.637	0.657	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.70			
إختبار (F)	98.365	النموذج معنوي		
Y=1.594+0.657x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (10) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.70)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (70%) في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (98.365) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و9.485، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (9) مرة، 0.657: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي ب 66%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة التاسعة الفرعية والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي » قد تحققت.

الفرضية العاشر:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

الجدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية العاشرة:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.876	6.945	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.687	0.698	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.80			
معامل التحديد (R^2)	0.75			
إختبار (F)	102.566	النموذج معنوي		
Y=1.876+0.687x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (11) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (75%) في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (102.566) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و6.945، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (6) مرة، 0.698: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفيب 70 %.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة العاشرة والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية يعدل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي» قد تحققت.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، لجان المراجعة ساهمت في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي ، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة)رحمة، 2020([30])التي توصلت الي أن الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ساعدت على تفادي

مخاطر الائتمان باتباع الأساليب والسياسات الائتمانية التي تعمل على ترشيد قرارت منح الائتمان المصرفي، ودراسة(علي، 2017)[31] التي توصلت إلي ان التطبيق السليم للأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ساعد في اتخاذ القرارات ويحد من مخاطر الإئتمان.

كما أثبتت نتائج الدراسة أنالأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة ساهمت في فعالية إدارة المخاطر المصرفية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة(الحسين واخرون، 2019)[32]التي توصلت الي ان الأليات المحاسبيةللحوكمة المصرفية ساعدت في فعالية إدارة مخاطر وتطوير الأداء المالي للمصارف، ودراسة (محمد واخرون، 2019م)[33] التي خلصت الي أن الإلتزام بمبادي واليات الحوكمة المصرفية من شأنه تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية بما يتماشي وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم.

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية ساهمت في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، حيث إتفقت هذه الدراسة مع دراسة (أحمد، 2009)[34]التي أثبتت أن إتخاذ قرارات إئتمان بدون أخذ راي إدارة المخاطر يؤدي إلي تجاهل مؤشرات مخاطر إئتمانية تنتهي بتعثر الإئتمان، ودراسة (ثابت، 2021)[35] التي أكدت أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية ساعدت على ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال إستخدام طرق كمية إحصائية تساعد في إكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أن فعالية إدارة المخطر أثرت إيجابا علي العاقة بين الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، لم تتفق هذه النتيجة مع نتائج أي من الدراسات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلي عدم تناول أي من الدراسات السابقة الي الدور الوسيط لفعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الإليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

توصيات ومحددات الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة لموضوع الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال فعالية إدارة المخاطر بالمصرف وتم إختيار ثلاثة مصارف تجارية كعينة للدراسة فيمكن توسيع حجم العينة ليشمل مصاريف متخصصة أخرى كالقطاع الزراعي والصناعي ، كما تم إستخدام فعالية إدارة المخاطر كمتغير وسيط للعلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيويمكن ضبط هذه العلاقة بمتغيرات أخرى مثل فعالية الأداء المالي والإداري ، كما أن هذه الدراسة ركزت علي أبعاد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ويمكن توسيع رقعة هذه الأبعاد لتشمل الأليات الإدارية للحوكمة المصرفية مثل ألية مجلس الإدارة.

الهوامش:

(1) أمال محمد كمال(2011م)، **تطوير أداء المراجعة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر**،القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، 2011م، ص 151.

(2) Basel committee, principles for management of credit risk, Sep 2000, p5.

(3) Mohamed Ambar, La Gestion dèrdit par la mèthod RAROC, dilòme supèrieur des Etude Bancaire supèrieur de Banque, Alger, October 2007, p15.

(4) أحمد عابد محد عبد الباري، تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، العدد 3، القاهرة، مصر، 2016م، ص 179.

(5) أ. د. عبد السلام لفتة، م. بلال نوري سعيد، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية، مرجع سابق، ص 114.

(6) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011م، ص11

(7) نسيبة عوض الله علي، **دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشور، 2014م، ص 27

(8) د. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م) ص 25.

(9) وليد محمد حسن دراس, **أثر جودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات منح التمويلالمصرفي**, الخرطوم: جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة,2013م،ص 110.

(10) إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة في فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2009م، ص20-21

(11) غادة عمر محمد عبد العزيز، **دراسة تحليلية انتقادية لبيان مدى فاعلية لجان المراجعة كأداة في عملية اختيار (8) المراجعة وتحقيق الجودة عملي المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2001م، ص30.

(12) **Report of the Blue ribbon committee on improving the effectiveness of corporate audit committees**, whitehead Milstein committee, 1999.

(13) عادل حسن عبد الفتاح الغرباوي، **دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001م، ص ص 88-89.

(14) عفت أبو بكر محمد الصاوي، **دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2010م، ص41.

(15) د. محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية-دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 2002م، ص 5.

(16) د. علي أحمد زين، د. محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **دراسات في المراجعة**،جامعة حلوان، دار الكتاب الجامعي، 2006م، ص 7.

(17) علال بن ثابت، نعيمة عبدي، الحوكمة في المصارف الإسلامية، يوم دراسي حول التميل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة ثلجي الاقواط، 9 ديسمبر، 2010م، ص38.

(18) د. محمود العبيدي، **أساليب قياس وتحليل المخاطر في منظمات الأعمال**، القاهرة: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م، ص 454.

(19) د. سحر مصطفى عبد الرازق، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيق نظام إدارة المخاطر**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، عدد خاص، 2014م، ص 199.

(20) www.arabtranslator.org/edu/bonking/banking5.9sp.62011/5/.

(21) د. زكريا الدوري، د. يسري السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، ط2، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 74.

(22) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م، ص 142- 143.

(23) اسماعيل حمد الشعار، **أثر الاتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي فى الاردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1)**، رسالة ماجستير فى قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، المملكة الاردنية الهاشمية، مارس 2011م، ص 12 .

(24) وجدان أحمد الطيب محمد، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة حالة من المصارف عينة السودانية**، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2017م، ص 8.

(25) بعشر محمد نور الهادي، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على بنك الخرطوم**،الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2020م، ص 6.

(26) سلمى تاج السر عبدالباقي، أثر إدارة المخاطر علي عمليات التمويل- دراسة حالة بنك الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017م، ص 23

(27) علي عبدالله شاهين، أثر إدارة المخاطر علي درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة الأقصى، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2009م، ص46.

(28) د. صالح ابراهيم يونس الشعباني، د. وعد حسين شلاش الجميلي، **ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق – دراسة ميدانية لعينة من الشركات الصناعية**، بغداد: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4، العدد9، 2012م, ص ص375-395.

(29) إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة - دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009، ص 9.

(30) احمد علي محمد الهمالي، **تقييم مدي فعالية استخدام اسلوب مراجعة النظير لتحسين جودة اداء عملية المراجعة في ليبيا**،(ليبيا: كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة،2015م)، ص 25.

(31) علي محمد علي، دور اليات الحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، العدد الخامس، 2017م، ص 66.

(32) الشريف الحسين عوض، كمال أحمد يوسف، زهير أحمد علي، الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م، ص5.

(33) معاوية محمد، وشيخى مختارية، وزناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الأول، المجلد السابع، 2019م، ص 94.

(34) صالح عبدالرحمن محمد أحمد، إدارة المخاطر وأثرها في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرف وفق مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م،ص6.

(35) كنعان ثابت، أثر إدارة المخاطر علي فعالية أداء المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالمية، 2021م، ص4.

تأثير استيراد القمح على الأمن الغذائي في السودان في الفترة(2000 – 2020م)

د.آدم أحمـــــــد تيـــراب آدم
أستاذ مشارك- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية -جامعة الدلنج

د.الضاوي العباس رحمة محمداني
أستاذ مساعد- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الدلنج

المستخلص:

هذه الورقة دراسة تحليلية، تناولت تأثير استيراد القمح على الامن الغذائي في السودان من خلال تغيير نمط الاستهلاك والثقافة الغذائية في العقدين الاخيرين. وتأتي أهمية الدراسة في توضيح أهمية الاعتماد على الانتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي وعدم التأثر بالثقافة الغذائية المستوردة، وهدفت الدراسة للمساهمة في نشر ثقافة الاعتماد على استهلاك السلع المحلية. واعتمدت الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الخاصة بالاستيراد في الفترة من 2000م- 2020م، بالإضافة للمعلومات المستخلصة من الملاحظة والمقابلات غير المنظمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: سلسلة الآثار السالبة على الاقتصاد والمجتمع السوداني نتيجة لاستيراد القمح في ظل غياب الصادرات التي تحفظ توازن ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، الثقافة الغذائية، السلع الاستهلاكية، السلع المستوردة، الاستهلاك الريفي والاستهلاك الحضري.

The Impact of Import Wheat on Food Security in Sudan in the Period (2000- 2020)

Dr.Adam Ahmed Tairb Adam
Dr. Eldawi Alabbass Rahma Mohammedani

Abstract: This paper is an analytical study; it dealt with the effect of importing wheat in food security in Sudan through changing the type of food and food culture in last two decades. The importance of the study comes in clarifying the importance of relying on local production in achieving food security and not being affected by the imported food culture. the study aim to participate in spread the culture of depend on local product consumption. The study has used data of the Central Bureau of statistics concerns the imports from 20002020-, in addition to information derived from observation and irregular interview. The study adopted the descriptive analytical method, and data analyzed using the statistical package for social science (spss). The study reached many results, the most important of them is: the chain negative effects on economic and Sudanese community as a result of importing wheat under the absence of exports which keep the balance of payments, and these effects appear as continuous circle start by national currency devaluation to food insecurity.

Key words: Food security, food culture, consumer goods, imported goods, rural consumption and urban consumption.

أساسيات الدراسة:

المقدمة:

يمثل الغذاء تحدياً يجابه الإنسانية وهاجساً يؤرق الحكومات، مما جعل توفيره قضية عصرية وجدت كثيراً من الاهتمام، باعتبار أنّ حلّ مشكلة الغذاء خطوة أساسية في مكافحة الفقر المادي (فقر الحاجات). اضافة لذلك يلاحظ أنّ الاستهلاك يشكل أكثر من 90% من الناتج القومي وخاصة في الدول الفقيرة ، لذا فإنّ الثقافة الغذائية في تقديرنا تؤثر على الانتاج والذي يُعتبر العامل الرئيسي في تحقيق أو انعدام الأمن الغذائي، ويُلاحظ في العقدين الأخيرين أنّ ثقافة الاستهلاك في معظم دول العالم قد تغيرت تماماً وصار استهلاك القمح في المرتبة الأولى بعد أن كانت الذرة والدخن هما السلعتان الرئيسيتان للانسان السوداني. فالسودان بدلاً من أن ينتج ويصدر القمح أصبح يعتمد بشكلٍ أساسي على استهلاك القمح المستورد، وهذا التحول شكّل تحدياً للاقتصاد السوداني والحكومات، ويزيد الأمر تعقيداً ضعف الصادرات التي تعوّض استيراد القمح، وتقوم هذه الدراسة بالإجابة على بعض الأسئلة التي تفضي لتبني سياسات اقتصادية تسهم ايجاباً في تحقيق الأمن الغذائي في السودان، وذلك من خلال تحليل تأثير استيراد القمح على الأمن الغذائي، باعتبار أن الاستهلاك يجب ان يركز على الانتاج المحلي بدلاً عن الاعتماد على الخارج.

مشكلة الدراسة:

رغم ملاءمة الطبيعة لإنتاج أنواع متعددة من المحاصيل الغذائية محلياً، والتي تكفي حاجة المستهلك السوداني الاّ أنّ ذلك لم يكن واقعاً معاشاً في السودان من خلال الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية في مكوّن الغذاء السوداني من ناحية، وتغيير نمط ثقافة المجتمع السوداني وتحوله لاستهلاك القمح في العقدين الاخيرين من ناحية أخرى، وهو ما يُعتبر تحدياً حقيقياً لتحقيق الأمن الغذائي في السودان. ومن هنا تأتي أسئلة الدراسة كما يلي:-

1. ما أثر استيراد القمح على الاسعار في السودان؟
2. هل يمكن تحقيق الامن الغذائي من خلال الاعتماد على استيراد القمح؟
3. هل يشكّل استيراد القمح خطراً على الأمن الغذائي في السودان؟
4. هل يمكن ابتكار آليات لتشجيع استهلاك السلع الغذائية المحلية؟
5. هل تؤثر السياسات العامة للدولة في التمكين لاستهلاك القمح ومحاربة السلع المحلية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في توضيح أهمية الاعتماد على الانتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال انتاج السلع الاستهلاكية الرئيسية وعدم التأثر بالثقافة الغذائية المستوردة التي تكون خصماً على انتاج السلع والخدمات المحلية. كما تأتي أهميتها في ابتكار الاساليب التي تسهم في تطوير المنتجات المحلية. أمّا من الناحية المعرفية فإنّ هذه الدراسة ترفد المكتبة السودانية والعالمية بمعلومات ذات قيمة تشكّل سلسلة للدراسات ذات الصلة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للآتي:

1. تبيين خطر الاعتماد على السلع الغذائية الرئيسة المستوردة على الأمن الغذائي.
2. المساهمة في وضع السياسات التي تحقق الأمن الغذائي في السودان.
3. مناهضة ثقافة التبعية الاستهلاكية.
4. نشر ثقافة الاعتماد على استهلاك السلع المحلية.
5. المساهمة في تطوير الانتاج المحلي.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

1. تُوجد علاقة طردية بين استيراد القمح والمستوى العام للأسعار في السودان.
2. يؤثر استيراد القمح في الأجل الطويل سلباً على الأمن الغذائي في السودان.

حدود المكانية والزمانية للدراسة:

تناولت الدراسة موضوع استيراد القمح على المستوى الكلي، إذ تمّ تحليل البيانات على مستوى جمهورية السودان. أمّا الحدود الزمانية فقد غطّت الفترة من2000م إلى 2020م.

منهجية الدراسة:

أُتّبِع في إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي وذلك بالوصف الدقيق للظاهرة موضوع الدراسة بالتركيز على العوامل التي أدت لظهورها. كذلك اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، إذ ناقشت بعض العوامل

التي أثرت في موضوع الدراسة عبر التاريخ القريب والبعيد. كما تمّ استخدام المنهج الاحصائي في عرض ووصف وتحليل البيانات الأولية، وحُللت البيانات التي حُصل عليها -من تقارير الجهاز المركزي للاحصاء، العرض الاقتصادي والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي- باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

أمّا الأدوات التي أتّبعتها الدراسة في جمع البيانات والمعلومات فقد تمثلت في المصادر الثانوية والتي شملت التقارير الرسمية والكتب والدوريات. أمّا الملاحظة والمقابلات فكانتا أهمّ المصادر الأولية التي استخدمت لجمع البيانات والمعلومات.

محاور الدراسة: شملت الدراسة المحاور التالية:-

1. أساسيات الدراسة
2. الاطار النظري: ويحتوي على مفهوم الأمن الغذائي، مفهوم الثقافة الغذائية، مفهوم الفقر المادي، نمط الاستهلاك الريفي والحضري في السودان
3. تحليل البيانات
4. النتائج والتوصيات

الاطار النظري:

مفهوم الأمن الغذائي: يرجع مفهوم الأمن الغذائي للسبعينات من القرن الماضي، وجاءت تعريفاته على مراحل:

i. في عام 1974م عرّف بأنّه « توفر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية من المواد الغذائية الأساسية لتحقيق التوسع في استهلاك الأغذية بدون التذبذب في الإنتاج والأسعار»(FAO:1974)[1]. يُلاحظ أنّ هذا التعريف تناول مفهوم الأمن الغذائي تناولاً كلياً على مستوى العالم باعتباره مشكلة عالمية ولم يبد اهتماماً للتفاوت بين الدول، وكذلك لم يتناول توزيع المواد الغذائية على دول العالم المختلفة.

ii. في عام 1983م عرّف بأنّه « أن يضمن جميع الناس وفي أي وقت الحصول مادياً واقتصادياً للمواد الغذائية الأساسية التي يحتاجون إليها ». تمّ ربط الأمن الغذائي بالحصول على الغذاء الأساسي الذي يحتاجه الناس، ولكن لم يوضّح نوعية السلع الأساسية وكمياتها.

iii. وفي عام 1986م عرّف الأمن الغذائي بأنّه « حصول جميع الناس في كل الأوقات على غذاء كافِ لحياة نشيطة وصحية ».

iv. وفي عام 2001م عُرّف بأنّه « حصول جميع الناس مادياً واجتماعياً واقتصادياً، وفي جميع الأوقات، على غذاء كافٍ وسليم ومغذي يلبي حاجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم من أجل حياة نشيطة وصحية « (FAO: Food Security). يُعتبر هذا التعريف اكثر شمولاً من التعريفات السابقة بالإشارة فيه لتلبية افضلية المستهلك من المواد الغذائية. كما أنّ منظمة الأمم المتحدة للأغذية حددت اربع ركائز للأمن الغذائي تشمل التوافر، القدرة على الحصول عليه، والاستخدام، والاستقرار(FAO:2009)[2].

وما يعاب على هذه المفاهيم أنّها تناولت الأمن الغذائي بعبارات لم يُحدد فيها حجم السعرات الحرارية التي يحتاجها الانسان ليتمكن من أداء دوره بحكم طبيعته البشرية، ورغم أنّها اشارت إلى الحياة النشيطة والصحية ولكنّها لم تحدد المستوى المطلوب الذي على أساسه يمكن تحديد الامن الغذائي من عدمه، وبناء علي هذه المعطيات يمكننا تعريف الأمن الغذائي بأنّه:

« حصول جميع الناس يومياً على الغذاء الذي يمدّ الجسم بما يحتاجه من السعرات الحرارية التي التي تناسب أذواقهم وتمكّنهم من أداء دورهم في الحياة بصورة طبيعية».

مفهوم الثقافة الغذائية: بما أنّ مفهوم الثقافة يمكن أن يُعبّر عنه كما جاء في ويكبيديا الموسوعة الحرة بانّها (مجموعة من الاتجاهات المشتركة، والقيم، والأهداف، والممارسات التي تميز مؤسسة أو منظمة أو جماعة ما)[3]، وقياساً على ذلك فإنّ الثقافة الغذائية يمكن تعريفها بأنّها السلوك والممارسات التي يقوم بها الفرد أو المجموعات في سبيل الحصول على الغذاء وتفضيلاتهم للسلع الاستهلاكية. وتتشكّل الثقافة الغذائية حسب البيئة التي ينشأ فيها الانسان ونوعية السلع المتوفرة لديه وتلعب السياسات الاقتصادية دوراً مهماً في تشكيل الثقافة الغذائية للمجتمع كسياسة الانتاج والاستيراد والدعم الاجتماعي وغيرها. وفيما يتعلق بالثقافة الغذائية في السودان يُلاحظ أنّها قد شهدت تغيراً كبيراً، إذ كان استهلاك الذرة(العصيدة ومشتقاتها) هو السائد والمتعارف عليه في أغلب مناطق السودان وخاصة في كردفان ودارفور والوسط وشرق السودان حتى عام 2006م حيث بدأ التحول نحو إستهلاك القمح(الخبز) يأخذ منحناً اكبر.

مفهوم الفقر المادي(فقر الحاجات): عُرِّف فقر الحاجات وكما أُطلق عليه الفقر التقليدي كما جاء عند مصطفى زكريا وآخرون بأنّه عدم المقدرة علي إشباع الحاجات الأساسية لتحقيق حد أدنى مقبول من مستوى المعيشية ويقاس بالإنفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوي والصحة (زكريا، مصطفى، وآخرون:2002م)[4]. وقُسّم فقر الحاجات إلي ثلاث:

(أ) الفقر الحاد: وهي الحالة التي لا تستطيع الأسرة الوفاء بمتطلبات الحياة الأساسية للبقاء علي قيد الحياة، وتتصف بالمجاعة المزمنة، عدم توفر خدمات الصحة، مياه الشرب النقية، تدهور مريع في صحة البيئة، عدم توفر خدمات التعليم للأطفال، عدم وجود المسكن الواقي من الأمطار وحر الشمس والملبس الواقي من البرد.

(ب) الفقر الأقل حدة: وهي الحالة التي تُلبى فيها الحاجات الضرورية ولكن بصورة محدودة جداً.

(ج) الفقر النسبي: وهي الحالة التي يكون مستوى دخل الأسرة أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويسود هذا النوع في الدول ذات الدخل المرتفع حيث لا يتمكن الفقراء من الحصول علي الخدمات النوعية.

تمّ تناول مفهوم الفقر نظراً للعلاقة القوية بين الفقر المادي وعدم الأمن الغذائي، ورغم اختلاف التعريف الّا أنّها تتفق في الحالتين عن العجز في تحقيق ما يلزم لضمان مستوى المعيشة المرغوب والمتفق عليه عالمياً، فكلاهما يشير لعدم الرضا بالمستوى المعيشي الموصوف. وفي تقرير لمنظمة الأغذية العالمية عام 2019م ووفقاً لخطة 2020م أوضح أنّ 9.3 مليون شخص يحتاجون إلى الدعم الإنساني بما فيهم 6.2 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي[5]. وارجعت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة أزمة الغذاء

وتدهور مستويات انعدام الغذائي في السوداني لارتفاع اسعار السلع الغذائية، وانخاض الانتاج واستمرار النزاع[6].

أهمّ المنتجات الغذائية:

تشمل أهمّ المنتجات الغذائية كل من الذرة الرفيعة، الدخن، الذرة الشامي، القمح، البلح، السمسم، الفول السوداني، الفول المصري، الكركدي، حبّ البطيخ، اللوبيا، بذرة زهرة عباد الشمس والفواكه. كما تُوجد اصناف متعددة من الفاكهة المحلية التي تنبت في الطبيعة ولا تحتاج لأي جهد بشري، وهي لا تقل عن الفاكهة المعروفة والمعروضة في الاسواق، وهي موسمية توزع ثمارها على مدار السنة، ففي جنوب كردفان على سبيل المثال يُوجد في فصل الشتاء ثمار الجُوغان، التُقلقُل، الكركِر، وفي الصيف تتوفر ثمار الأنْدَرَاب، والكُلْيَت، وفي الخريف تُوجد ثمار الدليب، المِدْيكَة و الشَرْبَكَيْه، وكل هذه الانواع تُتناول في اشكال متنوعة (تُأكل مباشرة أو في شكل مشروبات).

ب- المنتجات الحيوانية: وتشمل الأبقار، الأغنام(الضأن والماعز)، الأبل والحيوانات البرية، والصورة التالية عبارة عن نموذج للرعي في المراعي الطبيعية:

مراعى طبيعية بولاية جنوب كردفان

وتمثل هذه المراعي مصدر الغذاء للحوم والالبان الطبيعية الخالية من الأعلاف الصناعية ذات المركبات الكيميائية التي تخلّف آثاراً جانبية تؤثر على صحة الانسان. وهي مكملة للسلع الغذائية التي تحقق الأمن الغذائي.

جدول رقم (1): مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية للصادرات للفترة 2008م-2017م

القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	2.8	2.9	2.1	4.0	15.1	16.0	19.4	26.3	24.3	25.6
الثروة الحيوانية	0.4	2.2	1.2	3.1	3.6	9.43	19.2	28.7	24.8	20.5
اجمالي النسبة	3.2	5.1	3.3	7.1	18.7	25.4	38.6	45.0	49.1	46.1

المصدر: العرض الاقتصادي (2011م[7]، 2012م[8] و2013م)[9] / تقرير البنك المركزي2017م[10]

يُستنتج من الجدول أعلاه أنّ ضعف مساهمة القطاع الزراعي للصادرات السودانية يرجع لسببين:

1. انخفاض اسعار المنتجات الزراعية عالمياً مقارنة بأسعار البترول.
2. استغلال الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في الاستهلاك المحلي.
3. وبالنظر لهذين السببين فإنّه يستوجب تدخل الدولة ببعض السياسات التي تقود لجودة الانتاج وزيادته كي تنافس المنتجات الزراعية والحيوانية في الأسواق العالمية، بحيث ينعكس ذلك ايجاباً في اقتصاد البلاد.

كما أنّ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي بعد العام 2011م يرجع لعاملين هما:-

1. انخفاض كمية البترول المصدر نتيجة انفصال جنوب السودان عام 2011م والذي يسيطر على الحقول الأساسية في الانتاج.
2. الزيادة الكبيرة في صادرات الثروة الحيوانية في العامين الأخيرين مقارنة بالأعوام السابقة.

نمط الاستهلاك في السودان: لأغراض هذه الدراسة يتمّ تناول نمط الاستهلاك الريفي والحضري والمقارنة بينهما:

أ. نمط الاستهلاك الريفي: بلغ سكان الريف كما جاء في تعداد 2008م نسبة 70.2% من جملة سكان السودان(العرض الاقتصادي: 2012م)[11]، ويمتاز نمط الاستهلاك السائد في المناطق الريفية بأنّه أقلّ تعقيداً من نمط الاستهلاك في المناطق الحضرية، إذ يعتمد في غالبه على الانتاج المحلي والذي يغطي 80 – 90% من غذاء الأسرة، وتلعب البيئة الدور الرئيسي في تشكيل سلة الغذاء التي يتناولها المجتمع الريفي، ويُلاحظ باستثناء السلع المصنعة فإنّ أغلب السلع غير المصنعة من الانتاج المحلي، وفي كثير من الحالات يمكن أن تكون الوجبة المعدّة خالية تماماً من أي مواد مستوردة، وربما يكون ذلك لبساطة الوجبة في حدّ ذاتها. ويُلاحظ ايضاً انّ اغلب مكونات الغذاء تخلو من الاسمدة التي تترك آثاراً جانبية تنعكس سلباً على المستهلك، وهو ما يحقق الحياة الصحية للمجتمع.

ب. نمط الاستهلاك الحضري: يعتمد سكان الحضر على القمح كغذاء أساسي، بالإضافة للمنتجات الأخرى التي تنتج في الريف، وتشكّل السلع المستوردة رقماً كبيراً في سلّة الغذاء اليومية في المدن، ويتأثر كل من يهاجر إلى المناطق الحضرية سريعاً بالثقافة الغذائية فيها. والجدول التالي يوضّح الفرق بين الاستهلاك الريفي والحضري في السودان لبعض السلع الغذائية من حيث الكمية والأهمية:

جدول رقم (2) مقارنة الاستهلاك الريفي والحضري في السودان لبعض السلع الغذائية

السلعة	استهلاك المناطق الريفية		استهلاك المناطق الحضرية	
	النسبة% من غذاء الأسرة	الأهمية من حيث الاستهلاك	النسبة% من غذاء الأسرة	الأهمية من حيث الاستهلاك
القمح	3	غير مهم	95	مهم جداً
الذرة	97	مهمة جداً	5	غير مهمة
الدخن*	98*	مهم جداً*	10*	غير مهم*

المصدر: الدراسة الميدانية(ملاحظات فريق البحث)

من الجدول يُلاحظ أنّ القمح هو الغذاء الرئيسي في المناطق الحضرية وبنسبة عالية مقارنة بالمحصولات الأخرى، بينما يعتمد سكان الريف على الذرة والدخن كغذاء أساسي. إذ تمثل الذرة غذاء أهل الريف باستثناء ولايات شمال كردفان ودارفور والتي يمثل الدخن الغلة الغذائية الرئيسية فيها، وكذلك المناطق الريفية بالولاية الشمالية التي تعتمد على القمح.

يشير الجدول للتباين في المكوّن الرئيسي للسلع الاستهلاكية التي تمثل غذاء الانسان السوداني والذي يؤدي لاختلاف الثقافة الغذائية في مناطق السودان المختلفة، ويفرض هذا التباين اتّباع سياسات اقتصادية مختلفة سواءً في الانتاج أو التجارة الخارجية لتوفير حاجة الطلب المحلي من الغذاء.

انتاج القمح في السودان: يُزرع القمح في ولايات الجزيرة الكبرى والولايات الشمالية، إلّا أنّ الانتاج لا يغطي حاجة الاستهلاك المحلي، والجدول التالي يوضح انتاج القمح في السودان من حيث المساحة المزروعة والانتاج والانتاجية لبعض السنوات.

جدول رقم(3) انتاج القمح في السودان للفترة 2000- 2022م(المساحة/ألف فدان، الانتاج /ألف طن والانتاجية كلم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	الانتاج/ بالطن	الانتاجية
2007	718	587	817
2008	948	980	1034
2009	535	403	753
2010	467	292	671
2011	446	324	765
2012	326	265	820
2013	296	194	697
2014	564	473	884
2015	548	779	1400
2016	636	563	923

السنة	المساحة المزروعة	الانتاج/ بالطن	الانتاجية
2017	419	463	1129
2018	716	702	1028
2019	756	726	1005
2020	852	900	1095

المصدر: العرض الاقتصادي 2010م[12] والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي(2007[13]، 2008م[14]، 2009م[15]، 2010م[16]،-2020م)[17]

يُلاحظ من الجدول أعلاه التوسع في المساحة المزروعة في عام 2008م، حيث كانت اكبر مساحة مزروعة مما انعكس في حجم الانتاج والانتاجية. وشهدت الفترة 2009 -2013م انخفاض المساحة المزروعة سنوياً عاماً بعد عامٍ، حيث انعكس ذلك ايضاً على الانتاج والانتاجية. أمّا الفترة من 2014-2017م فقد توسعت المساحة المزروعة ولكنها متذبذة(تزيد وتنخفض)، ولكن الثلاث سنوات الأخيرة(2018-2020م) شهدت الزيادة المستمرة في المساحة المزروعة والذي صاحبته الزيادة في الانتاج بصورة طردية. واعتقد أنّ هذا التذبذب في زراعة القمح من حيث المساحة المزروعة يؤثر سلباً في تحقيق الأمن الغذائي في السودان. والشكل التالي يوضح اتجاه التغير في المساحة المزروعة، الانتاج والانتاجية للفترة من 2007-2020م.

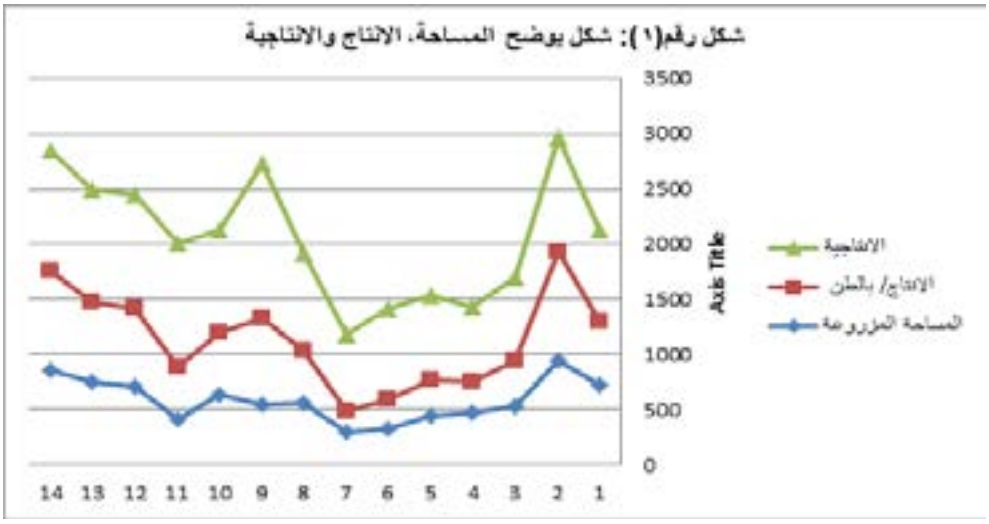

الدراسة التطبيقية:

تحليل البيانات: تمّ تحليل البيانات الخاصة بالسلع الغذائية المستوردة، وهي مستخلصة من احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء. ويسعى الباحث لكشف العلاقة بين ثقافة الغذاء والأمن الغذائي من خلال المقارنة بين واستيراد القمح والذرة. وقد أُخذت بيانات الفترة من 2000م – 2020م وهي فترة طويلة كافية للاختبار وبالتالي يمكن استبعاد أن تكون النتائج أتت عن طريقة الصدفة أو لعوامل غير متوقعة.

استيراد القمح: من الملاحظات المهمة في هذا الجانب أنّ القمح لم يظهر في قائمة السلع التي تم

تصديرها خلال هذه الفترة، بل تأتي في قائمة السلع المستوردة، مما يؤكدّ أنّ انتاجه لا يكفي للاستهلاك المحلي. ويتركز انتاج القمح في السودان في ولايات الجزيرة والنيل الأبيض والشمالية، والجدول التالي يبيّن قيمة ونسبة استيراد القمح من اجمالي السلع المستوردة خلال الفترة 2000- 2020م.

جدول رقم(4) ملخص واردات القمح ودقيق القمح بآلاف الجنيهات السودانية (2000- 2020م)[18]

السنة	المبلغ	النسبة من اجمالي الواردات	سعر الصرف
2000	528108	12.39	2.05
2001	417699	8.25	2.6
2002	560214	9.27	2.61
2003	512795	6.79	2.5
2004	476653	4.67	2.57
2005	896945	5.28	2.45
2006	718863	3.76	2.17
2007	419349	1.09	2.01
2008	1106912	4.27	2.184
2009	902796	4.74	2.240
2010	3114090	11.00	2.933
2011	1659947	6.44	2.67
2012	1373641	5.45	4.4
2013	5052655	12.49	5.69
2014	6227727	11.8	5.866
2015	6046400	8.0	8.01
2016	5890400	8.9	8.25
2017	6314400	8.6	8.02
2018	5768800	9.5	21.1
2019	30405200	11.7	28
2020	25676000	9.3	44

المصدر: تصرف الباحث من احصاءات الجهاز المركزي للإحصاءوتقاريربنك السودان المركزي(2000-2021م)

من الجدول يُلاحظ تذبذب وارد القمح من خلال تذبذب القيمة النقدية في السنوات المختلفة، ويمكن ارجاع ذلك لعوامل منها تذبذب انتاج القمح داخلياً، وزيادة عدد الأسر التي تدخل ضمن منظومة مستهلكي القمح نتيجة للهجرة الداخلية المستمرة من الريف للمدن. الا أنه يُلاحظ في السنوات الأخيرة 2013م و2014م تصاعد نسبة الاستيراد مقارنة بالسنوات السابقة، والشكل التالي يوضّح تذبذب استيراد القمح في الفترة من 2000- 2020م.

شكل (2) واردات القمح ودقيق القمح بآلاف الجنيهات السودانية 2000- 2020

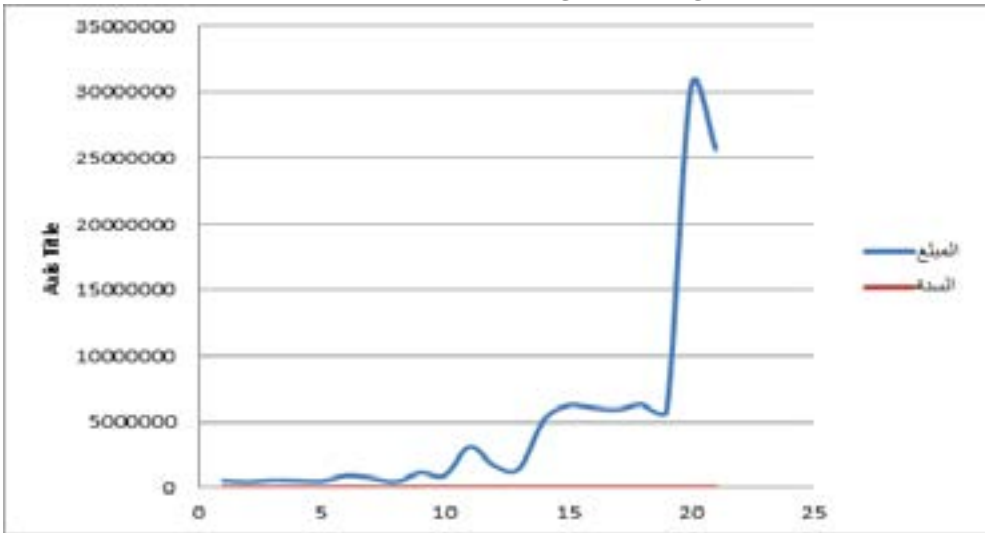

ويؤدي استيراد القمح- في ظل غياب الصادرات التي يمكن أن تخلق التوازن في ميزان المدفوعات- إلى نتائج تنعكس سلباً على الاقتصاد السوداني ومن ثمّ الانسان، ويُلاحظ أنّ تكاليف استيراد القمح لصالح 29% فقط من جملة السكان والذين يمثلون سكان الحضر كما جاء في تعداد 2008م (العرض الاقتصادي: 2012م، ص13)، بإعتبار أنّ سكان الريف الذين يعتمدون على القمح هم من المنتجين له.

ولمزيد من التوضيح فقد استخدم الباحث برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة: الجدول التالي يوضّح الوسط الحسابي، الانحراف المعياري والتباين للمتغيرين في نموذج استيراد القمح وسعر الصرف للفترة من 2000-2020م.

جدول رقم(5)

Descriptive Statistics

	N	Mean		Std. Deviation	Variance
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic
VAR00003	21	4955694.9524	1756519.17245	8049382.06740	64792551666932.940
VAR00001	21	7.7297	2.32179	10.63977	113.205
Valid N (listwise)	21				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول(4)

3. صياغة نموذج الدراسة: تتطلب هذه الخطوة تحديد ما يلي:

1. المتغير التابع وهو عبارة عن سعر الصرف.
2. المتغيرات المستقل الذي سوف يظهر في النموذج وهو الاستيراد
3. التوقعات النظرية المسبقة حول إشارات معالم النموذج.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات وخصائصها سواء كانت خطية أو غير خطية. ومن الإختبار يلاحظ انّ الميل الحدي للاستيراد موجب مما يعني وجود علاقة طردية بين الاستيراد وسعر الصرف، وبالإستعانة بالرسم البياني للبيانات الفعلية وبعد فحصها تم إشتقاق الدالة.

التقدير وتقييم النتائج:

استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، لإجراء الإرتباط Regression حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم(6) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.903[a]	.815	.805	4.69803

a. Predictors: (Constant), VAR00003

جدول رقم(7) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1844.738	1	1844.738	83.580	.000[b]
	Residual	419.358	19	22.071		
	Total	2264.096	20			

a. Dependent Variable: VAR00001

b. Predictors: (Constant), VAR00003

جدول رقم(8) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	1.817	1.212		1.499	.150
	VAR00003	1.193E-006	.000	.903	9.142	.000

a. Dependent Variable: VAR00001

من الجدول تكون المعادلة على النحو التالي:

$$= R^2 = B0 + B1imp + E1$$

$$R^2 = 1.817 + 1.193imp + E1$$

حيث R^2 سعر الصرف، imp هو استيراد القمح وE1 عبارة عن حد الخطأ.

تفسير النتائج: تشير النتائج في الجدول (6) إلى وجود إرتباط قوي جداً بين متغيرات النموذج إذ

يساوي 0.903 ، وهذا يعني أنّ المتغيرات المستقلة مرتبطة بقوة مع بعضها البعض. وإرتفاع قيمة R^2 والتي تساوي 0.81 توضح القوة التفسيرية للنموج.

من الجدول (2) الذي يوضح معالم النموذج نجد الآتي:

-1 B0 = 1.817 وقيمة T = 1.499 وقيمة Sig = 0.150 وبما أنّ هذه القيمة (0.150) أكبر من 0.05 نستنتج أنّB0 غير معنوية – أي غير مؤثرة- ويمكن حذفها من النموذج دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف القوة التفسيرية للنموذج. قيمة B1 = 1.193 ، قيمة T= 9.142، وقيمة Sig =0.000 وبما أنّها أصغر من 0.05 فإنّ العلاقة بين استيراد القمح وسعر الصرف معنوية. وبناءً على ذلك فإنّ استيراد القمح في الأجل الطويل يؤثر سلباً على الأمن الغذائي في السودان، وأنّ العلاقة بين استيراد القمح والمستوى العام للأسعار في السودان علاقة طردية. والانحدار الخطى التالى يوضّح العلاقة بين الاستيراد وسعر الصرف.

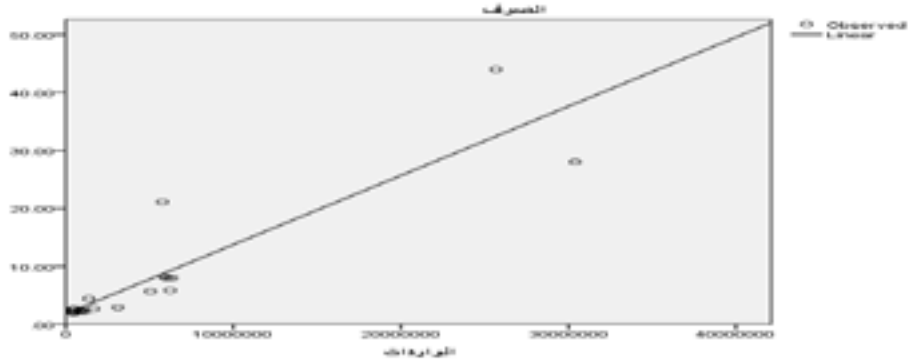

ويمكن توضيح سلسلة التغيرات نتيجة لاستيراد القمح في الشكل الدائري التالي:-

شكل (2) النتائج المتوقعة لاستيراد القمح في السودان

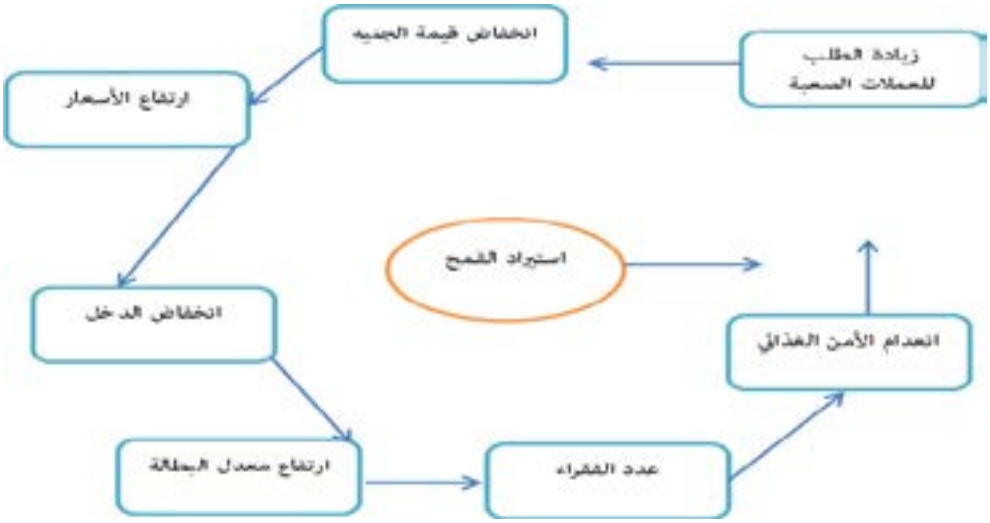

ويأتي تأثير استيراد القمح على الأمن الغذائي من خلال تأثيره على ارتفاع الأسعار والتي تنعكس على المستوى المعيشي العام، وهو بذلك يشبه الدائرة المفرغة للفقر.

الخاتمة:

يمكن القول إنّ استمرار استيراد القمح بهذه الصورة سوف يكون عبئاً على الاقتصاد السوداني، بإعتبار أنّ التحول الريفي والحضري نحو استهلاك القمح المستورد مع ضعف الانتاج المحلي، يؤدي حتماً لإرتفاع سعر القمح والذي ينعكس في تدني مستوى الغذاء لأغلب السكان وبالتالي الاخفاق في تحقيق الأمن الغذائي. كما أنّ ثقافة استهلاك القمح بدلاً عن الذرة الرفيعة والدخن في أجزاء واسعة من البلاد يضاعف من خطر الاعتماد على العالم الخارجي خاصةً في ظل التقلبات السياسية والنزاعات بين الدول المنتجة للقمح والمستهلكة له، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما خلّفته الحرب الروسية- الاوكرانية على اسعار القمح والغاز وغيرهما من المنتجات. ومن خلال الدراسة تلاحظ ايضاً التدني المستمر لقيمة العملة الوطنية(الجنيه السوداني) مقابل العملات الاجنبية وذلك لقلة الصادرات السودانية والذي يقابله زيادة الواردات عاماً بعد عام وخاصة واردات السلع الاستهلاكية والتي من ضمنها ارتفاع وارد القمح ودقيقه، وتبيّن من ملاحظات الباحث أنّ الاطفال هم الأكثر اصراراً على تناول الخبز في وجباتهم اليومية وقد شمل هذا السوك اطفال المناطق الريفية، لذا فإنّ كثير من الأسر تستجيب لرغبة اطفالهم مما يقوّي فرص التحول نحو استهلاك القمح.

النتائج:

يُستنتج من الدراسة النائج التالية:-

1. الاستمرار في استيراد القمح يؤدي في الأجل الطويل للخروج النهائي من انتاج الذرة الرفيعة وغيرها من الحبوب الغذائية.
2. استيراد القمح يضعف الأمن الغذائي في البلاد.
3. كلما زادت الكمية المستوردة من القمح تنخفض قيمة الجنيه السوداني، وذلك إذا لم تُوجد صادرات تجلب العملات الصعبة، وقد تلاحظ ذلك بعد انفصال دولة جنوب السودان وتوقف ايرادات البترول.
4. الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة يقود للتضخم.
5. ضعف تسويق المنتجات الغذائية التي يمكن أن تدفع عجلة الاقتصاد السوداني.
6. التحول الكبير في استهلاك القمح بدلاً عن الذرة والدخن بدواعي ارتفاع تكاليف الوجبة التي يدخلان فيها.
7. يؤدي استيراد القمح لسلسلة من الحلقات التي تؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني والتي تبدأ بارتفاع الطلب للعملات الاجنبية وانتهاءً بانعدام الأمن الغذائي كما في الشكل(2).

التوصيات:

أوصت الدراسة بالآتي:-

1. توفير السلع الاستراتيجية بالاعتماد على الذات مع تضييق الفجوة الاستهلاكية في القمح.
2. تحسين انتاج الذرة الرفيعة والذرة الشامي والدخن لتكون أساسية في صناعة الخبز وذلك لتقليل الاستيراد وتشجيع الانتاج المحلي من خلال زيادة الطلب.
3. فتح أسواق عالمية لتسويق المنتجات الزراعية.
4. انشاء الصناعات التي تعتمد على الانتاج الزراعي والتي ترفع القيمة المضافة للمنتج الزراعي.
5. اقامة شراكات بين المنتجين والمصارف لضمان تسويق المنتجات الزراعية عالمياً.
6. استغلال المزايا التي تتمتع بها البلاد في انتاج المحاصيل التي تتوافر مزاياها النسبية أو المطلقة لضمان الوصول إلى الأسواق العالمية.

الهوامش:

(1) . FAO, ESS website ess: Food Security.

(2) . Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

(3) ويكبيديا الموسوعة الحرة.

(4) زكريا، مصطفي وآخرون، تجربة السودان في محاربة الفقر، مكتبة معهد الدراسات الإنمائية والبحوث،الخرطوم2002م.

(5) .Sudan, countries,https://ar.wfp.org

(6) http://www.fao.org, Integrated Food Security Phase Classification

(7) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2011م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(8) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2012م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(9) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(10) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي2017م.

(11) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2012م (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

* يُسود استهلاكه في مناطق معينة

(12) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2010م، مرجع سبق ذكره.

(13) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والاربعون،2007م.

(14) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والاربعون،2008م.

(15) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، 2009م.

(16) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010م.

(17) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون،2011م.

(18) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية(2000-2020م).

(19) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012م.

(20) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م.

(21) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014م.

(22) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2015م.

(23) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016م.

(24) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2017م.

(25) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م.

(26) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2019م.

(27) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الستون، 2020م.